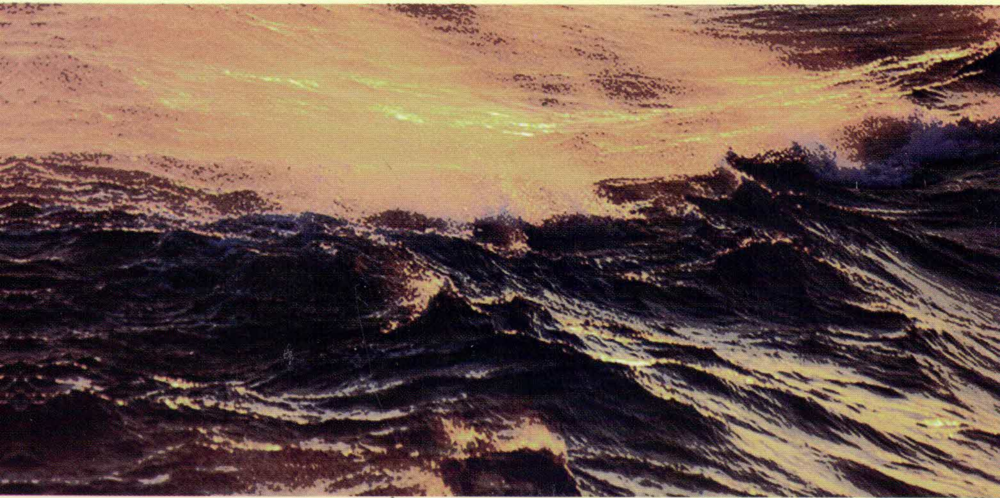
٢٠٦
مركز البيان للبحوث والدراسات
Al-Bayan Center for Research and Studies

بحر النار

تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط



محمد سليمان الزواوي

www.albayan.co.uk

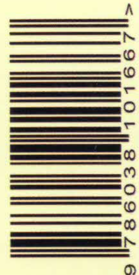


بحر النار.. تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط

هذا الكتاب محاولة لتسليط الضوء على القضايا الأمنية في منطقة شرق المتوسط الملتهبة، والتي تشهد تحولات كبرى في أعقاب الربيع العربي، من المؤكد أنها سوف تؤثر جذرياً في شكل المنطقة، وفي حسم الصراعات القادمة والتي تتداخل فيها القضايا الدينية بالمشكلات الحضارية والثقافية، مع النزاعات التاريخية والثارات الإقليمية.



مكتب مجلة البيان
ص.ب ٢٦٩٧٠ - الرياض - ١١٤٩٦
www.albayan.co.uk
sales@albayan.co.uk
هاتف : ٠٠٩٦٦١١٤٥٤٦٨٦٨



بحر النار

تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط

تأليف

محمد سليمان الزواوي

ح) مجلة البيان، ١٤٣٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الزواوي، محمد سليمان

بحر النار.. تصاعد المواجهة شرق المتوسط. / محمد سليمان الزواوي،- الرياض، ١٤٣٦هـ

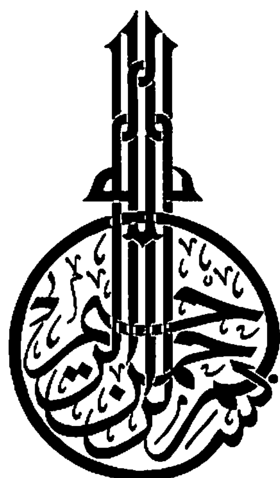
٢٥٦ ص؛ ١٤× ٢١ سم

ردمك: ٧- ٦٦- ٨١٠١- ٦٠٣- ٩٧٨

١- الشرق الاوسط - الاحوال السياسية - العصر الحديث
٢- الشرق الاوسط - الاستعمار
أ. العنوان

ديوي ٩٥٦ ١٤٣٦/٣٥١٠

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٣٥١٠
ردمك: ٧- ٦٦- ٨١٠١- ٦٠٣- ٩٧٨


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تعتبر منطقة شرق المتوسط من المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية الكبرى في العالم؛ حيث إنها ملتقى الحضارات وخاضت عباب بحرها جيوش مختلف الإمبراطوريات الغازية من الشرق والغرب، كما أنها مهد لبعض الديانات السماوية، واكتسبت أهمية كبرى في عالم اليوم بعد اكتشافات الغاز على سواحل الدول التي تطل على شرق المتوسط، في تلك المنطقة التي ظلت شحيحة من حيث مواردها الطبيعية، في ظل مناخ تتصاعد فيه محفزات الصراع يومًا بعد يوم، كما تتداخل فيه أهم القوى الدولية والإقليمية، وتعد مناطق نفوذ وصراع متواصل منذ قرون، وتقع قضية القدس في القلب من قضاياها الأمنية التي تهم العالم كله.

ومن أجل هذه الأهمية الإستراتيجية جاء هذا الكتاب، الذي هو رسالة ماجستير للمؤلف، ويحاول أن يسلط الضوء على القضايا الأمنية في تلك المنطقة الملتهبة، والتي تشهد تحولات كبرى في أعقاب الربيع العربي، من المؤكد أنها سوف تؤثر جذريًا في شكل

المنطقة، وفي حسم الصراعات القادمة والتي تتداخل فيها القضايا الدينية بالمشكلات الحضارية والثقافية، مع النزاعات التاريخية والثارات الإقليمية.

ونسأل الله أن ينفع بهذا العمل المتواضع وأن يكون مقدمة لمزيد من بحث وتحليل من أجل نصرة قضايا الأمة التي تتعرض إلى مخاطر وجودية في حقبة ملتهبة من تاريخنا المعاصر.

المؤلف

محمد سليمان الزواوي

القاهرة في ١ ربيع الآخر ١٤٣٦هـ

٢١ يناير ٢٠١٥م

تمهيد

تمثل منطقة شرق المتوسط أهمية كبرى في السياسات الدولية لما تحويه من نزاعات وتنوعات إثنية ودينية وثقافية، فهي منطقة صراع تاريخي يمتد منذ الإمبراطورية البيزنطية ومرورًا بالخلافة العثمانية لا تزال آثاره ممتدة حتى اليوم، تتقاطع فيها مناطق الشام مع البلقان مع شمال إفريقيا، وتحتوي على نزاعات تاريخية مثل القضية الفلسطينية والمسألة القبرصية، كما اكتسبت أهمية في عالم اليوم بسبب اكتشافات الغاز الحديثة في منطقة شرق المتوسط، والتي تقع في بؤرة أزمات سياسية وحدودية في المنطقة الممتدة من تركيا حتى البلقان ومن شمال إفريقيا حتى الشام، وتتداخل فيها الكثير من المحددات التاريخية والحضارية والدينية والتجارية والسياسية والعسكرية.

واليوم تكتسب العلاقات التركية الأوروبية أهمية خاصة بسبب وجود العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية، أهمها التغير في بنية النظام الدولي وتحوله من القطبية الأحادية إلى التعددية[1]، وما

(1) The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance, By Richard N. Haass, Foreign Affairs, May/June 2008 Edition, on: http://www.foreignaffairs.com/articles/63397/richard-n-haass/the-age-of-nonpolarity

يستتبعه ذلك من تأثيرات على النظام الإقليمي شرق المتوسط، والذي تحاول أن تبرز فيه تركيا كلاعب مركزي جديد، تطمح أن تكون فيه دولة مركز فاعلة، وذلك منذ صعود حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، وذلك فيما عبرت عنه رؤية السياسة الخارجية التركية بقيادة مهندسها ووزير خارجيتها، الأكاديمي التركي د. أحمد داود أوغلو، في كتابه «العمق الإستراتيجي»[(١)]، حيث بدأت تركيا تلعب دورًا أكبر في السياسات الدولية، وتحاول أن تتمدد في محيطها وفي دائرة نفوذها القديمة الممتدة من البلقان والقوقاز والشام، مدعومة بنمو اقتصادي وضعها ضمن أفضل الاقتصادات في العالم وضمن مجموعة العشرين الأكثر تأثيرًا.

فتركيا بدأت في سعيها لاستعادة نفوذ إمبراطوريتها العثمانية السابقة في القوقاز وآسيا الوسطى والعالم العربي، وتنبأ أحد أهم المحللين الإستراتيجيين وهو جورج فريدمان في كتابه «المائة عام القادمة»[(٢)]، أن تستعيد تركيا قيادتها في مناطق نفوذها السابق إبان

---

(1) Joshua W. Walker , Learning strategic depth: implications of Turkey's new foreign policy doctrine, on this link: http://findarticles.com/p/articles/mi_7057/is_3_9/ai_n28498505/.

ولمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على النسخة الأصلية من الكتاب:
Stratejik Derinlik, Turkiye›nin Uluslararasi Konumu (Strategic Depth, Turkey›s International Position) Istanbul: Kure Yayinlari, 2001.

(2) George Friedman, The Next 100 Years: A Forecast for the 21st Century, Doubleday (January 27, 2009) p: 203.

الإمبراطورية العثمانية، ومن هنا تبرز أهمية تركيا كلاعب مؤثر في شرق المتوسط، تلك المنطقة الممتدة من القوقاز شرقًا وحتى البلقان غربًا، ومن هضبة الأناضول ومناطق أوروبا الشرقية شمالاً، وحتى السواحل الجنوبية لشرق المتوسط جنوبًا.

ومن ضمن التحولات الأخرى في المنطقة، الرغبة الأوروبية في بلورة سياسة أمنية ودفاعية وخارجية جديدة خاصة بأوروبا، بعيدًا عن فلك منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو)، بالتركيز على قضايا الأمن الداخلي لأوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة، ومحاولة بعض الدول الأوروبية تهميش الناتو، وبدأت أوروبا بالنظر إلى خطوط دفاعاتها خارج حدودها بحسب أوراق سولانا[1]، وبدأت تهتم بقضايا تتعلق بالأمن الداخلي مثل الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر وسياسات اندماج المهاجرين والجريمة المنظمة والمخدرات.

كما تشهد البيئة الأمنية في شرق المتوسط تغيرات بعد التوترات في العلاقات التركية الإسرائيلية، بدءًا من حرب غزة والمشادة بين أردوجان وبيريز في قمة دافوس، ثم محاولات تركيا لكسر الحصار عن غزة واستقبالها لزعماء حركة حماس، وما تلاه من إلغاء مناورة

(1) Summary note on the joint report by Javier SOLANA, EU High Representative for the CFSP and Olli REHN, EU Commissioner for Enlargement, on the state of preparations of the future EU and international presence in Kosovo, European Commission - MEMO/07/121 29/03/2007, on: http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-07-121_en.htm?locale=en

نسر الأناضول، ثم حادثة أسطول الحرية وقتل نشطاء أتراك على يد الجيش الإسرائيلي، وما تلاه من مواجهات قانونية بالأمم المتحدة بين البلدين، ثم المواجهات المتوقعة بين الطرفين بسبب المنافسة على حقول الغاز شرق المتوسط، وتشابك العلاقات التركية مع كل من قبرص واليونان وإسرائيل.

فالواقع العالمي الجديد أصبح يتسم بتعدد القوى؛ حيث تتعدد فيه القوى الصاعدة بشكل غير مسبوق، بالإضافة إلى العديد من الدول التي وإن كانت أقل حجمًا إلا أنها أصبحت تكتسب لأسباب مختلفة نفوذًا متصاعدًا على الساحة الدولية، ويرى سيمون سيرفاتي أستاذ العلاقات الدولية في مقال له بعنوان «الحركة نحو عالم ما بعد الغرب» أن هناك اليوم حاجة ملحة لصياغة هيكل جديد للنظام العالمي حتى يمكن استيعاب هذا العدد الكبير من الفاعلين المنتشرين بشكل غير مسبوق في جميع أنحاء العالم، فقد كانت التجارب الغربية السابقة في إعادة تشكيل النظام الدولي تتم عادة من خلال إعادة تدوير الصياغات القديمة المتعلقة بتوازن القوى ومصلحة الدول بدلاً من إنشاء صياغات جديدة، ولكن مثل هذه المقاربة لن تصلح في عالم القرن الحادي والعشرين[1].

(1) Simon Serfaty, «Moving into a post western world", the Washington Quarterly, spring 2011, p:15 , on: http://csis.org/files/publication/twq11springserfaty.pdf

المشكلة البحثية:

تكمن المشكلة البحثية في معرفة أثر القضايا الأمنية في شرق المتوسط على المشهد في المنطقة، في ظل التحولات الإقليمية والتغيرات في السياسة الخارجية التركية والأوروبية على حد سواء في ظل الصعود التركي وتأثيره على العلاقات مع أوروبا. ويحاول الباحث الإجابة عن الأسئلة محل الدراسة في إطار التغيرات الأمنية والإستراتيجية التي تشهدها تلك المنطقة نتيجة لتفاعلات العلاقة بين هذين اللاعبين الأساسيين، تركيا والاتحاد الأوروبي، في شرق المتوسط، في ظل نظام دولي يتحول من الأحادية القطبية إلى التعددية التوافقية[1]، وخفوت أثر الولايات المتحدة كقطب أوحد سابق في تلك المرحلة الجديدة، مما يفتح الباب أمام اللاعبين لممارسة دور أكبر في النظام الإقليمي، وعلى رأس تلك الدول محل الدراسة تركيا في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي في شرق المتوسط.

وستركز الدراسة على قضايا ثلاث في منطقة شرق المتوسط يرى الباحث أنها تتميز بالأهمية ولها أبعاد إقليمية متشابكة وكذلك لها مسارات مستقبلية من غير المتوقع أن يخفت أثرها في المستقبل المنظور،

---

(١) د. عبد المنعم المشاط، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، السياسة الدولية، عدد أكتوبر ٢٠٠٩، على الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96004&eid=3761

وتلك القضايا الثلاث هي: القضية الفلسطينية، والقضية القبرصية/ اليونانية، وقضية اكتشافات الغاز شرق المتوسط. وتبرز أهمية الدراسة مع المتغيرات الإقليمية والدولية التي تجري في منطقة شرق المتوسط، مع تصاعد التهديدات الأمنية ومحفزات الصراعات في المنطقة، واهتمام القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي بتلك القضايا التي يمكن أن تشعل الشرق الأوسط وشرق المتوسط بكامله، بما فيه من مصالح للقوى الكبرى، وتأثير ذلك على السلم والأمن ليس فقط في تلك المنطقة ولكن في العالم كله.

الأسئلة البحثية:

في ظل المشكلة البحثية السابقة يمكن صياغة السؤال البحثي الرئيس بالصورة التالية: ما هو أثر القضايا الأمنية في العلاقات التركية الأوروبية على شرق المتوسط؟ ويتفرع عن ذلك السؤال البحثي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم القضايا الأمنيةَ وأبعادها في منطقة شرق المتوسط؟
- ما هي محـددات العلاقة الأمنية بين تركيا والاتحـاد الأوروبي؟

- ما هو أثر الصعود التركي على العلاقات التركية الأوروبية؟
- ما هو أثر تلك القضايا الأمنية على العلاقات التركية الأوروبية؟
- ما هو أثر ذلك على منطقة شرق المتوسط والتغيرات الإقليمية فيها؟

فروض الدراسة:

يفترض الباحث أن النفوذ الإقليمي التركي شرق المتوسط سيعتبر خصماً من النفوذ الإقليمي الأوروبي، وذلك لأن الباحث يفترض أن تركيا لن تنضم في النهاية إلى الاتحاد الأوروبي، مما سيزيد من أوجه الشقاق في السياسات الخارجية والأمنية بين الطرفين، فالعلاقة بين الطرفين هي علاقة سببية، وهي العلاقة التي تحدد المتغير «السبب» والمتغير «النتيجة»[1]، ويرى الباحث هنا أن تلك العلاقة هي علاقة سببية عكسية أو سالبة حيث يسير المتغيران في اتجاهين متعارضين[2].

تقدم هذه الدراسة فرضًا أساسيًا أيضًا أن القضايا الأمنية في تلك

(١) د. كمال المنوفي، مقدمة في طرق ومنهاج البحث في علم السياسة، القاهرة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص: ٦٨.
(٢) المرجع السابق، ص: ٦٩.

المنطقة ستمثل صراعًا بين الجانبين، لاسيما في ظل أزمة الطاقة التي تعاني منها كل من تركيا والدول الأوروبية، وكذلك في ظل استمرار رفض انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وما يمكن أن يلقي بظلال سلبية نتيجة الخلافات الثقافية والحضارية بين الجانبين، لاسيما في ظل نقاط التماس بينهما في القضايا القبرصية/ اليونانية، وكذلك القضية الفلسطينية، وما يمكن أن يشعله التنازع على اكتشافات الغاز لتلك القضايا ذات الأبعاد التاريخية والحضارية والدينية.

والمتغير المستقل Independent Variable في هذه الحالة هو القضايا الأمنية في العلاقات التركية الأوروبية واتجاه سيرها في مسارات التعاون أو الصراع، أما المتغير التابع Dependent Variable فهو أثر تلك القضايا على منطقة شرق المتوسط والتحولات الجيوسياسية التي يمكن أن تحدث فيها نتيجة سلوك الفاعلين الأساسيين محل الدراسة وهما تركيا والاتحاد الأوروبي، وكذلك نتيجة سلوك الفاعلين الإقليميين في المنطقة، في ظل بيئة إقليمية ودولية متغيرة.

المنهج المستخدم:

يرى الباحث أن المنهج الأمثل لمعالجة تلك المشكلة البحثية هو منهج تحليل النظم لمنطقة شرق المتوسط التي تعد البيئة الأساسية

للدراسة، وسيمثل سلوك الفاعلين الأساسيين في تلك الدراسة - وهما تركيا والاتحاد الأوروبي - المدخلات، إلى جانب الفاعلين الإقليميين الآخرين مثل إسرائيل وقبرص واليونان، في حين تمثل عملية التحويل تفاعلات تلك العلاقات المتشابكة في ظل البيئة الأمنية شرق المتوسط، والتي ستخرج بدورها تغذية رجعية تعيد التأثير في العملية برمتها، وكذلك سيتم رصد أدوار القوى الخارجية مثل أمريكا وروسيا في ظل بيئة دولية متغيرة.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية منطقة شرق المتوسط وتأثير الصعود التركي على الأمن الأوروبي والأمن القومي المصري، وطموحات تركيا في أن تصبح لاعبًا قويًا على الساحتين الإقليمية والدولية، وهو الدور ذاته الذي تريد أوروبا لعبه في العلاقات الدولية المعاصرة بتحديث في سياساتها الأمنية؛ وتحاول الدراسة أن ترصد أثر ذلك؛ حيث إن دوائر الاهتمام التركية تشمل البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، وكلها دوائر اهتمام لأوروبا؛ حيث إن القوقاز تمثل هاجسًا أوروبيًا بسبب أمن الطاقة ومسارات أنابيب الغاز التي تعتمد عليها أوروبا، لدول مثل ألمانيا على سبيل المثال، كما أن الصراعات في القوقاز تشكل تهديدًا للمصالح الأوروبية

من حدودها الشرقية. أما البلقان فتقع في منطقة مهمة من أوروبا، وتأمل دولها أن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي، مثل صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا والجبل الأسود، وكلها مناطق بها مشكلات عرقية ودينية وتاريخية، ولتركيا نفوذ ومصالح في تلك المنطقة المهمة من أوروبا.

هذا بالإضافة إلى الأبعاد الأمنية الخاصة بالعلاقات التركية مع كل من اليونان وقبرص؛ حيث تنقسم شبه الجزيرة القبرصية إلى شطرين أحدهما يوناني والآخر تركي، وكلا الجانبين تركيا واليونان يتنازعان النفوذ حول الجزيرة، وتحظى تلك القضية بدعم أوروبي للجانب اليوناني، وهو ما يمثل معضلة أخرى في عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

ثم يبرز هنا دور آخر لليونان بعدما دخلت تركيا حقبة جديدة من العلاقات مع إسرائيل بعد حادثة أسطول الحرية حيث توترت العلاقات التركية الإسرائيلية والاثنان شريكان في عملية برشلونة وفي الشراكة الأورومتوسطية، ومن المتوقع أن تلقي تلك التوترات في العلاقات التركية الإسرائيلية بظلالها على البيئة الأمنية في منطقة شرق المتوسط بكاملها، بتغيرات في التحالفات والعلاقات الأمنية والتجارية، ودخول اليونان على الخط في تلك العلاقة أيضًا، لاسيما

بعد اكتشافات الغاز شرق المتوسط، واحتمالات الصراع عليها، وهو ما بدأ يظهر في المناورات البحرية التركية، والشراكة اليونانية الإسرائيلية، ومطالبة كل طرف من الآخر بعدم التنقيب في المياه القبرصية.

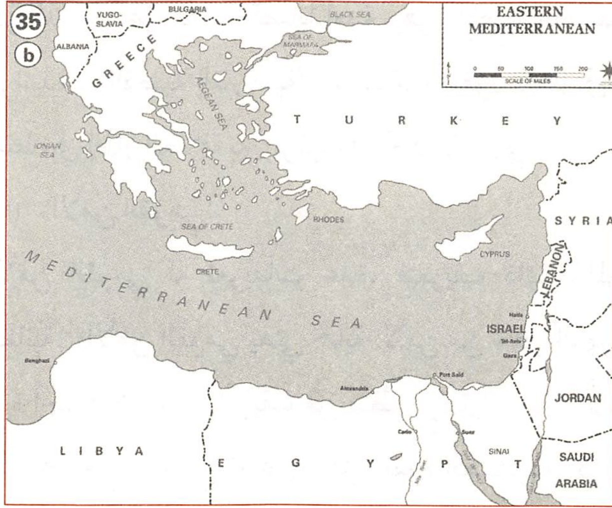
المجال الزمني:

تركز هذه الدراسة على الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٣؛ منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، ومع بدء محاولة تركيا استعادة نفوذها في دوائر الاهتمام الأساسية لها مثل البلقان والقوقاز والشرق الأوسط بما فيها العالم العربي، ويرى الباحث أن تلك الفترة الزمنية تعد كافية لرصد التغيرات في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة، وكذلك لرصد التغيرات في السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي CFSP وأصدائها على شرق المتوسط، كما أن تلك الفترة شهدت تغيرات كبيرة في البيئة الأمنية في المنطقة بصورة عامة، في إطار التغيرات التي يشهدها النظام الدولي وتحوله من أحادية القطبية إلى تعددية توافقية تسعى إلى إشراك عدد أكبر من اللاعبين الدوليين لحل المشكلات الدولية، وكذلك اكتشافات الغاز شرق المتوسط، وهنا يبرز دور تركيا كلاعب إقليمي مهم بسبب ثقله التاريخي والثقافي والعسكري.

المجال الموضوعي:

تتركز الدراسة حول منطقة شرق المتوسط كدائرة التحليل الأساسية والتي تقع فيها القضايا الأمنية الثلاث محل الدراسة، وهي فلسطين وقبرص وحقول الغاز، والتي تفترض الدراسة تأثيرها على العلاقات التركية الأوروبية، وتشمل هذه المنطقة دول تركيا وقبرص واليونان وإسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر وسوريا ولبنان. وهناك تعريفان لمنطقة شرق المتوسط، التعريف الأول هو أنها المنطقة التي تشمل الشام وقبرص، وهناك تعريف آخر يشمل دول اليونان وتركيا ومصر وقبرص والشام[1]. والتعريف الأخير هو الذي اعتمده الباحث، وسيتم استثناء الأردن من المدى المكاني للدراسة حيث إنها لا تحتوي على حقول غاز بحرية ولا قضايا أمنية مع كل من تركيا والاتحاد الأوروبي.

(1) Orfalea, Gregory , The Arab Americans: A History. Olive Branch Press. Northampton, MA, 2006. Page 249.



(خريطة - ١): المدى المكاني لمنطقة «شرق المتوسط»

مفاهيم الدراسة:

١) الأمن Security:

الأمن **Security** بمفهومه الشائع هو «الخلو من الخطر أو الإصابة»[١] و«الاطمئنان من الخوف»[٢]، وفي هذه الدراسة فإننا نعني بالقضايا الأمنية تلك القضايا ذات البعد الأمني، والتي تحتوي على كوامن النزاعات الحدودية أو الإقليمية، والتي يمكن أن تفجر كذلك قضايا تاريخية أو دينية، وتهدد بتصاعد الصراع في المنطقة،

(١) قاموس جامعة برينستون الأمريكية على الرابط التالي:
http://wordnetweb.princeton.edu/perl/webwn?s=security

(٢) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية المصري، ١٩٩٤، ص٢٥.

وتركز الدراسة على ثلاث قضايا أمنية وهي القضية الفلسطينية/ الإسرائيلية، والقضية القبرصية/ اليونانية، وحقول الغاز في شرق المتوسط، في إطار العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

٢) الأمن القومي:

الأمن القومي له تعريفات عدة، فتعريف دائـرة المعارف البريطانية: «الأمن القومي يعني حماية الأمن من خطر القهر، على يد قوة أجنبية»[١]، وهو تعريف من منظور إستراتيجية الحماية من الخطر الخارجي، ويعني الاعتماد على القوة العسكرية. كما هناك تعريف دائرة معارف العلوم الاجتماعية: «الأمن الوطني يعني قدرة الدولة، على حماية قيمها الداخلية، من التهديدات الخارجية»[٢]

٣) الأمن الإقليمي:

برز مفهوم الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث نشأت هيئات ومنظمات أمنية إقليمية ودون إقليمية، كما ارتبط ظهورها بعوامل الجغرافيا السياسية (القارات، المناطق المحيطة بالبحار، المناطق دون الأقاليم) والتاريخ والثقافة، ومجموعة

---

(١) دارة المعارف البريطانية، على الرابط التالي:
http://www.britannica.com/EBchecked/topic/405383/national-security

(٢) موسوعة مقاتل من الصحراء، على الرابط التالي:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec07.doc_cvt.htmhttp://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec07.doc_cvt.htm

من التصورات الذاتية والموضوعية، وهو ما يفسر - أحيانًا - لماذا تستبعد المشاركة الإقليمية بعض الدول المنتمية جغرافيًا للإقليم، ولماذا بوسع العديد من المجموعات ذات الصلة الأمنية بأعضائها وأهدافها المختلفة التعايش في منطقة واحدة، ولماذا تتشكل المجموعات دون الإقليمية في بعض الأقاليم دون غيرها[1]، ومن أشمل التعريفات للأمن الإقليمي تعريف ديفيد إدواردز David Edwards، والذي عرفه بأنه «التزام تعاقدي بين عدد من الدول، يوجه عادة ضد دولة - دول - محددة وينشأ عنه منظمة تعمل على تنفيذ أهداف الالتزام، وهي عادة تتسم بالطابع الرسمي، وبوجود معاهدة أو اتفاق»[2].

الدراسات السابقة:

1) سيهون إمري دوجرو، البعد الأمني في العلاقات التركية الأوروبية، وتتحدث الدراسة عن الأبعاد الأمنية في

---

(١) لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية - فترة ما بعد الحرب الباردة (١٩٩١م - ٢٠٠٨م)، رسالة ماجيستير، إشراف أ.د. عماد جاد، معهد البحوث والدراست العربية، ٢٠٠٩، ص: ١٦.

(٢) د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ج٧، ١٩٨١م)، ص٢٢٤.

العلاقات التركية الأوروبية وتطورها التاريخي وعن السياسات الأمنية للبلدين والمساهمات المتبادلة، كما تتطرق للبعدين العسكري والدفاعي في العلاقات التركية الأوروبية، كما تبحث الدراسة أيضًا في العلاقات الأوروبية مع منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) والتحديات والفرص في العلاقة بينهما، ويمكن الاستفادة من الدراسة في رصد الأبعاد الأمنية في العلاقات بين الجانبين وأثرها على شرق المتوسط، حيث إنها تبحث أيضًا فيما إذا كان لا يزال هناك فهم مشترك بين الجانبين فيما يتعلق بالقضايا الأمنية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا[1].

٢) د. محمد السيد سليم، الاتحاد الأوروبي والصراع العربي الإسرائيلي.. فاعلية غائبة، وتتحدث الدراسة عن الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في الصراع العربي الإسرائيلي، وعن غياب فاعلية حقيقية لذلك الدور بسبب تعدد الرؤى داخل الاتحاد الأوروبي بين مؤيد ومعارض لإسرائيل، وكذلك بين الدول التي تريد اتخاذ مواقف قوية ضد إسرائيل وانتهاكاتها وبين تلك الدول التي لا تريد إدانة

(1) Ceyhun Emre Dogru, Security Aspect of Turkey - EU Relations, Instut Europeen Des Hautes Etudes Internationales, Nice, May 2009.

إسرائيل وتريد موقفًا مخففًا من الاتحاد الأوروبي تجاه تجاوزاتها في حق الفلسطينيين وفي حق القانون الدولي، وتخلص الدراسة إلى غياب الفاعلية والدور المؤثر في ذلك الصراع. ويمكن الاستفادة من تلك الدراسة في تحليل أبعاد الدور الأوروبي في شرق المتوسط فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، ومقارنته بالدور الذي يمكن لتركيا أن تلعبه، خاصة في ظل تصاعد التوترات الأمنية بين الجانبين[1].

٣) هارون أريكان، تركيا والاتحاد الأوروبي: مرشح مترنح لعضوية الاتحــاد الأوروبي، ويتحدث الكتاب عن التوجهات البديلة للتوجهات التقليدية في العلاقات التركية الأوروبية وعن سياسة توسع الاتحاد الأوروبي، كما يتحدث عن البعد السياسي في السياسة الأوروبية تجاه تركيا في سياق النظام السياسي الأوروبي الجديد، بالإضافة إلى تسليطه الضوء على البعد اليوناني في العلاقات التركية الأوروبية، ويقول إن اليونان هي العقبة النهائية لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، بسبب المشكلات الأمنية بين الجانبين، كما يسلط الضوء أيضًا على الأبعاد الأمنية في

(١) د. محمد السيد سليم، الاتحاد الأوروبي والصراع العربي الإسرائيلي.. فاعلية غائبة، السياسة الدولية، العدد ١٨٢ أكتوبر ٢٠١٠، المجلد ٤٥.

علاقات أوروبا بتركيا، وعن أهم محددات تلك العلاقة، ويمكن الاستفادة من الكتاب في رصد تلك المحددات ومن ثم محاولة استخلاص أثرها على شرق المتوسط في ظل تغير البيئة الأمنية في المنطقة[1].

٤) علي كارأوجلو، تركيا والاتحـاد الأوروبي: السياسات الداخلية والاندماج الاقتصادي والديناميكيات الدولية، ويسرد الكتاب التطور التاريخي للعلاقات التركية الأوروبية ثم يتطرق إلى السياسة الدفاعية والأمنية للاتحاد الأوروبي وهل سوف تدرج تركيا أم لا في تلك السياسة، ويتحدث الكتاب كذلك عما أسماه «العقبة القبرصية» في طريق انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، هذا بالإضافة إلى رصد الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ويمكن الاستفادة من الكتاب في استشراف الملامح المستقبلية لشكل العلاقات الأوروبية والتركية وهل ستؤدي في النهاية إلى انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي أم أن العقبات في طريق تركيا ستحول بينها وبين الانضمام[2].

(1) Harun Arikan, Turkey and the EU: An awkward Candidate for EU Memepership?, Kahramanmaras Sutcu Imam University, 2003.
(2) Ali Carkoglu, Barry Rubin, Turkey and the European Union: Domestic Politics, Economic Integration and International Dynamics, Frank Cass Press, London, 2003.

٥) فريد هاليداي، الشرق الأوسط في العلاقات الدولية، ويعرض الكتاب وضع الشرق الأوسط في العلاقات الدولية، ويتحدث عن السياسات الدولية في الشرق الأوسط وتعقيدات الموقف هناك، بالإضافة إلى عرضه بصورة عامة لنظرية العلاقات الدولية وتطبيقها على الشرق الاوسط وعن صناعة السياسات الخارجية ودور الدول والمجتمعات فيها، بالإضافة إلى نظرة تاريخية على الشرق الأوسط وكيفية تشكل دوله بعد الحرب العالمية، ثم يتطرق الكتاب بعد ذلك إلى قضايا تحليلية تتعلق بالصراعات العسكرية والحروب والثورات والمنافسة الإستراتيجية، ويعرض الكتاب أيضًا إلى ما أسماه بالأيدلوجيات الجديدة المتعلقة بالسياسة والدين في الشرق الأوسط، ثم يتطرق إلى قضية الشرق من وجهة النظر الدولية، ويمكن الاستفادة منه في تحليله للمنافسة الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ورصد أهم اللاعبين الدوليين في المنطقة في إطار التنافس بين القوى الإقليمية[1].

(1) Fred Halliday, The Middle East in International Relations: Power, Politics and Ideology, Cambridge University Press, 2005.

٦) لينور مارتن، مستقبل السياسة الخارجية التركية، ويعرض الكتاب تاريخ السياسة الخارجية التركية وتطورها حتى وقتنا الراهن، ويتحدث كذلك عن الأبعاد الفلسفية في السياسة الخارجية التركية ومستقبلها، والأبعاد الجيوسياسية لها، ثم يتحدث عن تركيا والاتحاد الأوروبي وسياسة تركيا تجاهه، ثم يعرض الإستراتيجيات الخارجية والاختيارات الداخلية لتركيا ومحاولة موازنتها بين سياسات القوة وبين الاعتمادية المتبادلة بين اللاعبين الدوليين، ويتطرق الكتاب أيضًا إلى السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط وعلاقاتها بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك يعرض للتغيرات في السياسات الخارجية لحزب العدالة والتنمية، ويمكن الاستفادة منه في عرض أهم توجهات السياسة الخارجية التركية في الفترة الزمنية محل الدراسة في منطقة شرق المتوسط وأثرها على محددات القوة والبيئة الإقليمية في المنطقة[1].

٧) ماري كلود ماوتس، العلاقات الدولية الجديدة: النظرية والتطبيق، ويتحدث الكتاب عن صنع القرارات وعن

(1) Lenore G. Martin and Dimitris Keridis, (eds), Future of Turkish Foreign Policy, USA, the MIT Press, 2004.

القوة في العلاقات الدولية، وبه جزء خاص عن الاتحاد الأوروبي وكيفية اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية فيه وعن نظام المقايضات بين الدول وعن ظهور الأجندة السياسية الجديدة للاتحاد الأوروبي وعن إضفاء صفة الأوروبية على السياسات القومية لدول الاتحاد، كما يتحدث الكتاب أيضًا عن التعاون الدولي والتعايش بين الدول في العالم وعن حدود النظام الدولي وفقًا للأطر القانونية ويتحدث كذلك عن الحوكمة وعن التعددية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، ويمكن الاستفادة من الكتاب في فهم محددات العلاقات الدولية وعن مفهوم الأمن الجماعي في منطقة شرق المتوسط"[1].

٨) كريم مصلوح، «التعاون والتنافس في المتوسط»، ويركز الكتاب على دور البحر المتوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة مقدماً مقاربة جيوسياسية خصوصاً أن العالم انتقل من القطبية إلى الأحادية في السابق والآن ظهر فاعلون جدد وتنافس دولي وإقليمي على أكثر من صعيد... يحاول المؤلف أن يوظف أهم المستجدات التي تركت

(1) Marie-Claude Smouts, The New International Relations: Theory and Practice, Hurst & Company, London, 1998.

بصماتها على خريطة التعاون والتنافس الإقليميين التي أدّت إلى التعاون الإقليمي بوضع المسار الأورومتوسطي في محطاته الأساسية، فالكتاب يركز على هذه الإشكالية أي إشكالية التعاون والتنافس في المتوسط. كما يولي المؤلف أهمية خاصة لمحدد التنافس الناتج عن عناصر متعددة وحيوية لا يمكن قراءة التفاعلات الإقليمية وأيضاً الثنائية في البحر المتوسط دونها، وهذه المحددات الناتجة عن ضغوط جغرافية وجيوسياسية وحضارية هي من السمات المميزة للمجال المتوسطي، كما تضاف لهذه الضغوط تلك الواردة عن المتوسط، والحاسمة في أحيان كثيرة في الملفات الإستراتيجية وإحداث التوازن وتعميق عناصر التنافس، يمكن ملاحظة ذلك في سياسات القوى الصاعدة، تصب مصالح هذه الأخيرة على جعل المتوسط ساحة آمنة وغير خاضعة لأية بنية صلبة يمكن أن تهدِّد مصالحها المتزايدة، تعكس هذه المصالح الأهمية المحورية والجغرافية للبحر المتوسط الذي يجتذب إليه السلوك الدبلوماسي الدولي، نتيجة الميزات السياسية التي يوفرها الإقليم لكل قوة تسعى لمكانة دولية كبيرة، تؤثر كل هذه

العناصر والفواعل والسياسات في التوجهات الإقليمية لهيكلة التعاون الإقليمي الأورومتوسطي.

تنطلق هذه الإشكالية من فكرة أساسية مفادها أن التعاون الإقليمي في المتوسط، وفي صيغته الأورومتوسطية حافز يمليه القرب الجغرافي وقوة التدفقات في المنطقة، غير أن الضغوط الناتجة عن الجغرافية المتوسطية تدعم التنافس وإنتاج سياسات متنافرة تحدّ من تطور التعاون الإقليمي في المتوسط وتجعل تجربة تشكيل ساحة جيوسياسية للأورومتوسط عملية محدودة النتائج، تتميز الجغرافيات المتوسطية بعدم التماثل، إذ إنها إقليم واسع من ناحية المساحة ويتكوّن من أقاليم تحتية دينامية وذات هويات جيوسياسية مميزة بعضها عن بعض، ومؤهلات اقتصادية متباينة، وولاءات إستراتيجية إقليمية ودولية مختلفة يناقش هذا الكتاب هذه العناصر مجتمعة[1].

ويلاحظ أن معظم الدراسات السابقة لم تركز على البيئة الأمنية شرق المتوسط وأثر القضايا الأمنية في العلاقات التركية الأوروبية عليها، ومدى تأثير تصاعد النفوذ الإقليمي التركي على البنية الإقليمية شرق المتوسط.

---

(١) كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.

الفصل الأول:
القضايا الأمنية شرق المتوسط

بحكم الجغرافيا، فإن العلاقات التركية الأوروبية هي علاقات ممتدة منذ قرون، تلك العلاقة التي تميزت بالصراع في معظم فترات التاريخ منذ نشوء الخلافة العثمانية، وسيطرتها على الأراضي التي كانت تابعة في السابق للإمبراطورية البيزنطية، وانتصار الأتراك في معركة ملاذكرد، وسيطرتها على الأراضي الأوروبية والكنيسة البيزنطية آياصوفيا، ثم استمرت دورة الصراع بين الجانبين بعدما توغلت الدولة العثمانية في داخل الأراضي الأوروبية وسيطرت على مناطق البلقان، حتى الحرب العالمية الأولى ثم هزيمة الدولة العثمانية، والتي كان من نتيجتها أيضًا اتفاقية سايكس بيكو التي قسمت أراضيها في الشام والعراق لصالح القوى المنتصرة[1].

وبالرغم من الصعود والهبوط في منحنى العلاقات التركية الأوروبية، وبالرغم من تحول الأتراك بعد نشوء دولتهم القومية إلى التعاون مع الجانب الأوروبي منذ تولي مصطفى كمال أتاتورك الحكم في البلاد، وبالرغم من دخول تركيا في العديد من المنظمات والهيئات والائتلافات مع العالم الغربي، بدءًا من مشروع مارشال الأمريكي ومبدأ ترومان في مارس ١٩٤٧، إلا أن العلاقة بين الجانبين ظلت

(١) اتفاقية سايكس بيكو، الفلسطينيون وإسرائيل: الصراع بالخرائط، بي بي سي، على الرابط التالي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/specials/meast_maps/9.shtml

مصبوغة بالبعد الحضاري، وبأن تركيا لا تنتمي إلى الحضارة الغربية ولا إلى القارة الأوروبية من الناحيتين الثقافية والدينية، وأن دخولها ضمن الاتحاد الأوروبي شبه مستحيل لما يراه البعض، ومنهم وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، أنه أصبح «ناديًا مسيحيًا»[1].

لذلك فإن الجانبين الأوروبي والتركي أصبح بينهما العديد من القضايا الأمنية، من بينها الصراعات في كل من البلقان وفلسطين وقبرص، وبالوضع في الاعتبار الخلفية التاريخية والحضارية للجانبين التركي والأوروبي، فإنه من المهم دراسة تلك القضايا الأمنية ورصد أثرها على منطقة شرق المتوسط التي تعد قلب العالم القديم، وفيها دارت رحى معارك عديدة.

(1) EU becoming 'Christian club,' Turkish minister says at Davos forum, DAVOS, Switzerland - Agence France-Presse, 1/29/2011, Hurriyet Daily News, on: http://www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=turkey-says-eu-becoming-christian-club-2011-01-29

المبحث الأول

القضية الفلسطينية

تمثل القضية الفلسطينية نقطة تماس مهمة في العلاقات التركية الأوروبية؛ حيث إنها مشكلة متشابكة ومتعددة الأبعاد، التاريخية والدينية والحضارية، كما أن الأراضي الفلسطينية كانت تابعة للخلافة العثمانية واقتطعتها بريطانيا من تركيا بعد الحرب العالمية الأولى بمقتضى وعد بلفور، والذي شرعن لتوطين اليهود في الأراضي الفلسطينية، لتبدأ قضية النزاع الفلسطيني منذ ذلك التاريخ، كما أن الاتحاد الأوروبي يعد شريكًا أساسيًا للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ويرعى محادثات السلام وهو جزء من اللجنة الرباعية، ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى تواجد نفوذه السياسي في تلك القضية المهمة.

كما يقدم الاتحاد الأوروبي الكثير من المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية، كما أن هناك اتفاقية للمعابر بين الطرفين برعاية الاتحاد الأوروبي الذي يعد طرفًا أصيلاً في تلك القضية، ويعد الحصار الإسرائيلي على غزة بعدًا محوريًا في عزل الدولة الفلسطينية التي لم تر الوجود إلا كصفة مراقب مؤخرًا في الأمم المتحدة.

كما أن توتر العلاقة بين الجانبين التركي والإسرائيلي يمكن أن

يكون له تداعياته الكبرى على البيئة الأمنية شرق المتوسط، لاسيما في ظل التوترات الأخرى المتوقع نشوبها بين الجانبين التركي والإسرائيلي في مياه شرق المتوسط، نتيجة اكتشافات الغاز وكذلك الهيمنة البحرية على المنطقة وإجراء المناورات فيها، وكذلك التنقيب عن الغاز بعد أن بدأت تركيا تهتم بالتنقيب عن الغاز في تلك المنطقة وقامت بشراء سفينة حديثة من أجل ذلك.

كما أن البعد الإنساني لتلك القضية هو بعد مهم للغاية، فالدولة الفلسطينية لا تزال ترزح تحت الاحتلال في عالمنا المعاصر، كما أن شعبها يعاني من الحصار والتجويع ونهب مستحقات السلطة الفلسطينية من الضرائب والجمارك، وتمارس سلطة الاحتلال حصارًا على حركة العمال والبضائع والمركبات من وإلى الأراضي الفلسطينية، كما أن لتلك القضية بعدًا إقليميًا لا يمكن إغفاله وتبرز أهميته بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، ومطالبة الشعوب العربية بالاهتمام بقضية غزة وعدم السماح للإسرائيليين بالعدوان عليها كما حدث في صيف ٢٠٠٨، عندما قامت مصر بنزع فتيل أزمة بين الجانبين بعد أن أوشكت الأوضاع على الانفجار في عام ٢٠١٢، كما اندلعت تظاهرات حاشدة في القاهرة تطالب بطرد السفير الإسرائيلي وإغلاق السفارة الإسرائيلية في القاهرة.

كما أن الدور التركي في تلك القضية يشتمل أيضًا على البعد الديني، حيث إن تركيا دولة مسلمة وتحتل القضية الفلسطينية أهمية كبرى لدى الشعب التركي، وتهتم بها المنظمات الإغاثية والوقفية، والتي كانت مسؤولة عن تسيير أسطول الحرية لرفع الحصار عن غزة.

وبالرغم من الخطوة الأخيرة والاعتذار الإسرائيلي للجانب التركي عن ضحايا أسطول الحرية وتعهدها بدفع التعويضات لأسر الضحايا، إلا أن المطلب الثالث للجانب التركي لا يزال قيد البحث، والذي يتعلق بتخفيف الحصار على غزة، وكيف يمكن أن تؤدي الاختلافات في وجهات النظر إلى مزيد من التصعيد بين الجانبين التركي والإسرائيلي.

لذلك فإن العلاقات التركية الأوروبية من المتوقع أن تشهد توترًا هي الأخرى بسبب القضية الفلسطينية لاسيما مع انحياز الاتحاد الأوروبي لصالح إسرائيل في مسألة فتح المعابر وتخفيف الحصار على غزة، وإذا خرجت تركيا منتصرة من ذلك الصراع فإن هذا سيمثل نقطة فاصلة في تاريخ العلاقة بين الجانبين التركي والأوروبي، لاسيما في ظل الأزمة المالية التي تعصف بالاتحاد الأوروبي ودوله، وفي القلب منه اليونان وقبرص، وهي مناطق النفوذ السابقة لتركيا،

فإن الصعود الاقتصادي التركي والذي يقابله الهبوط الاقتصادي الأوروبي يمثل مساحة تستطيع تركيا أن تتحرك فيها لملء ذلك الفراغ، وتعثر البنوك القبرصية يمكن أن يسمح لتركيا أن تقوم بشراء تلك البنوك المتعثرة بما لديها من وفرة مالية سمحت لها بأن تصبح ولأول مرة دائنة لصندوق النقد الدولي.

ولا تخفي تركيا نيتها للصعود وأن تصبح واحدة من أكبر القوى الاقتصادية، ليس في دائرتها الإقليمية فقط ولكن في العالم كله؛ ففي يناير ٢٠١١، أعلن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أن تركيا في عام ٢٠٢٣ ستصبح واحدة من أكبر القوى الاقتصادية العالمية، وسيكون لها دور إقليمي وعالمي فاعل[1].

□ أولاً: موقف تركيا من القضية الفلسطينية:

كانت تركيا بعد نشأة دولتها القومية على يد مصطفى كمال أتاتورك من أولى الدول التي اعترفت بدولة إسرائيل بعد إنشائها بعام واحد وذلك عام ١٩٤٩، ومنذ ذلك الحين نشأت علاقة تعاون

---

(١) أحمد داود أوغلو، خطبة مقدمة في المراسم الافتتاحية لمؤتمر السفراء، بعنوان:
"Visionary Diplomacy: Global and Regional Order from Turkey's Perspective, Ankara"

٣ يناير ٢٠١١، على الرابط التالي:
http://www.mfa.gov.tr/disisleri-bakani-sayin-ahmet-davutoglu_nun-3_-buyukelciler-konferansi_nin-acilisinda-yaptigi-konusma_-03-ocak-2011.tr.mfa..

وثيق بين الجانبين التركي والإسرائيلي، وذلك في إطار تحالفات تركيا مع العالم الغربي منذ مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية، واختيارها للمعسكر الغربي للمساعدة في احتواء الاتحاد السوفيتي، ووقع الجانبان اتفاقية تعاون مشترك في صيف ١٩٥٨، ونصت هذه الاتفاقية علي تدعيم التعاون الثنائي بينهما في المجالات العسكرية. وفي عام ١٩٩٦ وقع الطرفان اتفاقية عسكرية تتيح لكلا البلدين حق استخدام أجواء الأخرى للتدريب العسكري(١).

ولكن منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي إلى الحكم في البلاد أصبحت القضية الفلسطينية بالنسبة للحزب، وبالتبعية للسياسة الخارجية التركية، قضية أساسية ومحورية لسياساتها في الشرق الأوسط، وتحتل مكانة مركزية في توجه الحزب الخارجي، لاهتمام المجتمع التركي بها ووضعها في مرتبة متقدمة على ما دونها من قضايا المنطقة، فلب القضية الفلسطينية بالنسبة لتركيا هي قضية القدس ومن يتحكم في المناطق المقدسة هناك، وظلت تلك واحدة من أكثر قضايا السياسة الخارجية التركية حساسية

(1) The new alliance: Turkey and Israel, Is it a course towards new division of the Middle East?, Akram T. Hawas, Aalborg University, Paper presented to The fourth Nordic conference on Middle Eastern Studies, Titled: The Middle East in globalizing world,Oslo, 13-16 August 1998, on: http://org.uib.no/smi/pao/hawas.html#fn1

لاهتمام المجتمع التركي بها[1]، فقد اندلعت تظاهرات حاشدة بالآلاف في المدن التركية ضد العدوان الإسرائيلي على غزة في أواخر ٢٠٠٨ ووصف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ذلك الاعتداء بأنه «عدم احترام لتركيا ودورها»؛ لذلك قام بوقف كافة أوجه المحادثات مع الجانب الإسرائيلي آنذاك وكذلك الجهود التركية لتسهيل المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا أيضًا، وقام أردوغان بحملة دبلوماسية على المستويين الإقليمي والدولي آنذاك لوقف العدوان الإسرائيلي، وجاءت تلك التحركات نتيجة لكل من زيادة الدور الإقليمي التركي في المنطقة، وكذلك كنتيجة لزيادة الاهتمام التركي على المستوى الشعبي بالقضية الفلسطينية بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في ٢٠٠٢[2].

فمنذ صعود أردوغان ورفاقه إلى السلطة وهم يتحدثون عن نظرة حضارية للسياسة الخارجية التركية تمثل الأمة الإسلامية دائرة النفوذ الأساسية لما وصفه البعض بـ«العثمانية الجديدة»، وبدت السياسة الخارجية التركية مهتمة بصورة كبيرة بالقضية الفلسطينية وإدانة إسرائيل في مختلف المواقف منذ ذلك الحين، ومثل «التضامن

(1) Bülent Aras, "Turkey and the Palestinian Question since al-Aqsa Intifada", Alternatives, Turkish Journal of International Relations, Volume 1, Number 3, fall 2002, p. 49.
(2) Bülent Aras, TURKEY AND THE PALESTINIAN QUESTION, SETA Policy Brief No: 27, January, 2009, p.4.

الإسلامي» جزءًا من السياسة الخارجية التركية بسياساتها التضامنية الإسلامية كجزء من واجبها الحضاري، واستقبل أردوغان قادة العالم الإسلامي في تركيا ومنهم الرئيس المصري السابق محمد مرسي في اجتماع حزب العدالة والتنمية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢"[١]، وكذلك خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وصرح راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية عن حزب العدالة والتنمية التركي بأنه أعاد تركيا مرة ثانية إلى قلب الأمة الإسلامية بعد ما يقرب من قرن من الابتعاد إلى هوامش العالم الإسلامي». وفي خطبة أردوغان في جامعة القاهرة في نوفمبر ٢٠١٢ قال إن «مكة والمدينة والقاهرة والإسكندرية وبيروت ودمشق وديار بكر وإسطنبول وأنقرة كلهم أخوة لبعضهم البعض، فعلى العالم أن يعلم ويفهم أن رام الله ونابلس وأريحا ورفح وغزة والقدس هي مدن شقيقة لنا أيضًا، وكل قطرة دم تسكب في تلك المناطق هي نفس الدماء التي تجري في عروقنا، وكل نفس بريئة تسقط على الأرض في تلك المدن هي جزء من أرواحنا، وكل قطرة دمع منهم هي دموعنا، ولا يجب لأحد أن يسيء تفسير الصمت الذي هيمن على تلك المنطقة لما يقرب

(١) ياسر علي: زيارة مرسى لتركيا تركز على ملفي الاقتصاد وزيادة الاستثمار، الأحد ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢، على الرابط التالي:
www.youm7.com/News.asp?NewsID=801390

من قرن، وليعلم الجميع أنه آجلاً أم عاجلاً سيتم القصاص للأطفال الأبرياء الذين ذبحوا في غزة بطريقة لا إنسانية»[١].

لذلك فإن الموقف التركي من القضية الفلسطينية، وبالتبعية من إسرائيل، يزداد ميلاً يوماً بعد يوم ناحية المواقف العربية ومن القضية الفلسطينية بعد ما يقرب من قرن من الغياب التركي عن قضايا المنطقة، وبالرغم من العلاقات العسكرية والتجارية بين الجانبين الإسرائيلي والتركي، إلا أن اتجاه السياسة الخارجية التركية هو وضع إسرائيل على الجانب الآخر من المعادلة الإقليمية، ووصف إسرائيل بأنها «الآخر» في الرؤية الحضارية التي تنطلق منها السياسة الخارجية التركية في المنطقة، وتمثل الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضد الفلسطينيين أحد أهم التحديات للسياسة الخارجية لأنقرة، لاسيما مع التحولات الجديدة التي أفرزها الربيع العربي[٢].

وقد صرح الخبير في الشؤون التركية-الإسرائيلية والمدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية آلون ليئيل إن تدهور العلاقات بين تركيا وإسرائيل بدأ في أواخر عام ٢٠٠٨ الذي شهد عملية

---

(١) «أردوغان» في جامعة القاهرة: لا أقبل العدوان على غزة.. وأحيي مرسي على سحب السفير، المصري اليوم، ١٧ نوفمبر ٢٠١٢، على الرابط التالي: http://www.almasryalyoum.com/node/1247806#.UaQ0R0DimgQ.

(2) Burhanettin Duran, Understanding the AK Party's Identity Politics: A Civilizational Discourse and its Limitations, Insight Turkey, Vol. 15 , No 1 ,2013, P.104.

عسكرية إسرائيلية على قطاع غزة، مشيراً إلى أن أحداث سفينة «مرمرة» التي سقط فيها قتلى على يد الجيش الإسرائيلي زادت الأمور تعقيداً بين تل أبيب وأنقرة، وأن مطالبة الشارع التركي باعتذار إسرائيلي وبتعويض جعل العلاقات تزداد توتراً، ودفع الإسرائيليين إلى كره رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. ويرى ليئيل أن أحداث «مرمرة» تشكل ما بين ١٠ و٢٠٪ من أسباب القطيعة بين البلدين، مشيراً إلى أن الـ ٨٠٪ المتبقية تعود إلى أسباب أخرى، وأضاف أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما ضغط على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو كي يبادر بالاتصال بأردوغان وتقديم الاعتذار له بشأن حادث مرمرة[1].

فيمكن اعتبار حادث أسطول الحرية التركي بأنه نقطة فاصلة في ذلك الصراع، والذي أدى إلى تصادم تركي إسرائيلي لا تزال أصداؤه ممتدة حتى كتابة هذه السطور، بالرغم من الاعتذار الإسرائيلي لتركيا من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مكالمة هاتفية مع نظيره رجب طيب إردوجان، وبعد ثلاث سنوات من القطيعة توشك إسرائيل وتركيا على توقيع اتفاقية تعويض ضحايا الهجوم الإسرائيلي أيضًا على سفينة مرمرة التي كانت ضمن أسطول الحرية

(١) تصريحات لموقع «روسيا اليوم» في ٢٧ مايو ٢٠١٣، على الرابط التالي:
http://arabic.rt.com/prg/telecast/658274/

لكسر الحصار الإسرائيلي عن غزة، وذلك في إطار المساعي لتطبيع العلاقات بينهما التي يرجح ألا تعود لسابق عهدها[١].

في حين رأت أطراف أخرى أن ذلك الاعتذار لن يغير شيئًا من موقف أنقرة تجاه إسرائيل؛ بل سيضعف من قوة الردع الإسرائيلي، حيث اعتبر تقرير نشره مركز «بيجين سادات» لأبحاث السلام أن اعتذار نتنياهو عن الهجوم الدموي الذي شنته القوات الإسرائيلية ضد سفينة المساعدات الإنسانية التركية إلى قطاع غزة (مرمرة) في عام ٢٠١٠ وأسفر عن مقتل ٨ أتراك، يقوض من قدرات إسرائيل ويشجع العناد التركي، واعتبر أن اعتذار نتنياهو فشل في استعادة التعاون الإستراتيجي مع تركيا والذي استمر على مدار العقدين الماضيين، واستبعد أيضًا فرص استعادة مثل هذا التعاون الإستراتيجي بين الجانبين مستقبلاً، واستبعد التقرير الإسرائيلي كذلك أن تتعاون الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل سوياً للحد من الآثار المترتبة على الأزمة السورية وتداعيتها في المنطقة[٢].

---

(١) «اتفاق تعويضات وشيك بين تركيا وإسرائيل»، الجزيرة.نت، ١٠/ ٥/ ٢٠١٣، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/pages/a78106f7-407a-4849-b0d1-7bb71675a76d

(2) Report: Apology won't change Turkey, 'weakens Israel's deterrence', World Tribune, April 7th, 2013, on this link: http://www.worldtribune.com/2013/04/07/report-apology-wont-change-turkey-weakens-israels-deterrence/

كما قامت تركيا بإلغاء مناورة نسر الأناضول مع الكيان الصهيوني في أكتوبر ٢٠٠٩ كرسالة احتجاج على السياسات الإسرائيلية تجاه فلسطين، وقامت في المقابل بإجراء مناورات بحرية مع الجانب المصري بعنوان «بحر الصداقة»(١)، ومن ناحية أخرى فإن التحولات الأيدلوجية والاجتماعية التي حدثت في تركيا بعد وصول العدالة والتنمية إلى سدة الحكم تشير إلى أن القوى السياسية والمؤسسات التي ساهمت في السابق في صياغة تفاهمات إستراتيجية بين الجانبين التركي والإسرائيلي، مثل الأيدلوجية الكمالية والأحـزاب الحاكمة قبل صعود الإسلاميين والمؤمنة بالأيدلوجية الكمالية، وكذلك الجيش والمؤسسات البيروقراطية القديمة في الدولة، كلها أصبح نفوذها في خفوت، وهو ما يعقّد العلاقة بين الجانبين التركي والإسرائيلي، ويحركها أكثر باتجاه الصدام، لاسيما في ظل استمرار تربع حزب العدالة والتنمية على قمة الساحة السياسية في البلاد(٢).

---

(١) «البحرية المصرية والتركية وعناصر الصاعقة ينتهون من مناورات بحر الصداقة بمشاركة طائرات F-16 وSH-2G.. والفريق «عميش» يؤكد: لا توجيهات سياسية وراء المناورة»، اليوم السابع، ٢٩ ديسمبر ٢٠١١، على الرابط التالي: www1.youm7.com/News.asp?NewsID=565753.

(2) Alexander Murinson, Turkish Foreign Policy in the Twenty-First Century, THE BEGIN-SADAT CENTER FOR STRATEGIC STUDIES BAR-ILAN UNIVERSITY, Mideast Security and Policy Studies No. 97, P.25.

ولكن رغم الوضع السياسي المتوتر بين الجانبين ورغم استياء وانتقادات المسؤولين الأتراك للاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، يتواصل ازدهار ونمو التجارة بين تركيا وإسرائيل حيث حقق حجم التبادل التجاري بينهما رقماً قياسياً جديداً خلال ٢٠١٤؛ حيث أكدت مصادر من وزارة التجارة والصناعة لصحيفة «يورت» التركية أن هناك احتمالات قوية أن يصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى ذروة جديدة خلال ٢٠١٤ إذا استمر معدل التبادل التجاري على سرعته نفسها خلال الثلث الأول من العام الجاري. وكان حجم التبادل التجاري قد ارتفع خلال الثلث الأول من ٢٠١٤ إلى ٩٤٩,٢ مليون دولار مقارنة بمبلغ ٧٩١ مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي ٢٠١٣.كما وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين بنهاية عام ٢٠١٣ إلى ٤,٨٥ مليار دولار بنسبة زيادة ٣٩٪ مقارنة بالعام السابق، وجاءت هذه الزيادة الملحوظة مدفوعة بطفرة في الصادرات الإسرائيلية لتركيا بنسبة ٧٦٪ وارتفاع معدل الصادرات التركية لإسرائيل بنسبة ١٣٪(١).

---

(١) «صحيفة: التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل يحقق رقماً قياسيًا جديدًا»، المصري اليوم، ١٨-٠٧-٢٠١٤، على الرابط التالي:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/485035#

□ ثانيًا: أهمية القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الأوروبية:

بسبب القرب الجغرافي، والتركة الاستعمارية للإمبراطوريات الأوروبـيـة، وكذلك بسبب الاهتمام الأوروبي بتلك المنطقة الإستراتيجية من الناحيتين الأمنية والتجارية، فإن الشرق الأوسط ظل يمثل أهمية كبرى للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتنسيق بشأن القضية الفلسطينية بالأساس بين الدول الأعضاء، وظلت السياسة الخارجية الأوروبية، منذ أن كانت منظمة التعاون السياسي الأوروبي EPC في السبعينيات، تهتم بمنطقة الشرق الأوسط كأحد أهم مناطق الاهتمام للسياسات الأوروبية، ودائمًا ما عمل الاتحاد الأوروبي على التوصل إلى إجماع يحقق المصالح الأوروبية المشتركة في الشرق الأوسط، وقد أراد الفرنسيون أن يظهروا أوروبا ككيان نشط في السياسات الدولية وأن يصبح الاتحاد الأوروبي جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة كفاعلين أساسيين على الساحة الدولية، حتى تطورت منظمة التعاون السياسي الأوروبي EPC إلى منظومة متكاملة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي CFSP[1].

والشرق الأوسط الذي يقع في قلب العالم القديم، بين باريس

(1) Ginsberg, Roy H., 2001. The European Union in International Politics. Baptism by Fire. Lanham: Rowman & Littlefield, p.109-110.

وسنغافورة وجوهانسبيرج، فإن موقعه الجغرافي دائمًا ما كان محوريًا للسياسات الأوروبية، ويعتبر منطقة نفوذ تاريخية له، بمحاولات مستمرة للسيطرة عليه عبر التاريخ، وأثناء الحرب الباردة ظلت المنطقة بمثابة رقعة شطرنج للقوتين العظميين، وكانت مهمة بصورة خاصة للولايات المتحدة من أجل تطويق الاتحاد السوفيتي، ولكن بعد انهيار الأخير ظلت الولايات المتحدة هي القوى العظمى الوحيدة التي ظلت مهتمة بالمنطقة وبالصراع فيها، وعلى رأسه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وكذلك من أجل المصالح الحيوية الأمريكية هناك، لذلك حافظت على نفوذها في المنطقة"[1].

وبالوضع في الاعتبار القرب الجغرافي والروابط التاريخية بين الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط، فإن الاستقرار ومستقبل المنطقة دائمًا ما كان محل اهتمام الاتحاد الأوروبي، وعملت قضايا الشرق الأوسط كمحفز على اتخاذ إجراءات جديدة في السياسات الخارجية الأوروبية، وعززت كذلك الحاجة إلى تشكيل سياسة خارجية أوروبية موحدة منذ السنوات الأولى لصياغة تلك السياسة منذ سبعينيات القرن الماضي"[2].

(1) Shafagh Elhami, European Political Cooperation The Development of a Common Stance in the Middle East, Lund University Department of Political Science , Spring 2010, p.9.
(2) Ibid, p. 10.

ولكن على الرغم من ذلك الاهتمام الأوروبي بالمنطقة، وعلى الرغم من مواقفه المتوازنة تجاه القضية الفلسطينية، وبالرغم من رعاياته لعدد من الاتفاقات، ومنها اتفاقات المعابر، وبالرغم من أنه من أكبر المانحين للمساعدات للسلطة الفلسطينية، إلا أن الدور الأوروبي ظل باهتًا طوال أشواط ذلك الصراع، وفشل في أن يعمل كمركز ثقل موازن مضاد لما رآه الفلسطينيون «انحيازًا أمريكيًا واضحًا وغير محتمل لصالح إسرائيل»[١]، وأثبتت السياسة الخارجية الأوروبية مرة ثانية أنها غير فاعلة، مصداقًا للمقولة الشهيرة إن الاتحاد الأوروبي عملاق اقتصادي ولكن قزم سياسي[٢].

ومن هنا، فإن الصعود الإقليمي التركي، وزيادة المجال الحيوي للسياسة الخارجية التركية، وانخراطها في مشكلات الإقليم، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ستمثل خصمًا من النفوذ الأوروبي غير الفاعل سياسيًا في المنطقة، وهو ما تحاول الدراسة أن تجيب عليه في الفصل الثالث.

---

(١) مسؤولون فلسطينيون يؤكدون أن الانحياز الأميركي لإسرائيل «لم يعد يحتمل»، تصريحات لصائب عريقات لوكالة فرانس برس، في ٢٢ سبتمبر ٢٠١١ من الأمم المتحدة.

(2) Speech by Jacques Santer, President of the European Commission: "The EU in the 21st century: political dwarf or world actor ?", The Bologna Centre of the Johns Hopkins University, Bologna, 23 April 1998, on this link: http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-98-80_en.pdf

☐ ثالثًا: الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية:

ينبع الاهتمام الأوروبي بالقضية الفلسطينية من كونها جزءًا من القضايا الأمنية في مجالها الحيوي، والقلاقل في منطقة الشرق الأوسط تمثل تحديات لمنظومة الأمن الأوروبي في المنطقة، والتي وصفتها أوراق خافيير سولانا - الممثل السامي للسياسة والأمن الأوروبي بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٩ - بأنها تبدأ من خارج حدود الاتحاد الأوروبي[١]، كما أوضح إعلان فينيسيا للمجلس الأوروبي في ١٣ يونيو ١٩٨٠ أن حق الوجود والأمن هو حق مكفول لكل دول المنطقة، بما في ذلك إسرائيل وكذلك العدل مكفول لكل شعوب المنطقة بما في ذلك الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[٢]، كما قام الاتحاد الأوروبي برعاية عدد من المؤتمرات والاتفاقات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، مثل مؤتمر مدريد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، وكذلك اتفاقية أوسلو في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، واتفاقية القاهرة في مايو ١٩٩٤ وكذلك اتفاقية أوسلو ٢ في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥، كما تم تعيين مبعوث خاص من الاتحاد

---

(١) يمكن الاطلاع على أوراق سولانا من خلال الرابط التالي:
http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=MEMO/07/121&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en

(٢) إعلان فينيسيا في ١٣ يونيو ١٩٨٠، يمكن تحميله من الرابط التالي:
http://eeas.europa.eu/mepp/docs/venice_declaration_1980_en.pdf

الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط، بدءًا من السفير ميجيل موراتينوس عام ١٩٩٦، كما أن الاتحاد الأوروبي عضو باللجنة الرباعية التي تشكلت عام ٢٠٠٢، بالمشاركة مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة وروسيا من أجل حل قضايا الصراع الإسرائيلي الفلسطيني[1].

وإدمــاج الاتحاد الأوروبي في اللجنة الرباعية اعتبر بمثابة الاعتراف بالدور الأوروبي في قضايا المنطقة، وكذلك بفاعلية دوره وأهميته من أجل حل القضية الفلسطينية، ومساهمته في الدعم المالي وبناء مؤسسات الجانب الفلسطيني، وكذلك في التوصل لاتفاقات بين الجانبين في مختلف القضايا مثل المعابر واللاجئين والمياه والحدود وغيرها؛ ففي السابق كانت الوساطة في الصراع العربي الإسرائيلي مقصورة على الولايات المتحدة بصورة أحادية، وبصرف النظر عن فاعلية اللجنة الرباعية، إلا أنها مثلت اعترافًا بالدور الأوروبي من مختلف الأطراف في المنطقة من جانب، وكذلك كشفت عن اهتمام أوروبا بالقضية الفلسطينية كإحدى محفزات الصراع والمشكلات الأمنية في الإقليم[2].

(1) Nathalie Tocci, The EU, the Middle East Quartet and (In) effective Multilateralism, MERCURY E-paper No.9 June 2011, P.8.
(2) Ibid, p.9.

والاتحـاد الأوروبي يعتبر واحـدًا من أهم الداعمين الماليين للسلطة الفلسطينية منذ تسعينات القرن الماضي، بالرغم من أنه لم يكن اللاعب الأهم على الساحة، وظل يدعم الوساطات الأمريكية ومبادراته، بالرغم من المطالبات الفلسطينية للاتحاد الأوروبي ببذل مبادراتها الخاصة؛ حيث كان يتوسم في الاتحاد الأوروبي أنه أكثر عدلاً وأقل انحيازًا للجانب الإسرائيلي بالمقارنة بالجانب الأمريكي، ولكن بصورة عامة لم يتخذ الاتحاد الأوروبي أي إجراءات أمنية حاسمة من أجل التأثير أو إحداث تغيير في عملية السلام أو حتى منع التصعيد في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فقد حصر الاتحاد الأوروبي دوره في بيانات وإعلانات وفي بعض أشكال الضغوط الدبلوماسية المحدودة في خضم بعض الأزمات مثل اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، أو انهيار محادثات كامب ديفيد الثانية وكذلك حرب غزة ٢٠٠٨، وفيما يتعلق بالمشاركة الإستراتيجية بصورة عامة في عملية سلام الشرق الأوسط، فإن الاتحاد الأوروبي وعن عمد هدف إلى التوصل إلى اتفاقات طويلة الأمد وليس الحصول على نتائج قصيرة الأمد[1]، ولكن بدا التكامل واضحًا بين الجانبين الأمريكي والأوروبي في عملية صنع السلام في الشرق الأوسط،

(1) Lorenzo Fioramonti, Maxi Schoeman and Gerrit Olivier, The EU and Multilateral Crisis Management: Assessing Cooperation and Coordination with the UN, MERCURY E-paper No.19, April 2012, P.9.

فقد كان الطرفان يكملان بعضهما البعض، في حين لعبت الأمم المتحدة وروسيا دورًا ثانويًا في تلك العملية[1].

☐ رابعًا: اتفاقية المعابر:

جاء إعلان فينيسيا عام ١٩٨٠ ليؤكد على ضرورة التوصل إلى اتفاق عادل للمشكلة الفلسطينية، والتي لا تتعلق فقط باللاجئين، ولكن بضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره من خلال تسوية سلام شاملة، ودعا الإعلان كافة الأطراف إلى التدخل من أجل دعم عملية السلام[2]، كما يلتزم الاتحاد الأوروبي بحل الدولتين طبقًا لقرار ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٧ وقرار ٣٣٨ عام ١٩٧٣، ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى الانسحاب من المدن الفلسطينية المحتلة والتوقف عن تدمير البنية التحتية الفلسطينية، وكذلك تجميد بناء المستوطنات على الأراضي المحتلة وبناء الجدار العازل الذي اعتبرته عقبة أمام السلام ويهدد حل الدولتين.

ثم توصل الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني إلى اتفاقية بشأن المعابر، بما في ذلك اتفاقية مبادئ بشأن معبر رفح في غزة في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥،

(1) Nathalie Tocci, p.9.
(2) http://eeas.europa.eu/mepp/docs/venice_declaration_1980_en.pdf

ورحب مجلس الاتحاد الأوروبي بالاتفاقية في ٢١ نوفمبر ووافق على أن يكون طرفًا ثالثًا في الاتفاقية والقيام بمهام الوساطة في ذلك، ومن ثم قرر الاتحاد الأوروبي إنشاء بعثة للمعابر في معبر رفح والمسماة بالاسم الكودي EUBAM Rafah لمراقبة عمليات التحرك عبر المعبر، وبدأت مهامها فعليًا في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٥، وتهدف البعثة إلى وجود طرف ثالث في معبر رفح من أجل فتح المعبر وبناء الثقة بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بالتعاون مع جهود بناء المؤسسات المنوط بها الاتحاد الأوروبي في إطار اللجنة الرباعية[١].

فالاتحاد الأوروبي كجزء من اللجنة الرباعية يتعهد بالمساعدة وتسهيل تطبيق خريطة الطريق، والتي تتضمن الخطوات التي يجب اتخاذها من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية ومجالات بناء المؤسسات، والتي تهدف في النهاية إلى بناء دولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية وفاعلة تعيش جنبًا إلى جنب في سلام مع إسرائيل وجيرانها[٢].

(1) EUROPEAN UNION COMMON SECURITY AND DEFENCE POLICY, EU Border Assistance Mission at Rafah Crossing Point (EUBAM RAFAH), May 2010, on this link: http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/missionPress/files/100518%20FACTSHEET%20EUBAM%20Rafah%20-%20version%2013_EN.pdf
(2) Ibid.

□ خامسًا: المبادرة السويدية عام ٢٠٠٩:

قدمت السويد اقتراحًا أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبي في ديسمبر ٢٠٠٩ يدعو إلى تقسيم القدس والاعتراف بالقدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية، ولكن استطاع اللوبي اليهودي في العواصم الأوروبية أن يقلص من فاعلية المبادرة بإضافة الكثير من التعديلات التي جاءت من دول مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا، فيما قدمت فرنسا الكثير من التحفظات على المقترح ليتحول في النهاية إلى أن القدس تكون العاصمة المستقبلية لكلا الدولتين، وتحرك نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، من أجل إفشال المبادرة(١).

□ سادسًا: المساعدات المالية والتقنية:

يعد الاتحاد الأوروبي أكبر مانح للمساعدات التقنية وغير العسكرية للسلطة الفلسطينية، وتمثل مساعداته أكثر من ٥٠٪ من إجمالي المساعدات الدولية للضفة الغربية وقطاع غزة منذ ١٩٩٤.

(1) Netanyahu makes final push to foil Swedish plan to divide Jerusalem, Haaretz, Dec.06, 2009 on this link: http://www.haaretz.com/print-edition/news/netanyahu-makes-final-push-to-foil-swedish-plan-to-divide-jerusalem-1.2732

TOTAL AID ALLOCATIONS TO PALESTINE FROM THE EU GENERAL BUDGET 2007-12 (MILLION EURO)

Priority areas	2007	2008	2009	2010	2011	2012	Total
Total from EU general budget	563.3	501.5	525.2	446.8	452.7	451.7	2941.1

(جدول - ١): إجمالي المساعدات الأوروبية للفلسطينيين في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢ (بالمليون يورو)[١]

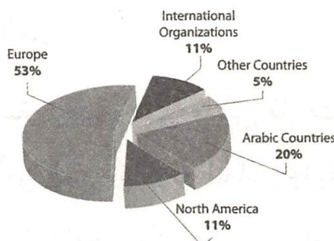
وطبقًا لمؤتمر باريس الذي عقد في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٧، فقد تعهدت الدول المانحة بمساعدات مالية في مختلف المجالات للسلطة الفلسطينية، كان من بينها ٥٣٪ حصة الاتحاد الأوروبي، وجاءت تلك الأمـوال في صورة دعم للميزانية، ومساعدات إنسانية، ومساعدات لمشروعات محلية وأنـواع أخرى من المساعدات، والتي وصل إجماليها إلى ٧,٧ مليون دولار في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، فيما وصل إجمالي المساعدات الأوروبية في الفترة من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٤ إلى ٢,٩ مليار يورو (١,٢ مليار من المفوضية الأوروبية، و١,٧ مليار من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي عبر المساعدات الثنائية)[٢].

ولكن في أعقاب وصول حماس إلى السلطة في عام ٢٠٠٧

(1) http://ec.europa.eu/europeaid/how/evaluation/evaluation_reports/reports/med/951403_en.pdf
(2) Implementing the Palestinian Reform and Development Agenda, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, World Bank, May 2nd, 2008, p.10.

أعلن الاتحاد الأوروبي أنه قرر تعليق مساعداته الإنسانية لقطاع غزة وسحب موظفيه من هناك لحين وقف الاقتتال الداخلي في غزة والضفة الغربية، وقال مفوض الاتحاد الأوروبي للمساعدات والتنمية لويس ميشيل في تصريحات صحافية إن المفوضية قررت وقف مساعدتها للأراضي الفلسطينية وسحب موظفي المساعدات التابعين لها بسبب تردي الأوضاع الإنسانية هناك نتيجة الصراع بين حماس وفتح، ووصف ميشيل الوضع الإنساني في غزة بالكارثة المأساوية غير المقبولة موجهاً كلامه إلى مقاتلي فتح وحماس طالباً منهم أن يدركوا أن ما يفعلونه هو انتحار، وحول الشروط التي يطالب بها الاتحاد الأوروبي لعودة موظفيه أكد ميشيل أن استتباب الأمن هو الشرط الوحيد لذلك[1].

Type of Assistance	USD milion
Budget Support	1.5
humanitarian assistance	1.1
Project based Aid	2.1
Other Aid	0.8
Amounts being allocated	2.2
Total 2008-1010	7.7



(شكل بياني - ١): مخرجات مؤتمر تعهدات باريس في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٧

(١) «الاتحاد الأوروبي يوقف مساعداته ويسحب موظفيه من غزة»، جريدة الرياض، السعودية، ١٥ يونيو ٢٠٠٧، على الرابط التالي:
http://www.alriyadh.com/257365

المبحث الثاني

القضية القبرصية

تمثل القضية القبرصية جزءًا من صراع أوسع في منطقة البلقان، له أبعاد تاريخية وحضارية ويتعلق بهوية شعوب تلك المنطقة؛ فالجزيرة القبرصية تنقسم إلى شطرين أحدهما تركي والآخر يوناني، وبالوضع في الاعتبار تاريخ الصراع بين كل من تركيا واليونان على الجزر الكثيرة في منطقة شرق المتوسط ومنطقة بحر إيجه، فإن قبرص تتخذ مكانة محورية في هذا الصراع بسبب موقعها الإستراتيجي، بل وتضاعفت أهمية الجزيرة في الفترة الأخيرة بسبب اكتشافات الغاز قبالة سواحلها الجنوبية، ودخول كل من تركيا وقبرص وإسرائيل في صراع من أجل ترسيم الحدود البحرية لتلك المنطقة ومن ثم تحديد حصص كل دولة من حقول الغاز.

وتحتل قبرص موقعاً ذا أهمية إستراتيجية، فهي ملتقى قارات ثلاث، أوروبا وآسيا وإفريقيا، الأمر الذي كان له أبعاد إيجابية تمثلت في الثراء الحضاري والتنوع والتلاقح الفكري بين سكانها وشعوب تلك الحضارات، كما أسهم في إنعاش اقتصادها عبر عمليات التبادل التجاري التي كانت تتخذ من موانئ قبرص محطات للتزود بالمؤن اللازمة لمواصلة الرحلات البحرية؛ لكن

هذا الموقع نفسه كان سبباً في مشكلات جمة، ومثّل عامل اضطراب سياسي مستمر وتهديد أمني دائم، بل إنه أثار أطماع الإمبراطوريات والـدول والممالك التاريخية القديمة الكبرى، فسيرت إلى هذه الجزيرة الكثير من الغزوات، وخضعت في فترات تاريخية مختلفة للاحتلال، وكان من ذلك: الغزوات الفرعونية والحثية والأكادية والفينيقية والآشورية والفارسية والقرطاجية والرومانية والبيزنطية والإسلامية والصليبية والعثمانية والإنجليزية[1].

وترتبط تركيا بقبرص التي لا تبعد عن سواحلها سوى ٧٥ كم بتاريخ طويل، ففي القرن السادس عشر (١٥٧١م) دخل السلطان سليم الثاني قبرص بجيوشه، ونجح في إجلاء البنادقة عن الجزيرة بعد أن ظلوا دوماً مصدر تهديد للمصالح العثمانية، وعامل إزعاج لقوافل الحجاج وطرق التجارة عبر شرق البحر الأبيض المتوسط، ومنذ ذاك التاريخ ظلت قبرص تابعة للدولة العثمانية طيلة ثلاثة قرون، شهدت الجزيرة فيها فترات من الاستقرار والازدهـار وأخرى من الاضطراب السياسي والاجتماعي وشظف العيش، وفي هذه القرون زادت معدلات هجرة الأتراك إلى الجزيرة، كما كانت في

(١) «المشكلة القبرصية.. تفاعلات الجغرافيا والتاريخ»، الجزيرة.نت، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/51335d95-395e-4be1-95b3-d5235f6e85b1

الوقت نفسه منفى تلجأ إليه السلطات التركية أحياناً لنفي من تشاء من قادة المعارضة الذين تعتقد أنهم يمثلون مصدر تهديد للباب العالي في الأستانة. وبسبب العداء التاريخي والتنافس التقليدي على الموارد الحيوية بين اليونان وتركيا، ونظرًا للروابط المتينة دينيًا وعرقيًا بين القبارصة ذوي الأصول اليونانية ودولة اليونان، ظلت على الدوام قبرص تمثل مصدر تهديد للأمن القومي التركي.

فهي فضلاً عن قربها الجغرافي (٧٥ كم) يمكن في حال اتحادها مع اليونان وبسبب الوجود العسكري اليوناني على أرض الجزيرة، وعلى خلفيات الثارات التاريخية القديمة بين اليونان وتركيا، أن تزيد من الحصار البحري على تركيا وتهدد أمنها وتغلق منافذها البحرية عند مدخل بحر إيجه المؤدي إلى الدردنيل والبوسفور، وكافة الموانئ التركية من إستانبول حتى الإسكندرونة. وهي أخطار تحسب لها تركيا ألف حساب، ويضعها العسكريون الأتراك نصب أعينهم على الرغم من أن البلدين (تركيا واليونان) عضوان في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)[1].

وقادت الأزمة القبرصية إلى تقسيم الجزيرة إلى شطرين يوناني وتركي. كما تتأثر بهذه الأزمة منظومة التفاعلات الإقليمية في كامل

(١) المصدر السابق.

الجوار القبرصي. وتفرض الأزمة نفسها، بوجه خاص، على مسار العلاقات التركية اليونانية، والتركية الأوروبية، ومستقبل انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. كذلك، برز في السنوات الأخيرة تطوّر جديد، يرتبط بحقول النفط والغاز، المكتشفة في شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث باتت الشركات العاملة تواجه معضلة النزاع بين شطري قبرص، والخلاف التركي اليوناني، ومشكلة ترسيم الحدود الإقليمية، وتقسيم الجرف القاري[1].

وبالوضع في الاعتبار أيضًا العجز الكبير في ميزان الطاقة التركي وكونها واحدة من أكبر الدول المستوردة للطاقة في العالم، وأسعار الوقود العالي للغاية داخل تركيا والذي يؤثر على الاقتصاد التركي بكامله، فإنه يتضح بذلك لدينا أهمية تلك الآبار الغازية شرق المتوسط على السواحل القبرصية، والتي سنفرد لها مبحثًا كاملاً في هذا الفصل.

وكانت قبرص رئيس الدورة الأخيرة من الاتحاد الأوروبي، بما يحمله ذلك من معنى رمزي متعلق بالرفض المتكرر للجانب

(١) عبد الجليل زيد المدهون، تركيا والمسألة القبرصية، موقع الجزيرة.نت، ٨ مارس ٢٠١٢، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/e4097910-db7d-4763-a5be-f9c30db2fc4c

الأوروبي من استقبال تركيا كعضو بالاتحاد، وكانت الأمم المتحدة قد طرحت، في العام ٢٠٠٤، خطة لإعادة توحيد الجزيرة، عرضت على استفتاء شعبي، أظهر قبولاً من قبل القبارصة الأتراك بنسبة ٦٥٪، ورفضاً من قبل القبارصة اليونانيين بنسبة ٧٦٪. وقد ولدت هذه النتيجة شعوراً بالخيبة لدى غالبية الفرقاء الدوليين، فضلاً عن تركيا والقبارصة الأتراك أنفسهم.

ومن ناحيته، بدا الاتحاد الأوروبي في وضع حرج، حيث وعد سلفاً بضم قبرص إلى عضويته، ووفقاً لإعلان هلسنكي، الصادر في ديسمبر من العام ١٩٩٩، فإن قبرص يُمكنها أن تدخل الاتحاد الأوروبي، بغض النظر عن أزمة التقسيم القائمة، شريطة ألا يكون الجانب القبرصي اليوناني مسؤولاً عن فشل المفاوضات، وعلى الرغم من ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي لم يلتزم بإعلانه هذا. وانضم الشطر اليوناني من قبرص إلى عضوية الاتحاد، بعد أيام فقط من رفضه للخطة الدولية الخاصة بإعادة توحيد الجزيرة. وفي الوقت ذاته، تراجع الأوروبيون عن تعهداتهم بإنهاء العزلة المفروضة على القبارصة الأتراك، في حال صوتوا بالإيجاب لصالح الخطة الدولية[1].

---

(١) عبد الجليل المدهون، مصدر سابق.

وهناك ثلاث نقاط خلاف رئيسية بين الجانبين القبرصي، تتمثل في تقاسم السلطة التنفيذية (وبالأخص كيفية الاقتراع والتناوب على الرئاسة)؛ وملكية الأراضي والعقارات التي خسرها القبارصة اليونان والأتراك خلال التقسيم (وتوفير المعلومات العقارية من قبل القبارصة الأتراك) ومسألة المواطنة (وجود المستوطنين الأتراك في شمال الجزيرة). في خطابه يوم ٢٥ يناير ٢٠١٢، استحضر بان كي مون المناقشات النشطة التي لم تأتِ بأية «نتيجة ملموسة»[١].

وقد طرحت تركيا خطة جديدة من أجل التوصل لاتفاق بشأن القضية القبرصية، وتتضمن الخطة التي عرضها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو واطلعت عليها الأمم المتحدة وكل الاطراف المعنية، ٣ خيارات، ينص أولها على إقامة دولة موحدة في الجزيرة وإجراء التنقيب المشترك عن النفط والغاز. وقال الوزير التركي «يجب على الأمم المتحدة أن تزيد نشاطها وينبغي أن يبدأ الطرفان الحوار من أجل التسوية الشاملة للقضية بأسرع ما يمكن» مضيفًا أن «الثروات الطبيعية يجب أن تمتلكها دولة قبرص جديدة وموحدة». وفي حال فشل الخيار الأول تنص الخطة على استحداث

(١) ديديم أكيل كولينسورث، جمود القضية القبرصية والعضوية الأوروبية، مجموعة الأزمات الدولية، ٢١ فبراير ٢٠١٢، على الرابط التالي:
http://www.crisisgroup.org/en/regions/europe/turkey-cyprus/op-eds/akyel-rigidity-of-the-cyprus-issue-and-eu-membership.aspx

لجنة مشتركة من خلال المفاوضات بين الجاليتين، ستعالج مسائل التنقيب عن موارد الطاقة وإنتاجها. وفي حال أخفق الخيار الثاني أيضًا، تطرح أنقرة فكرة إقامة دولتين مستقلتين في الجزيرة[1].

كما أصبحت قبرص فجأة لاعباً إستراتيجياً يُشرف على مفارق طرق صادرات الطاقة في المنطقة. وهذا ما دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو إلى مغازلتها بكثافة، وما جعل هذه الجزيرة قبلة أنظار مسؤولين إقليميين ودوليين تدافعوا لزيارتها. كما أنه جعلها أيضاً عرضة إلى ضغوط عنيفة من جانب تركيا. لكن الخلافات الداخلية في قبرص تؤثر سلباً في الدور القبرصي إذ إن القادة القبارصة الأتراك عارضوا انفراد نيقوسيا في إبرام عقود حفر آبار الطاقة في البحر؛ وهو اعتراض درَّعته البحرية التركية بالتهديد بعرقلة تقدُّم برامج استكشاف حقول الطاقة[2].

ولكن ما قد يفاقم الأزمة القبرصية أيضًا هو دخول أطراف دولية أخرى غير إسرائيل وتركيا والاتحاد الأوروبي في تلك القضية؛ حيث يلوح في الأفق دور روسي متنامي في الجزيرة بسبب موقعها

---

(١) «تركيا تقترح خطة جديدة لتسوية القضية القبرصية»، روسيا اليوم، ٢٨ مارس ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://arabic.rt.com/news/611454

(٢) بول سالم، الغاز في شرق المتوسط: تأثيرات متصاعدة، مركز كارنيجي الشرق الأوسط، ٢٢ مارس ٢٠١٢، على الرابط التالي: http://bit.ly/11zOaiZ

الجغرافي وكذلك اكتشافات الغاز فيها، لاسيما بعد المخاطر التي قد تتعرض لها قاعدة طرطوس البحرية في سوريا بسبب القلاقل الناشئة عن الثورة السورية، لذا تبدو قبرص بديلاً محتملاً لوصول الأسطول الروسي إلى المياه الدفيئة على المتوسط، فالنشاط الروسي بدأ يتعاظم على الجزيرة، وتبرز أهم معالمه في النقاط التالية:

١) حصول الحكومة القبرصية على قرض كبير من الدولة الروسية وذلك لمساعدة اقتصادها المتعثر مع استمرار تفاوض نيقوسيا مع الترويكا (المفروضية الأوربية والبنك المركزي الأوروبي والبنك الدولي).

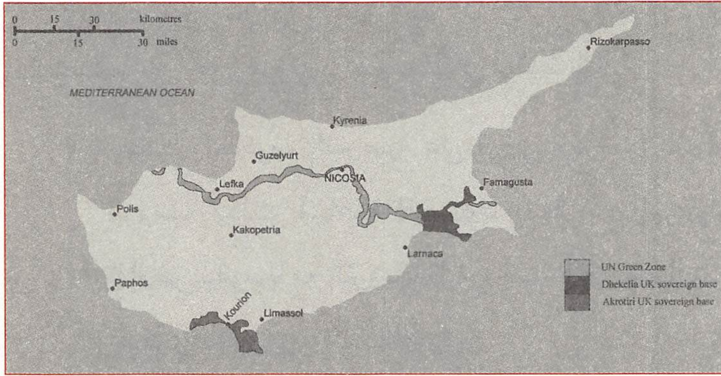
٢) إيداعات مالية من الأفراد والشركات الروس، والتي أدت إلى إعطاء دفعة للبنوك القبرصية المتعثرة، وهو ما تقدره مؤسسة موديز Moody›s بنحو ٢٠ مليار دولار من الإيداعات الروسية.

٣) تضاعف أعداد السياح الروس بصورة ملحوظة على الجزيرة كمصدر دخل حيوي.

٤) أظهرت روسيا اهتمامًا بحقول الغاز الناشئة في المنطقة حيث إن روسيا واحدة من أهم موفري الغاز للقارة الأوروبية،

ومساهمتها في حقول الغاز القبرصية يمكن أن تؤدي إلى تقليل تأثير النتائج السلبية على صادرات الطاقة الروسية[1].

الأهمية الإستراتيجية لقبرص:

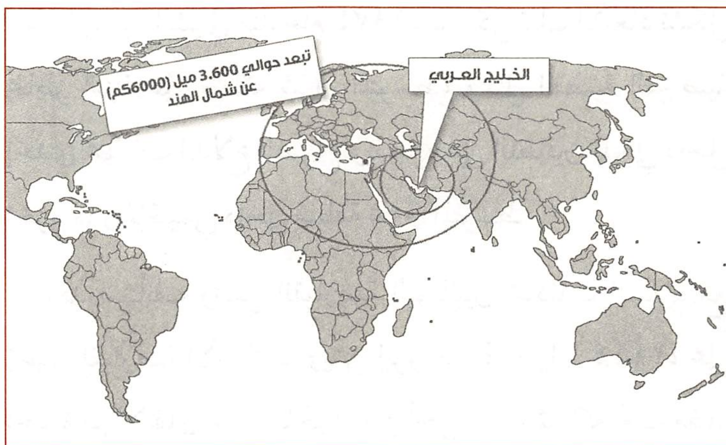


(خريطة – ٢): القواعد العسكرية في جزيرة قبرص

تحتل جزيرة قبرص أهمية إستراتيجية تجعلها نقطة نزاع بين مختلف القوى الإقليمية والدولية، فهي تقع في قلب البحر المتوسط وبها قاعدتان عسكريتان لبريطانيا تقعان في الجنوب في المنطقة التي يسيطر عليها القبارصة اليونانيون، وتلك القواعد العسكرية البريطانية سرعان ما ستنتقل إلى الاتحاد الأوروبي قريبًا، وهما قاعدتي ديكيليا **Akrotiri** وأكروتيري **Dhekelia**، وبهما محطتا رادار تعتبران من

(1) Mohamed A. El-Erian, "Don't Forget the Geopolitics of Cyprus", Huffingtonpost, 22 nd march, 2013, on this link: http://www.huffingtonpost.com/mohamed-a-elerian/cyprus-eurozone-geopolitics_b_2932353.html

الأهمية الإستراتيجية الكبرى؛ حيث إن موقعهما يسمحان بمراقبة دائرة نصف قطرها ٦ آلاف كيلومتر، فالموقع الجغرافي لقبرص في منطقة شرق المتوسط في الشرق الأوسط يعتبر موقعًا مثاليًا للاتحاد الأوروبي لفرض وجوده ونفوذه في المنطقة، فلأنها جزيرة جبلية فإنها تحاذي سلسلة جبال طوروس وجبال الأوليمب اليونانية، لذلك فهي تعد مكانًا مثاليًا لمحطات الرادار البريطانية تستطيع من خلالها بريطانيا مراقبة السماء من المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، وهذا معناه الإطلال على المناطق الساخنة والمهمة أيضًا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والخليج العربي[1].



(خريطة – ٣): محورية الجزيرة القبرصية في صراعات الشرق الأوسط

(1) A GEOPOLITICS OF CYPRUS, BY JAMES LEIGH AND PREDRAG VUKOVIC, DECEMBER 22, 2011, on this links: http://www.gloria-center.org/2011/12/a-geopolitics-of-cyprus/

لذلك بالوضع في الاعتبار كل تلك المحددات السابقة، من حقول الغاز، والتقاطع التركي الأوروبي الإسرائيلي الروسي فيها، وموقعها الإستراتيجي، والصراع المحتدم بين شطريها منذ ١٩٧٤، وعضوية الشق اليوناني في الاتحاد الأوروبي، والذي لا تعترف به تركيا، التي تطمح في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر تركيا محتلة لشطره الشمالي، لذلك فإن القضية القبرصية تزداد تعقيدًا لاسيما أن الجانب الأوروبي ممثلًا في الاتحاد قد انضم كلاعب أساسي في تلك القضية بضمه للشطر اليوناني من الجزيرة إليه، في حين أن تركيا داعم رئيس للقبارصة الأتراك ولا تزال قواتها متمركزة في شطر الجزيرة الشمالي منذ عام ١٩٧٤، فإن كل تلك الأبعاد تشكل مخاطر أمنية على منطقة شرق المتوسط، وتمثل القضية القبرصية إحدى محفزات اندلاع الصراع وتفجره على النطاقين المحلي داخل الجزيرة، والإقليمي داخل منطقة شرق المتوسط.

وقد استأنف رئيس القبارصة اليونانيين محادثات السلام مع زعيم القبارصة الأتراك درويش إيروجلو في فبراير ٢٠١٤، على أجندة تم الاتفاق عليها بالحوار من أجل إنشاء شراكة تحت مظلة فيدرالية بمعايير الاتحاد الأوروبي، وتعد قبرص في قلب الخلاف التركي الأوروبي بعد غزو تركيا للجزيرة عام ١٩٧٤ بعد سنوات

من استقلالها عن بريطانيا ثم فشل القبارصة في التوحد في حكومة واحدة بعد عام ١٩٦٣، وذلك النزاع يعد من أحد أسباب عدم ضم تركيا للاتحاد الأوروبي الذي يضم في عضويته اليونان ويمثل القبارصة اليونانيون بلدهم، ولا تعترف أي دولة أخرى بدولة القبارصة الأتراك سوى تركيا[1].

(1) Cypriot President says gas find may help resolve island's division, By Michele Kambas, Reuters, Apr 10, 2014, http://af.reuters.com/article/worldNews/idAFBREA39O620140410?sp=true

المبحث الثالث

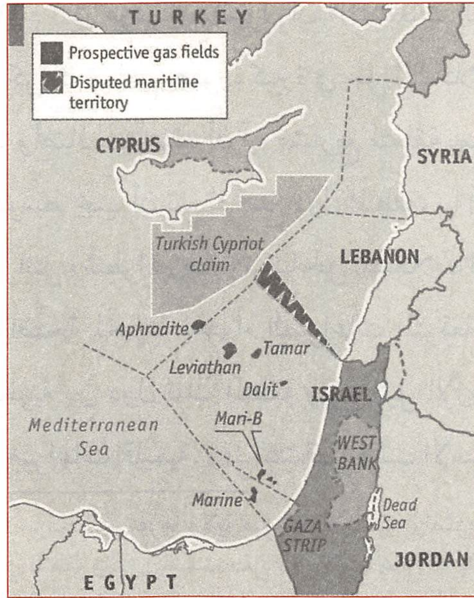
النزاع حول اكتشافات الغاز شرق المتوسط

أدت اكتشافات حقول الغاز في منطقة شرق المتوسط إلى العديد من ردود الفعل الإقليمية المتباينة؛ ما بين مرحب بتلك الحقول باعتبارها نواة لتعاون إقليمي بين دول شرق المتوسط، وما بين توقعات باندلاع صراعات حول تلك الحقول وإعادة ترسيم الحدود البحرية، وتداخل نفوذ الدول الكبرى في المنطقة، من دول وكيانات بدءًا من الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة، وانتهاءً بإسرائيل وتركيا وقبرص ولبنان وحتى السلطة الفلسطينية. فمشكلة ترسيم الحدود البحرية وأحقية الدول بتلك الحقول الغازية يمكنها أن تمثل مشكلة كبرى قد تتطور إلى صراع محتدم، بالوضع في الاعتبار أيضًا تقاطع تلك الاكتشافات مع المشكلات التاريخية والدينية والحضارية في تلك المنطقة.

☐ أولاً: حقول غاز شرق المتوسط Eastern Mediterranean Gas Feilds:

هي حقول الغاز التي تقع ضمن الإطار الجغرافي لمنطقة شرق المتوسط، والتي تقع قبالة سواحل قبرص وإسرائيل ولبنان وغزة ومصر. وينظر إلى تلك المنطقة من منظور جغرافي وليس من منظور نظام

إقليمي، وقد أشار إلى منطقة شرق المتوسط الأكاديمي ووزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في كتابه «العمق الإستراتيجي»[١]، ومن الناحية الجغرافية فإن منطقة شرق المتوسط هي تلك المنطقة التي تمتد من هضبة الأناضول شمالاً ومصر جنوبًا ومنطقة الشام شرقًا، بما تحويه من دول تقع على النصف الشرقي للبحر المتوسط، وتمثلها الخريطة التالية:



(خريطة - ٤): حقول غاز منطقة شرق المتوسط، المصدر: الإيكونوميست البريطانية[٢]

(١) أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية، ٢٠١١، ص١٩٥.

(2) "Gas in the eastern Mediterranean: Drill, or quarrel?", The Economist, Jan 12th 2013, on: http://econ.st/Soa31l

وهناك الكثير من حقول الغاز في تلك المنطقة، وقد أظهرت شركة نوبل للطاقة[1]، أن حقل أفروديت يحتوي على ما بين ١٤٢ إلى ٢٢٧ مليار متر مكعب من الغاز، وهو ما يقدر قيمته بـ ٤٥ مليار دولار بالسعر العالمي الحالي، ويمكنها أن تحول البلاد من دولة مدينة إلى دولة مصدرة للطاقة[2]. وقد صرح الرئيس التركي السابق عبد الله جول في ١٠ مايو ٢٠١٣ في مؤتمر بإسطنبول أن «اكتشافات الغاز في شرق المتوسط يمكن أن تساهم بصورة كبيرة في حل المشكلات السياسية في المنطقة»، وأضاف: «أعتقد أن أية مشاريع متعلقة بمصادر الطاقة في شرق المتوسط يجب أن تشرك جميع دول المنطقة، بما في ذلك مصر ولبنان وإسرائيل وشطرا قبرص وتركيا لحل المشكلات السياسية»[3]، في إشارة واضحة لمحاولة احتواء الصراعات المتوقعة على ترسيم الحدود البحرية بين دول تلك المنطقة ونزع فتيل الأزمات بها قبل تطورها إلى صراعات إقليمية. وقد اكتشف الجانب الإسرائيلي العديد

---

(١) الشركة الأمريكية التي مقرها ولاية هيوستن الأمريكية والمسؤولة عن التنقيب عن الغاز في المنطقة والتي اكتشفت حقل (أفروديت) عام ٢٠١١، والتي حفرت بئرًا استرشاديًا واحدًا بعمق ميل في المياه على بعد مائة ميل من السواحل القبرصية.

(2) STANLEY REED, "For Cyprus, Gaslight at the End of Tunnel?", The New York Times, April 5, 2013, on this links: http://www.nytimes.com/2013/04/06/business/global/for-cyprus-gaslight-at-the-end-of-tunnel.html?pagewanted=all&_r=0

(٣) جريدة حرييت التركية، في ١٠ مايو٢٠١٣، على الرابط التالي: http://www.hurriyetdailynews.com/energy-resources-to-maintain-peace-in-eastern-mediterranean-turkish-president-.aspx?pageID=238&nid=46617

ن حقول الغاز في العقد الأخير، منها حقل لفياتان الذي يقدر مخزونه بـ ١٧ تريليون قدم مكعب (٤٥٣ مليار متر مكعب)، مما قد يجعل «إسرائيل» تكتفي ذاتيًا لفترات طويلة من ذلك المخزون الغازي، وربما تتحول أيضًا إلى دولة مصدّرة للغاز في القريب العاجل»[1].

اسم الحقل	نوح وماري - ب	تامار	دالِت	لفياتان Leviathan
حجمه	١,٢ ترليون قدم مكعب / أي ما يعادل ٣٦ مليار متر مكعب	٩ ترليون قدم مكعب / ٢٥٠ مليار متر مكعب	٠,٥ ترليون قدم مكعب / ١٥ مليار متر مكعب	١٧ ترليون قدم مكعب / ٤٥٣ مليار متر مكعب
سنة اكتشافه	١٩٩٩	كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩م	نيسان / أبريل ٢٠٠٩م	حزيران / يونيو ٢٠١٠
سنة دخول الإنتاج	٢٠٠١	نيسان / أبريل ٢٠١٣م	غير معروف حاليًا	٢٠١٦
الشركات المستغلة	ديليك للطاقة ونوبل للطاقة	ديليك للطاقة ونوبل للطاقة ودور غاز للتنقيب وإسرامكو	ديليك للطاقة وإسرامكو ودور غاز للتنقيب	نوبل للطاقة وديليك للطاقة وراسبو للتنقيب

(جدول - ٢): أهم حقول الغاز التي اكتشفت في إسرائيل بين ١٩٩٩ و٢٠١٠

(١) «حقل تمار يبدأ في ضخ الغاز الطبيعي ليصبح كيان إسرائيل دولة مصدرة للغاز الطبيعي»، آرابيان بيزينيس نقلاً عن رويترز في ٣٠ مارس ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://arabic.arabianbusiness.com/business/energy/2013/mar/30/327536/#.UbVl1PnimgQ

وتعد إسرائيل لتركيا دوراً مميزاً في هذه الصفقة على مستوى التوزيع في دول أوروبا الغربية. ويتضح أن المصالحة الإسرائيلية -التركية التي أشار إليها وزير الخارجية التركي في إبريل ٢٠١٤ لم تأت فقط بدافع الضغوط الأميركية ولا بدافع تقاسم الأدوار في سورية ما بعد سقوط نظام بشار الأسد، بل يتيح إبرام صفقة بين إسرائيل وتركيا لكي تـوزع تل أبيب غازها عبر الأراضي التركية إلى أوروبا[1]. وقد سارع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانيـاهو إلى الاعتذار لنظيره التركي رجب طيب أردوغان عما حدث لسفينة «مرمرة»، لكي يطوي هذا الملف بسرعة. وما التجاوب التركي مع هذه الخطوة سوى دليل على الرغبة في أخذ دور في صفقة الغاز. وتتوقع إسرائيل أن يؤدي الغاز إلى تحول في السياسة التركية تجاهها، سواء كان ذلك في الموضوع الفلسطيني أم في الموضوع السوري أم في الموضوع الإيراني. وتأمل أن تحقق لها هذه الصفقة انطلاقة نحو اتفاقات جديدة وإحياء اتفاقات قديمة، بخاصة من ناحية الصفقات العسكرية والأسلحة والتدريبات العسكرية المشتركة.

وقال الخبير الاقتصادي نحميا شتسلر إن إسرائيل تستطيع تصدير

(١) داود أوغلو: العلاقات التركية الإسرائيلية ستشهد تطوراً إيجابياً، القدس العربي نقلاً عن وكالة أنباء الأناضول، ٣ إبريل ٢٠١٤، على الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=151169

الغاز إلى الأردن الذي أدى تفجير الأنابيب المصرية المتكرر إلى انقطاع الغاز عنه مراراً ولأسابيع طويلة، وكذلك إلى السلطة الفلسطينية التي تقيم محطة توليد كهرباء في جنين، تريد أن تستخدم الغاز بدلاً من الديزل، وهي معنية بشراء الغاز الإسرائيلي لأنه سيكون أدنى كلفة من الديزل، والوصول إليه أسهل، وكانت إسرائيل قد تعاقدت مع اليونان على بيعها الغاز، ولكنها تطمح إلى بلوغ أسواق أخرى في أوروبا، خصوصاً بعد نشوب الأزمة الاقتصادية الخطيرة وخفض تصنيف اليونان في سلّم ضمانات القروض، كما أن قبرص، المعنية بدورها بالتعاون مع إسرائيل في موضوع الغاز وحمايته، تريد أن تتحول إلى مركز يستقطب صناعة الغاز الإسرائيلية بهدف توزيعه من أراضيها. وقد كانت أبرمت اتفاقاً مفاجئاً مع إسرائيل، يتيح للأخيرة أن تكون شريكة في أعمال التنقيب عن الغاز والنفط قبالة سواحل قبرص[1].

وتدرك إسرائيل أن تغيير العلاقات مع تركيا في الاتجاه الإيجابي، سيخفف الضغوط الأمنية عن آبار الغاز، فالمعروف أن إسرائيل، ومنذ اكتشاف حقلي الغاز «تامار» و«لفياتان»، وضعت قوات كبيرة من سلاح البحرية وسلاح الجو ووحدات الكوماندوز لحراستها من عمليات تفجير وهجمات مسلحة. وبدلاً من نقل الغاز بالأنابيب أو

(١) «هل يعيد الغاز تموضع إسرائيل في خريطة الشرق الأوسط؟»، صحيفة الحياة اللندنية، ٢ إبريل ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://alhayat.com/Details/498777

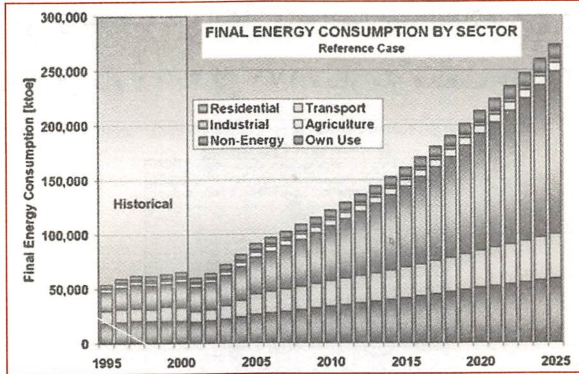
النقل البحري إلى أوروبا، وما ينطوي عليه ذلك من عمليات حراسة ضخمة، تفضل إسرائيل مد الأنابيب في قاع البحر إلى تركيا، كونها الوسيلة الأسهل والأرخص والأكثر أماناً والأجدى اقتصادياً.

وتركيا من جهتها وكذلك دول أوروبا، تقع اليوم تحت طائلة الغاز الروسي، وتعاني من إملاء شروط روسية عليها، تتجاوز حدود «البائع المتحكم بمصير زبائنه»، إذ إن دول الغرب تحذر من الدخول في صدامات مع روسيا في قضايا سياسية شائكة، مثل الموضوع السوري والموضوع الإيراني. ومن هنا، يخطّ تحول إسرائيل إلى دولة مصدرة للغاز معادلات جديدة، تضعف الموقف الروسي وتستبدله في مواقع عدة بنفوذ إسرائيلي[1].

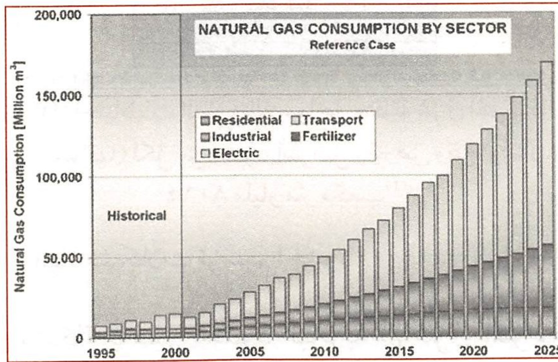
ومع صعود الدولة التركية واقتصادها وقدرتها على التصنيع ونموها كدولة تهدف إلى أن تكون دولة مركز في الإقليم، يزداد معه الطلب التركي على الطاقة، ومزيد من الاحتياجات لتلبية طموحاتها الاقتصادية والصناعية والإستراتيجية في مختلف المجالات، فتظهر الإحصاءات نموًا مطردًا في استهلاك الطاقة التركي في مختلف القطاعات سواء الصناعية أو السكانية أو في مجالات النقل والمواصلات والزراعة من ٥٠ ألف كيلو طن معادل نفطي KTOE

(١) المصدر السابق.

عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٠ ألف في عام ٢٠١٢، ويتوقع أن يصل إلى ٢٧٠ ألف في عام ٢٠٢٥، معظمها في مجال التصنيع، طبقًا للشكل التالي:



(شكل بياني – ٢): الاستهلاك التركي للطاقة من ١٩٩٥ والمتوقع حتى ٢٠٢٥ طبقًا للقطاعات(١)



(شكل بياني – ٣): توقعات باستهلاك الغاز الطبيعي طبقًا للقطاع في تركيا حتى عام ٢٠٢٥

(1) Decision and Information Sciences, Argona, on this link: http://www.dis.anl.gov/news/Turkey.html

كما من المتوقع أن يزيد الاستهلاك التركي للغاز الطبيعي بمعدل متسارع لاسيما في مجال توليد الكهرباء، بالإضافة إلى الاستهلاك المنزلي والصناعي والتخصيب والنقل والمواصلات، انطلاقًا من ١٠ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٠ إلى ١٧٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٥[1].

Natural gas volumes in the offshore eastern Mediterranean
(discovered and yet-to-find)

Egypt	
Nile Delta Province	6310 bcm (yet-to-find)
Israel	
Leviathan	476 bcm
Tamar	250 bcm
Dolphin	2 bcm
Dalit	14 bcm
Tanin	33 bcm
Mari-B	30 bcm
Noa	1 bcm
Cyprus	
Aphrodite	140-220 bcm
Gaza	
Gaza Marine 1-2	28 bcm (yet-to-find)
Lebanon	
Phase 1	672 bcm (yet-to-find)
Total East Med	8014 bcm

Source: U.S. Geological Survey, Energy Intelligence and companies' information

(جدول – ٣): احتياطيات الغاز قبالة سواحل منطقة شرق المتوسط (المكتشفة والجاري اكتشافها) لكل من مصر وإسرائيل وقبرص وغزة ولبنان، بإجمالي ٨٠١٤ مليار متر مكعب[2]

☐ ثانيًا: مشكلات ترسيم الحدود:

تبرز مشكلة ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط كأحد

(1) Ibid.
(2) Towards a New Eastern Mediterranean Energy Corridor? Natural Gas Developments Between Market Opportunities and Geopolitical Risks, by Simone Tagliapietra, Fondazione Eni Enrico Mattei, on: http://www.feem.it/getpage.aspx?id=5321&sez=Publications&padre=73

عوامل النزاعات في المنطقة نظرًا لاكتشافات الغاز الهائلة والتي يقع بعضها في مناطق متنازع عليها، بين كل من قبرص وإسرائيل من جهة، وبين قبرص ومصر من جهة أخرى، وبين إسرائيل ولبنان من جهة ثالثة؛ فعدم ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل يطرح مشكلة مستقبلية وربما يمثل ذريعة لهجوم إسرائيلي آخر على لبنان، فبإمكان إسرائيل البدء بالتنقيب في المياه الحدودية التي هي ليست مرسومة بين البلدين، وإسرائيل غير موقعة على معاهدة قانون البحر، وقد أوكلت أمريكا لأحد دبلوماسيها وهو فريديريك هوف المهمة المعقدة للتوصل إلى اتفاقية بين لبنان وإسرائيل بهذا الشأن[1].

فالمؤسسة الأمريكية للمسح الجيولوجي قدرت الموارد النفطية والغازية في شرق البحر المتوسط بأنه يحتوي على ١.٧ بليون برميل من النفط و١٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز. ويقول الخبير النفطي الفرنسي بيار ترزيان إن كل عناصر الخطر موجودة في هذه المنطقة حيث هناك تنافس كبير على الموارد الضخمة في هذه المنطقة التي تشمل لبنان وسورية وإسرائيل وقبرص وغزة. وأشار الصحفي الأميركي كريستوفر ديكي في مقال على موقع «الديلي

---

(١) لبنان وترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل، رندة تقي الدين، جريدة الحياة اللندنية، ١٨ فبراير ٢٠١٤، على الرابط التالي:
http://alhayat.com/OpinionsDetails/604903

بيست» إن إسرائيل أنشأت الأسطول البحري الأكثر تقدماً تقنياً في شرق المتوسط وأن «حزب الله» يملك صواريخ بحرية استخدمها في الماضي عندما ضرب ناقلة بحرية إسرائيلية في حرب ٢٠٠٦»[١]، وقال وزير الخارجية اللبناني، جبران باسيل: إن الغاز اللبناني بات مهدداً بالفعل بعدما اكتشفت إسرائيل حقل «كاريش» الذي يبعد عن المياه الإقليمية للبنان بنحو ٤ كيلومترات فقط[٢].

وقال السفير حسين هريدي المدير السابق لإدارة إسرائيل في الخارجية المصرية، إن نزاعات ستنشأ في منطقة الشرق الأوسط حول استغلال ثروات الغاز البحرية خاصة بين إسرائيل ولبنان، ومن المتوقع أن تدخل مصر فيها، إذا لم تدخل الأطراف في مفاوضات من أجل الاتفاق على ترسيم حدود هذه منطقة شرق البحر المتوسط، بعد أن دفع اكتشاف حقل تمار إلي موجة من عمليات التنقيب في حوض المشرق - الذي تتقاسمه إسرائيل وقبرص ولبنان - والإعلان عن اكتشاف حقلي داليت وليفياثان وتلاها قيام تل أبيب بإنشاء صندوق لإدارة ثروة الغاز الطبيعي، وبعثت كل من لبنان

---

(١) المصدر السابق.

(٢) «سرقة إسرائيل لغاز شرق المتوسط تهدد بنشوب حرب»، اشرف عبد العزيز، العربي الجديد، ٨ إبريل ٢٠١٤، على الرابط التالي:
See more at: http://www.alaraby.co.uk/economy/f932cd84-9f64-4793-9deb-380da234b042#sthash.AYtWGU6t.dpuf

وإسرائيل بخطابات إلى الأمم المتحدة لإعلامها بالحدود البحرية لكل منهما، لكن الدولتين لم تتفقا فيما بينهما على ترسيم للحدود برغم طلب الطرف اللبناني من إسرائيل ذلك[1].

وقد أقام وكيل وزارة الخارجية المصرية الأسبق، السفير إبراهيم يسري، دعوى أمام محكمة القضاء الإداري، تطالب بإلغاء اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الاقتصادية، التي وقعتها الحكومة المصرية مع نظيرتها القبرصية عام ٢٠٠٤. وقال إن تلك الاتفاقية ترتب عليها «استحواذ» كل من قبرص وإسرائيل على حقول غاز طبيعي بمساحات ضخمة، برغم أنها أقرب إلى السواحل المصرية منها إلى سواحل الدولة العبرية، وأكد يسري في دعواه أن هذه الحقول محل النزاع مصرية مائة في المائة، لأنها تبعد عن ميناء دمياط بنحو ١٩٠ كيلومتراً، بينما تبعد عن حيفا بحوالي ٢٣٥ كيلومتراً، مشيراً إلى أن حدود المياه الاقتصادية ٢٠٠ كيلومتراً، طبقاً للقانون الدولي، كما أكدت الدعوى أن حقل «شمشون»، الذي تستغله إسرائيل، يبعد عن الساحل المصري بنحو ١١٤ كيلومتراً فقط، وفقاً للتصوير الجوي، والأقمار الصناعية، والاستخبارات البحرية، وهو ما

---

(١) «الغاز بشرق المتوسط.. بؤرة صراع جديدة»، ١٠ أبريل، ٢٠١٣، عمرو عبدالحميد، سكاي نيوز عربية، على الرابط التالي:http://bit.ly/RF5K2N

بجعله يقع ضمن المياه الاقتصادية المصرية، واستندت الدعوى إلى تقرير الدكتور إبراهيم عبد القادر عودة، أستاذ الجيولوجيا المتفرغ بجامعة أسيوط، وخرائط الدكتور نائل الشافعي، الباحث بجامعة ماساتشوستس الأمريكية، التي أكدت أن حقلي الغاز المتلاصقين «لفياثان»، الذي اكتشفته إسرائيل في ٢٠١٠، و«أفروديت»، الذي اكتشفته قبرص في ٢٠١١، باحتياطيات تُقدر قيمتها بقرابة ٢٠٠ مليار دولار، يقعان في المياه الاقتصادية المصرية الخالصة(١).

(١) «دعوى قضائية قد تجدد (حرب الغاز) بين مصر وإسرائيل»، سي إن إن عربية،، ٧ فبراير ٢٠١٣، على الرابط التالي:
http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/11/12/egyptGas.israel/

الفصل الثاني:

التغيرات في البيئة الأمنية شرق المتوسط

مع القضايا الأمنية السابق ذكرها في الفصل الأول، تعيش منطقة الشرق الأوسط منذ عقدين تقريبًا في حالة تحول في البيئة الأمنية لها، مع وجود عدة متغيرات أدت إلى تحولات في النظامين الدولي بصورة عامة، وفي الإقليمي بصورة خاصة، تلك التحولات تمثلت في انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية في عهد القوة العظمى الوحيدة الولايات المتحدة، ثم تحوله بعد ذلك إلى اللاقطبية أو التعددية التوافقية بعد أن تحول النظام من أحادي القطبية إلى نظام فيه العديد من اللاعبين الدوليين المهمين، بتوسيع نطاق ودور الدول مختلفة القوة بنشوء مجموعات جديدة مثل مجموعة العشرين ومجموعة البريكس وغيرها، وكذلك أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى التدخل الأمريكي العسكري في كل من أفغانستان والعراق، وما نتج عنه من سقوط نظام صدام حسين ثم الانسحاب الأمريكي من المنطقة ونشوء منطقة فراغ قوة سعت العديد من الدول لملئه مثل تركيا وإيران.

وقد مثل الصعود التركي نقطة فاصلة في البيئة الأمنية شرق المتوسط حيث إن ذلك الصعود التركي في المجالين الاقتصادي والسياسي بنفوذ أكبر في العلاقات الدولية إلى تغيرات كبرى في المنطقة، ومع الصد الأوروبي المتكرر لتركيا في عملية انضمامها

للاتحاد الأوروبي، فإن تركيا بدأت تتحرك شرقًا وأدت إلى توسيع نفوذها في دائرة ممتدة من الشيشان إلى القوقاز إلى البلقان إلى الشام إلى منطقة شرق المتوسط، وفي المباحث القادمة سنتحدث بالتفصيل عن تلك القضايا والتحولات في البيئة الأمنية شرق المتوسط.

المبحث الأول

التغيرات في النظام العالمي وأثرها على شرق المتوسط

حدثت تحولات مهمة في الحقبة الماضية أثرت على النظام الدولي وعلى الأنظمة الإقليمية بالتبعية ونقلته من حالة الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية ثم إلى التعددية القطبية[1]؛ تلك التحولات كانت:

١) تفكك الاتحاد السوفيتي وما خلّفه من فراغ على الساحة الدولية أدى إلى تحول النظام العالمي إلى الأحادية القطبية، ثم ما لبث أن تغير إلى نظام متعدد الأقطاب، بزيادة دور العديد من الدول في السياسات الدولية.

٢) هجمات الحادي عشر من سبتمبر والتي دفعت القطب الأوحد الولايات المتحدة إلى حرب مفتوحة على ما يسمى بالإرهاب، مما أدى إلى استعانتها بالعديد من الدول حول العالم من أجل خوض تلك الحرب المفتوحة على الإرهاب، وبدأت بشن حرب على أفغانستان، مما رفع

(1) The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance, By Richard N. Haass, Foreign Affairs, May/June 2008 Edition, on: http://www.foreignaffairs.com/articles/63397/richard-n-haass/the-age-of-nonpolarity

أسهم العديد من تلك الدول كفاعلين مؤثرين بدرجات متفاوتة على الساحة الدولية.

٣) غزو العراق وانهيار نظام صدام حسين ثم الانسحاب الأمريكي وما مثله من نقلة جديدة للمنطقة أدت إلى حدوث فراغ إقليمي تحركت عدة دول لملئه مثل تركيا وإيران.

٤) الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالنظام المالي العالمي مما أدى إلى استدعاء لاعبين دوليين جدد للمساعدة في حل تلك الأزمة، من بينها تركيا والسعودية في مجموعة العشرين.

٥) تحول الاهتمام الأمريكي إلى شرق آسيا، فيما عرف بسياسة الارتكاز إلى آسيا Pivot to Asia، والتي أعلنها باراك أوباما في نهاية ٢٠١٢، وما لها من آثار على الشرق الأوسط ومن ثم منطقة شرق المتوسط.

فقد مثّل سقوط الاتحاد السوفيتي مرحلة جديدة في العلاقات الدولية حيث سقط النظام الثنائي القطبية وحل محله النظام أحادي القطبية وبزغ إلى الوجود ذلك النظام العالمي الجديد الذي قامت فيه

الولايات المتحدة بلعب دور منفرد في قيادة العلاقات الدولية، وقام جورج بوش الأب بغزو العراق تحت مظلة ما يسمى بـ«الشرعية الدولية» عقب احتلال الكويت، ومن ثم أعلن قيام النظام العالمي الجديد[١].

وفي ظل ذلك النظام العالمي الجديد وفي ظل انحسار دور الاتحاد السوفيتي استلمت منظمة حلف شمال الأطلنطي مهامًا إضافية وموسعة، لعبت تركيا فيها دورًا محوريًا بصفتها عضوًا بارزًا في الناتو، خاصة مع دخول الولايات المتحدة في حرب مفتوحة على ما يسمى «الإرهاب» وعقدها لتحالفات دولية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر لغزو أفغانستان، بمشاركة الناتو، حيث شاركت تركيا بـ١٧٥٠ جنديًا في أفغانستان[٢]، وظلت الولايات المتحدة تطالب تركيا بضخ المزيد من قواتها هناك[٣].

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة اتسع المجال الحيوي لتركيا فجأة ليمتد شرقًا في منطقة البحر الأسود وفي آسيا،

(1) George H.W. Bush and Brent Scowcroft. A World Transformed, ISBN 0-679-75259-5, pp. 42-43.

(٢) حتى الرابع من ديسمبر ٢٠٠٩، جريدة «تايم تورك» التركية، على الرابط التالي:
http://en.timeturk.com/turkish-soldiers-not-to-engage-in-afghan-clashes-defense-minister-27240-haberi.html

(٣) صحيفة «زمان» التركية، على الرابط التالي:
http://www.todayszaman.com/tz-web/detaylar.do?load=detay&link=173725

وما ساعدها على ذلك هو روابطها التاريخية والثقافية التي تجمعها مع شعوب تلك المناطق، ثم أتى التحول الثاني وهو أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ليعطي أهمية متزايدة للدور التركي في الإستراتيجيات الغربية كدولة إسلامية موالية للغرب، وتزايدت الحاجة الغربية عامة والأمريكية خاصة إلى الدور التركي، ليس من منطلقات عسكرية فقط، بل حضارية وثقافية وسياسية في المقام الأول.

ثم جاء التحول الثالث في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق؛ حيث تغيرت طبيعة القوى في المنطقة وحدث فراغ نتيجة سقوط نظام صدام حسين، وتحرك اللاعبون الدوليون لملئه. وقد ظل النظام العالمي الجديد في فترة القطبية الواحدة وفي فترة انهيار منظومة الثنائية في العلاقات الدولية، حتى جاءت اللحظة الراهنة التي يمر فيها النظام الدولي الحالي بمرحلة انتقالية تتهدد فيها الأحادية القطبية بأكثر من طريقة ومن أكثر من قوة دولية، مما يقدم مناخاً ملائماً للفاعلين الإقليميين الكبار مثل تركيا لتوسيع حركتها ولزيادة قدرتها على المناورة[1].

لقد أصبح النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط واهنًا بعد تعثره في

---

(١) د. باكينام الشرقاوي، «الانطلاقة الإقليمية لتركيا: لماذا وكيف؟» جزء من دراسة نشرت على موقع إسلام أونلاين.نت بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩.

العراق، وأعقب ذلك حالة من النشاط الدبلوماسي التركي في المنطقة تخطى سياسات وإستراتيجيات الولايات المتحدة بعد أن أصبح دورها غير فاعل، وكانت الحرب اللبنانية الإسرائيلية عام ٢٠٠٦ تجسيدًا للعجز الدبلوماسي الأمريكي في المنطقة، ومثل ذلك نقطة تحول أدرك على إثرها اللاعبون في المنطقة بخطورة الفراغ الذي أفرزته السياسات الأمريكية الفاشلة هناك، وبالحاجة الماسة إلى وجود اتفاقات وتعهدات واقعية تضع نهاية لحالة التمزق التي أعقبت غزو العراق[1].

ثم جاءت الأزمة المالية العالمية لتضع تركيا في بؤرة الاهتمام الأمريكي حيث إنها عضو بمجموعة العشرين باعتبارها من أفضل ١٧ دولة في العالم من حيث النمو الاقتصادي والسادسة على مستوى أوروبا، واستطاع اقتصادها أن ينجو من الأزمة المالية حيث لم يتعرض بنك واحد فيها إلى الإفلاس، وبينما كانت تتعرض بنوك أوروبا وأمريكا إلى خسائر فادحة، كانت البنوك التركية تعلن عن تحقيقها لأرباح في تقاريرها الربع سنوية، وأظهرت معظم المؤشرات أن الاقتصاد التركي راسخ ولم تتعرض السندات الحكومية التركية لأية صعوبات في الأسواق العالمية وهي نقطة أخرى من نقاط القوة التركية[2].

(1) Amr Hamzawy, Regional Diplomacy Filling the Vacuum, AL AHRAM WEEKLY, ISSUE NO. 902, 19 - 25 JUNE 2008.
(2) ABDULLAH BOZKURT, G-14 versus G-20 and Turkey's position, Today's Zaman, 19 September 2009.

وقد أصبح من أهم ما يمثل العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين هو تعدد القوى، وقد مثّل ذلك نقلة هائلة عن الماضي، فقد بدأ القرن العشرون في حالة من تعدد الأقطاب، ولكن بعد ما يقرب من خمسين عامًا نشبت حربان عالميتان والعديد من الصراعات الأصغر حجمًا، وظهر النظام ثنائي القطبية من رحم تلك المرحلة، ثم بعد ذلك وفي نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، انتقل العالم من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بتفرد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي، ولكن القوى العالمية الآن منتشرة وغير متمركزة في أقطاب بعينها، لذا تحول العالم إلى حالة من تعدد القوى؛ فعكس النظام متعدد الأقطاب، والذي يتعلق بعدد من الأقطاب المحدودة تتركز القوة فيها، فإن النظام العالمي متعدد القوى يتميز بوجود العديد من المراكز التي تتمتع بقدر كبير من القوة»[1].

كما أن التوجه الأمريكي إلى شرق آسيا في بداية ولاية أوباما الثانية في يناير ٢٠١٣، سيغير من التمركز الأمريكي إلى آسيا، مما سيقلل من الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط وشرق المتوسط، وقال باراك أوباما في بدء ولايته الثانية في يناير ٢٠١٣ إن تمركز إستراتيجيته

(1) The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance, By Richard N. Haass, Foreign Affairs, on: http://www.foreignaffairs.com/articles/63397/richard-n-haass/the-age-of-nonpolarity

في شرق آسيا سوف تمثل جزءًا مركزيًا من تركته السياسية[1].

وقالت الإدارة الأمريكية إنها تدعم الشراكة العابرة للباسيفيك Trans-Pacific Partnership (TPP)، وهي عبارة عن مجمع للتفاوض التجاري يتكون من ١٢ دولة آسيوية تقع على ضفتي المحيط الهادئ تراها الولايات المتحدة مهمة لربط اقتصادها بالعديد من الأسواق سريعة النمو هناك، معتمدة على تحالفها العميق مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية، وتهدف الإستراتيجية الأمريكية إلى التركيز على شمال شرق آسيا لاحتواء التهديدات هناك ولتدعيم أواصر التعاون مع الدول الحليفة في المنطقة[2].

وفي خضم كل تلك السياقات تبرز أهمية تركيا في المجال الحيوي الذي يحيط بها؛ حيث إن تركيا أصبحت تطرح نفسها كدولة مركز وليس كدولة أطراف، وقدم أحمد داود أوغلو مهندس السياسة الخارجية التركية في حقبة العدالة والتنمية أدلة على ذلك، وهو تواجد تركيا في مكان قريب من الجغرافيا التي تسمى «أفرو آسيا»، أي أفريقيا وأوروبا وآسيا، فهي من الناحية الجغرافية دولة مركز وليست دولة أطراف، وإن تركيا تقع وسط المكان الذي تشكّل

(1) US 'pivot' to Asia has yet to reassure allies, By Geoff Dyer, Financial Times, February 10, 2014, on: http://www.ft.com/intl/cms/s/2/1e75fa4e-8504-11e3-8968-00144feab7de.html#axzz2zXliycKi
(2) Ibid.

فيه تاريخ الحضارات الموجودة في المنطقة، ويقول إنه «عندما نلقي نظرة إلى حضارة ما بين النهرين والحضارات المصرية واليونانية والإسلامية والرومانية والعثمانية نجد أن تركيا ليست دولة أطراف، بل هي دولة تؤثّر في عدة حضارات وتتأثر بها في الوقت نفسه، فهي دولة مركز من الناحيتين التاريخية والثقافية»[1].

وذلك الطرح يستتبعه أن ترسم تركيا دائرة إقليمية جديدة من حولها، تكون فيها قائدة ورائدة، حتى لو استتبع ذلك اقتطاع أجزاء من نظم إقليمية «قديمة» مثل النظام العربي على سبيل المثال، فبدأت تركيا تتحرك في المحيط الإقليمي لها انطلاقًا من سوريا ومرورًا بلبنان والأردن وحتى فلسطين ومصر، هذا بالإضافة إلى الدائرة العراقية التي هي صاحبة مصلحة أساسية فيها بسبب المشكلة الكردية، كما تحركت تركيا في دوائر البلقان والقوقاز أيضًا، حيث صرح أحمد داود أوغلو أن «تركيا لديها الآن رؤية سياسة خارجية قوية نحو الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز». وأضاف أنه «يجب أن تتولى دور بلد يرسي النظام في كل تلك المناطق». وأن «تركيا لم تعد البلد الذي تصدر عنه ردود أفعال إزاء الأزمات وإنما يتابع الأزمات قبل ظهورها ويتدخل في الأزمات بفاعلية ويعطي

(١) مرتضى بدر، «نظرية العمق الإستراتيجي لأحمد داود أوغلو»، شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط التالي:
http://www.annabaa.org/nbanews/2009/07/161.htm

شكلاً لنظام المنطقة المحيطة به»[1]، مما يفيد بالرغبة التركية بأن يكون لها دور فاعل في المستقبل القريب.

ولكن البيئة الأمنية التي أعقبت الربيع العربي أدت إلى زيادة النفوذ الإسرائيلي في منطقة شرق المتوسط، وصاحب ذلك انحسار للنفوذ التركي بعد اندلاع الثورتين السورية والمصرية، بعد آمال أولية بزيادة التعاون التركي المصري، إلا أن ذلك تغير بعد الإطاحة بنظام الإخوان المسلمين في مصر، وقد ناقش مجلس الأمن القومي التركي في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٣ انحسار النفوذ الإقليمي لتركيا وكيفية معالجته لذلك والحفاظ على مصالح تركيا القومية في ضوء اكتشافات الغاز شرق المتوسط، التي تسيطر عليها إسرائيل ومصر وقبرص، ولدى أنقرة مشكلات مع الاثنين، وتدهور العلاقات مع مصر بعد الثالث من يوليو ٢٠١٣، بالإضافة إلى التوترات مع سوريا أيضًا بعد اندلاع ثورتها وانحياز تركيا إلى الشعب ضد حكم بشار الأسد[2].

(١) الشرق الأوسط اللندنية، بعد يوم من تولي أوغلو منصب وزير الخارجية، في ٣/ ٥/ ٢٠٠٩م، العدد: ١١١١٤.

(2) Turkey loses ground in the Middle East and East Mediterranean, MURAT YETKİN, Hurriyet Daily News, November/26/2013, on: http://www.hurriyetdailynews.com/turkey-loses-ground-in-the-middle-east-and-east-mediterranean.aspx?PageID=238&NID=58507&NewsCatID=409



(خريطة – ٥): اللاعبون الجيوإستراتيجيون في شرق المتوسط: منظومة من الدوائر متحدة المركز[1]

ومن ناحية أخرى تتداخل روسيا مع الأزمات في المنطقة للحفاظ على مينائها في طرطوس السورية وكذلك تواجدها في المياه الدفيئة في المتوسط، وتواجدها في المنطقة سيسمح لها أيضًا مراقبة منطقة شرق المتوسط الواعدة باكتشافات النفط والغاز، من أجل حماية مصالحها والحفاظ على مكانتها كمصدر أساسي للغاز إلى أوروبا، وكذلك من أجل مواجهة الجهود التركية لتنصيب نفسها كدولة معبر رئيسية لأنابيب الغاز القادمة من إيران وبحر قزوين وشرق المتوسط إلى أوروبا. وترى موسكو قبرص على أنها شريك أساسي

(1) Towards a New Eastern Mediterranean Energy Corridor? Natural Gas Developments Between Market Opportunities and Geopolitical Risks, by Simone Tagliapietra, Fondazione Eni Enrico Mattei, on: http://www.feem.it/getpage.aspx?id=5321&sez=Publications&padre=73

مفتاح الخريطة: نفوذ اللاعبين الإقلميين والاتحاد الأوروبي واللاعبون الدوليون: الدائرة الصغيرة: اللاعبون الإقليميون، الدائرة المتوسطة: الاتحاد الأوروبي، الدائرة الكبيرة: الولايات المتحدة وروسيا.

وتدعمها في صراعها مع تركيا، وتعد قبرص أكبر متلق للاستثمارات الخارجية الروسية المباشرة، بأموال قدرت بـ ١٧٩ مليار دولار بنهاية ٢٠١٠، كما قدمت موسكو لقبرص أيضًا ٢,٥ مليار دولار كقرض في ديسمبر ٢٠١١ لمساعدة القطاع المصرفي المتعثر للبلاد، وهناك محادثات لضخ ٥ مليارات أخرى من القروض الروسية[1].

وهذه الروابط المالية تمثل مصدرًا مهمًا للنفوذ الروسي، كما أن موسكو تدعم حق قبرص في تصدير غازها مستقبلاً على عكس تركيا، بالرغم من التقارب الكبير بين موسكو وأنقرة في العقد الأخير، حيث تحصل تركيا على ٦٠٪ من غازها ونفطها من روسيا. وقد نشرت روسيا عدة قطع بحرية وغواصتين وحاملة الطائرات «أدميرال كوزنيتسوف» Admiral Kuznetsov في منطقة شرق المتوسط بالقرب من قبرص في أواخر عام ٢٠١١[2].

ومن ناحية أخرى تهتم الولايات المتحدة بتعظيم مكاسبها وتقليل خسائرها من اكتشافات الغاز شرق المتوسط، ومن أهم دعائم السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة هي دعم أمن إسرائيل، وتوفير حوافز للمصالحة السياسية بين الدول في المنطقة،

(1) MEES (2012), «Political Agenda Emerges as Cyprus Kicks Off Gas Block Talks", November 16, p. 18.

(2) Mankoff J. (2012), «Resource rivalry in the Eastern Mediterranean: the view from Washington", Mediterranean Policy Program, The German Marshall Fund of the United States, Washington D.C., p. 5.

وتحسين أمن الطاقة الأوروبي عن طريق تنويع مصادر الإمداد[1]. كما أن الولايات المتحدة لا تريد أن ترى تدهورًا في العلاقة بين إسرائيل وتركيا وتطور النزاع في تلك المنطقة المهمة من العالم لذلك تهدف إلى إجراء مصالحة بين الجانبين، كما لا تريد الولايات المتحدة تصعيدًا في الصراع حول قبرص بين تركيا والاتحاد الأوروبي لأن ذلك سيقوض مصالحها وسيؤدي إلى نزع تركيا من التحالف الغربي وهو ما سوف يقوض مصالح الولايات المتحدة في الإقليم[2].

(1) Towards a New Eastern Mediterranean Energy Corridor? Natural Gas Developments Between Market Opportunities and Geopolitical Risks, by Simone Tagliapietra, Fondazione Eni Enrico Mattei, on: http://www.feem.it/getpage.aspx?id=5321&sez=Publications&padre=73, p:24.
(2) Ibid.

المبحث الثاني

الصعود الإقليمي التركي

برزت تركيا في الآونة الأخيرة كواحد من أهم اللاعبين على الساحتين الإقليمية والدولية، واستطاعت تركيا أن تصنع عناوين الأخبار في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتتمتع تركيا بالعديد من مقومات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية التي تمكنها من لعب دور إقليمي ودولي بالغ الأهمية وتؤهلها لتكون قوة مسيطرة في القرن الحادي والعشرين؛ حيث تنبأ المحلل الإستراتيجي جورج فريدمان بأن تصبح تركيا إمبراطورية عظمى في عام ٢٠٥٠ مسيطرة على مناطق شاسعة من العالم الإسلامي"[1]؛ حيث تمتلك تركيا موقعًا إستراتيجيًا بين قارات العالم الثلاث، كما تعد جسرًا حضاريًا بين الشرق والغرب، وجسرًا تجاريًا بين الشمال والجنوب، كما تطل على كل من البحر المتوسط والبحر الأسود، هذا بالإضافة إلى أنها تمتلك عمقًا تاريخيًا وثقافيًا وحضاريًا متشابكًا مع مختلف دول العالم الإسلامي، وتعد اليوم معبرًا لعدد من خطوط الأنابيب التي تحمل النفط والغاز من روسيا والقوقاز إلى موانئها على البحر

(1) George Friedman, The Next 100 Years: A Forecast for the 21st Century, Doubleday (January 27, 2009) p: 203.

المتوسط ومن ثم إلى جميع أنحاء العالم الغربي[1].

وقد انتهج حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى سدة الحكم في البلاد سياسة توسعية تهدف إلى تعظيم قدرات تركيا في إقليمها وفي العالم، ودشن أحمد داود أوغلو نظرية «العمق الإستراتيجي» التي تهدف إلى تعظيم قدرة تركيا وإلى تصفير المشكلات مع جيرانها من أجل كسر الحواجز التي تقف عائقًا أمام توسعها. ولكي نقف على قدرات الدولة التركية وإمكانية تحقيقها لمثل تلك الأهداف الطموحة، سنقوم بعمل تحليل للقدرات الشاملة للدولة التركية.

☐ أولاً: الكتلة الحيوية/ الحرجة للدولة:

تتمتع تركيا بمساحة شاسعة من الأرض تبلغ حوالي ٧٨٣٥٦٢ كم مربع[2]، وتحتل المركز السابع والثلاثين على العالم من حيث المساحة، تبلغ نسبة المياه منها ١,٣٪. ويقدر عدد السكان بـ٧٥ مليون نسمة[3]، وتبلغ كثافة السكان ٩٥,٥ في الكيلومتر المربع[4]، كما أن تركيا دولة

(1) Library of Congress, Federal Research Division, Country Profile: Turkey, August 2008, p. 14.
(2) Turkish Statistical Institute: Address-based Population Register System (December 31, 2008 census.) Results announced on January 26, 2009, (http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=3992).
(3) Department of Economic and Social Affairs Population Division (2009), World Population Prospects, Table A.1. 2008 revision. United Nations, (http://www.un.org/esa/population/publications/wpp2008/wpp2008_text_tables.pdf. Retrieved 2009-03-12).
(٤) صندوق النقد الدولي، في ١ أكتوبر ٢٠٠٩.

مركزية، والدليل على ذلك هو تواجد تركيا في مكان قريب من الجغرافيا التي تسمى (أفروآسيا)، أي أفريقيا وأوروبا وآسيا، فهي من الناحية الجغرافية دولة مركز وليست دولة أطراف، وتقع تركيا وسط المكان الذي تشكّل فيه تاريخ الحضارات الموجودة في المنطقة، وعندما نلقي نظرة إلى حضارة ما بين النهرين والحضارات المصرية واليونانية والإسلامية والرومانية والعثمانية نجد أن تركيا ليست دولة أطراف، بل هي دولة تؤثّر في عدة حضارات وتتأثّر بها في الوقت نفسه، فهي دولة مركز من الناحيتين التاريخية والثقافية[1].

وتحتل تركيا المركز السابع عشر على العالم من حيث عدد السكان[2]، كما تتمتع تركيا بكون أكثر من نصف عدد السكان تحت سن التاسعة والعشرين، وهو ما يمثل قوة اقتصادية وصناعية كبيرة لذلك البلد، حيث يبلغ متوسط عمر السكان ٢٨,٥ عامًا (انظر شكل ١)، في حين يعيش ٧٥٪ من السكان في الحضر والباقي في الريف والمناطق النائية، و٨٠٪ من الشعب من العرق التركي، في حين أن ٢٠٪ منه من الأكراد[3].

---

(١) مرتضى بدر، «نظرية العمق الإستراتيجي لأحمد داود أوغلو»، شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط التالي:
http://www.annabaa.org/nbanews/2009/07/161.htm

(٢) صندوق النقد الدولي، في ١ أكتوبر ٢٠٠٩.

(3) Turkish Statistical Institute, Prime Ministry, Republic of Turkey, General Directorate of Population and Citizenship Affairs, No. 14, 26/1/2009.

الترتيب	الدولة	وزن القدرة الحيوية
١	الاتحاد السوفيتي	١٠٠
٢	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٠
٣	الصين	١٠٠
٤	الهند	٩٠
١٠	إيران	٦٠
١٥	المملكة المتحدة	٥٥
١٦	فرنسا	٥٥
١٧	تركيا	٥٥

(جدول – ٤): تقييم الكتلة الحيوية لبعض الدول ومكانة تركيا بينها[١]

اللغات في تركيا:

١) اللغة التركية: ويتحدثها أتراك الأناضول والكراكلباكس والتركمان والكزاخيون والأوزبك والتتار والأذريون والإيجوريون.

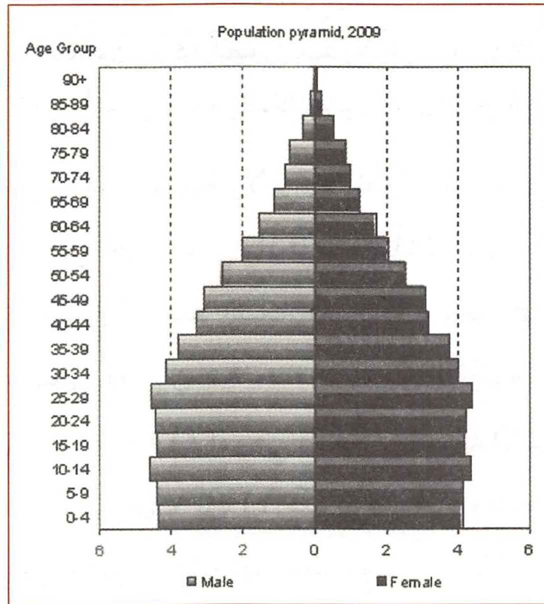
٢) اللغات الهندوأوروبية: الأكراد والزازاس والأرمنيون واليونانيون.

٣) اللغات السامية: العرب واليهود والآسيويون والسوريون.

(١) جمال زهران، مصدر سابق.

٤) اللغات القوقازية: الجورجيون واللازاس والسرخس والشيشانيون.

وهناك أعراق أخرى تعيش في تركيا، مثل شعوب البلقان (بلغر، ألبان، مقدونيون، صرب، كروات، رومانيون وبوسنويون)، وكلهم هاجروا إلى الأناضول أثناء الحقبة العثمانية[1].



(شكل بياني – ٤): يوضح التوزيع العمري لسكان تركيا من الذكور والإناث في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ (معهد الإحصاءات التركي التابع لرئاسة الوزراء)

(1) Andrews, Peter A. Ethnic groups in the Republic of Turkey, Reichert Publications, 1989.



(خريطة – ٦) العلويون في تركيا: المصدر: معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى:

اللون الأغمق: أكثر من ٥٠٪ من السكان عليون، اللون الأفتح: أقل من ٥٪

وتعد تركيا دولة علمانية ولا يوجد للدولة دين رسمي، ويوفر الدستور التركي حرية الدين والمعتقد، وطبقًا لبيانات عام ٢٠٠٩ فإن ٩٨٪ من إجمالي عدد السكان مسلمون، وغالبيتهم يدينون بالمذهب السني (ما بين ٨٥ - ٩٠٪)، وهناك أقلية كبيرة من العلويين (من ١٠ - ١٥٪)، وهي طائفة من الشيعة الإثنى عشرية ويبلغ عددهم ما بين ٧ إلى ١١ مليون نسمة[١]. وطبقًا لإحصاء أجري في تركيا عام ٢٠٠٧ أظهرت النتائج أن ٩٦,٨٪ من الأتراك يدينون بدين معين، في حين أن ٣,٢٪ منهم بلا دين أو ملحدون[٢]،

(1) Miller, Tracy, ed. (October 2009) , Mapping the Global Muslim Population: A Report on the Size and Distribution of the World's Muslim Population, Pew Research Center, retrieved 2009-10-08.
(2) KONDA Research and Consultancy - Religion, Secularism and the veil in daily life, September 2007.

وهناك أقلية يبلغ تعدادها مائة ألف نسمة تدين بأديان أخرى، بما في ذلك النصرانية، والذين يتبعون في غالبهم الكنيستين الأرمينية اليونانية (ما يقرب من ٦٤ ألف نسمة)، ويهود (غالبيتهم من السفرديم ٢٦ ألف نسمة)[1].

□ ثانيًا: القوة الاقتصادية التركية كمحرك للنفوذ الإقليمي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي التركي ٨٢٠,٢١ مليار دولار لعام ٢٠١٣، ويمثل ١,٣٢٪ من حجم الاقتصاد العالمي، فيما بلغ متوسط الناتج المحلي التركي ١٩٧,٢٦ مليار دولار في الفترة من ١٩٦٠ وحتى ٢٠١٣، ووصل إلى ذروته بقيمة ٨٢٠,٢١ مليار دولار في عام ٢٠١٣[2]، كما تتمتع تركيا باقتصاد متنوع يجمع بين الزراعة والصناعة والخدمات، كما وقعت تركيا على اتفاقية تجارة حرة بين ١٥ بلدًا حول العالم[3]، كما أن الاقتصاد التركي هو الاقتصاد السابع عشر على مستوى العالم من حيث إجمالي الناتج القومي منذ عام ٢٠٠٨[4]، واستطاعت تركيا أن تمد من جسور التواصل الاقتصادي مع عدد من البلدان العربية، مثل دول الخليج

(1) Library of Congress - Federal Research Division, Country Profile: Turkey, August 2008.
(2) Trading Economics, Turkey GDP, on: http://www.tradingeconomics.com/turkey/gdp
(3) http://www.tariff-tr.com/MkGtip/UlkeGrubu.aspx?grup=STA.
(٤) مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٨.

العربي التي وصل التبادل التجاري معها إلى درجة غير مسبوقة كما عرضت تركيا أن تعقد تبادلاً تجاريًا بين تركيا والخليج في مجالات الغاز والمياه، كما وقعت تركيا مع الخليج مذكرة التفاهم الإستراتيجي في سبتمبر من عام ٢٠٠٨، حيث يحمل الاقتصاد التركي ملامح التنوع بين الزراعة والصناعة الحديثة والخدمات.

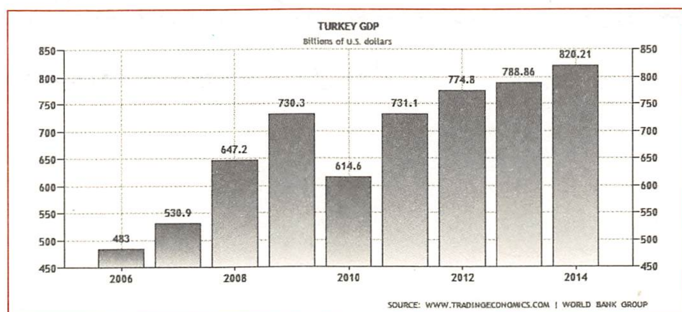
أهم المؤشرات	2013	2012	2011	2010	2009	2008
النمو الفعلي في إجمالي الناتج القومي (٪)	4.8	4.7	4.9	1.9	0.4	2.3
التضخم في أسعار السلع الاستهلاكية (٪)	4.3	5.3	6.8	8.6	8.6	10.5
العجز في الموازنة (كنسبة مئوية مقارنة بإجمالي الدخل القومي)	-1.5	-1.8	-1.8	-2.2	-2.5	-1.5

(جدول - ٥): مؤشرات الاقتصاد التركي[1]

(١) الإيكونوميست البريطانية، عدد ٦ يناير ٢٠٠٩، وحدة المعلومات الاقتصادية.

الناتج المحلي الإجمالي	2014	2013	الوحدة
الناتج المحلي	820.21	788.86	مليار دولار
نسبة النمو	1.70	0.90	نسبة مئوية
نسبة النمو السنوي	4.30	4.40	نسبة مئوية
متوسط دخل الفرد	8716.68	8483.33	دولار أمريكي
متوسط دخل الفرد طبقًا للقوة الشرائية	13737.22	13608.95	دولار أمريكي

(جدول - ٦): إجمالي النمو في الناتج المحلي التركي[١]

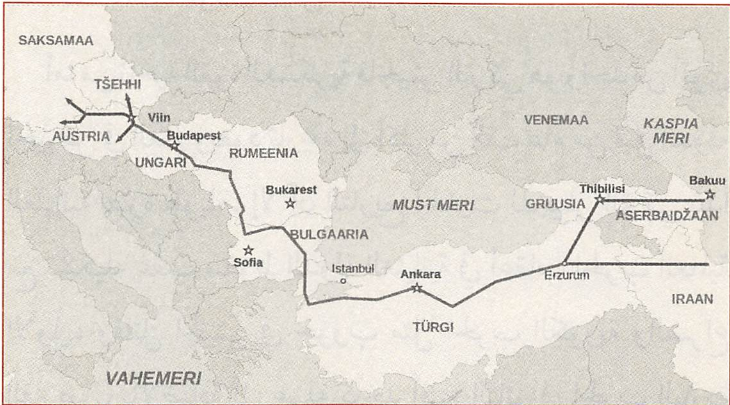


(شكل بياني - ٥): نمو الناتج المحلي التركي من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٤[٢]

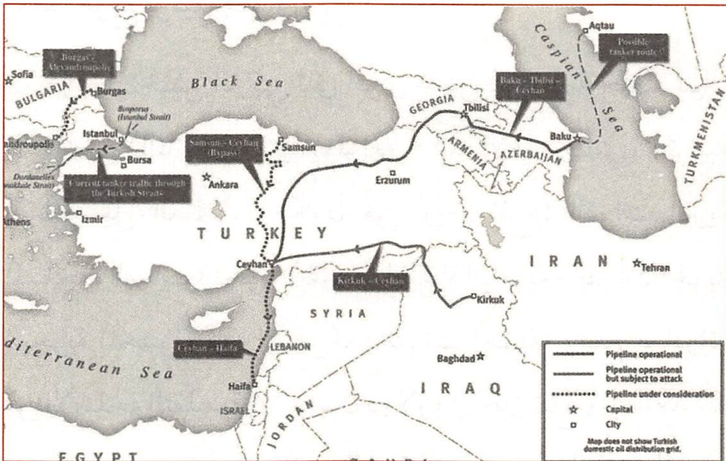
(1) Trading Economics, Turkey GDP, on: http://www.tradingeconomics.com/turkey/gdp
(2) Ibid.

كما استطاعت تركيا أن تصبح معبرًا مهمًا وإستراتيجيًا لخطوط الطاقة وأنابيب الغاز التي يتم نقلها من الشمال الروسي إلى الجنوب على الموانئ التركية ومن ثم نقله إلى جميع أنحاء العالم، وكذلك أصبحت تركيًا معبرًا لنفط وغاز دول بحر قزوين من الشمال الشرقي إلى أوروبا، وكذلك معبرًا للنفط الإيراني، لتصبح معبرًا إستراتيجيًا لنقل الطاقة بين وسط آسيا إلى الشرق الأوسط إلى أوروبا، فهناك مسارات طاقة مهمة بالفعل تعبر تركيا، ومن المتوقع أن يتم إنشاء المزيد في المستقبل القريب، فعلى سبيل المثال من المتوقع أن يسير خط نابوكو عبر تركيا ويجلب الغاز من حوض بحر قزوين ووسط آسيا إلى نقاط في الغرب، وفور أن يتم إكماله سوف يصبح أكبر خط أنابيب للطاقة في العالم، وسوف يزيد أمن إمدادات الطاقة، لكل من دول الاتحاد الأوروبي وتركيا، وسوف يؤدي خط نابوكو إلى تقوية الوضعية الإستراتيجية لتركيا في العالم"(1).

(1) The Obama Presidency: A View from Turkey, SETA Foundation Brief, January, 2009.



(خريطة – ٧): خط أنابيب نابوكو المقرر لنقل الغاز من القوقاز إلى أوروبا.



(خريطة – ٨): خطوط أنابيب تمر عبر تركيا حاليًا[1]

(1) Assessing Turkey's Future as an Energy Transit Country, Daniel Fink, Washington Institute for Neareast Policy,July 2006, on: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/assessing-turkeys-future-as-an-energy-transit-country

□ ثالثًا: القوة العسكرية:

أما من ناحية القوة العسكرية فالجيش التركي هو واحد من أقوى الجيوش في العالم ويعود تاريخه إلى أكثر من ألف عام من قبل الدولة العثمانية بفترة طويلة، إلا أن التاريخ الحديث للجيش التركي يبدأ مع تشكيله عقب سقوط الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وقاتل الجيش في حروب مثل الحرب الكورية والصراع القبرصي، بالإضافة إلى عمله كأحد أفرع الناتو في الحرب الباردة بسبب موقع تركيا الجغرافي[1].

كما يعد الجيش التركي ثاني أقوى جيش في منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو)[2]، ويبلغ قوامه ٦١٠ آلاف جندي، وترتيبه السابع على العالم[3]، ويتكون من أربعة أفرع: القوات البرية المسلحة، القوات البحرية (بقسميها المشاة البحرية والقوات الجوية البحرية المحمولة على السفن)، والقوات الجوية، وتبلغ صادراته من الأسلحة التقليدية ١٨ مليون دولار، في حين تبلغ وارداته ٤١٨ مليون دولار، وتبلغ ميزانيته ٢٣,٣٪ من إجمالي الناتج القومي

(1) Library of Congress, Country Studies: Turkey, Armed Forces - Army, January 1995

(٢) الموقع الرسمي لمنظمة حلف شمال الأطلنطي، على الرابط التالي:
http://www.nato.int/turkey/turkey2.htm

(٣) المصدر السابق.

(ما يعادل ١٢,١ مليار دولار)[١]، ويأتي في الترتيب السابع عشر على العالم من حيث الإنفاق[٢]، ولديه ٣٥٨ طائرة و٢٣١٧ دبابة مقاتلة في أوروبا، ولديه ١٩,٥ مليون شاب و١٦ مليون فتاة في سن التجنيد (من ١٦ إلى ٤٩ عامًا) [٣]، كما تحوز تركيا على عدد من الأسلحة الإستراتيجية، مثل القاذفات والصواريخ الباليستية[٤]:

الصواريخ الباليستية

النوع	قاذفات	صواريخ	منذ عام	ملاحظات
ATACMS	١٢	٧٢	١٩٩٧	تستخدم قاذفات من طراز MLRS
J-600T Yildirim	٦	+	٢٠٠٧	
الإنتاج المستقبلي				
J-600 T Yildirim	+	+		بالتعاون مع الصين

(جدول – ٧): احتياطي تركيا من الصواريخ الباليستية[٥]

(1) SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). 2005. SIPRI Arms Transfers. Database. February. Stockholm.
(2) CIA Fact Book, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html
(3) Conventional Armed Forces in Europe (CFE): A Review and Update of Key Treaty Elements (US Department of State: Washington, DC, Jan. 2002).
(٤) معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي.
(٥) المصدر: معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (جافي سابقًا).

ويهدف الجيش في الفترة القادمة إلى تقليص عدده بمقدار ما بين ٢٠ إلى ٣٠٪ ليحقق تدريبًا أعلى للعدد الباقي وقدرة أعلى على التحرك وعلى استخدام القدرة النيرانية، وزيادة قدرته على إجراء عمليات منفصلة أو مشتركة. وقد اشترك الجيش التركي في الكثير من عمليات حفظ السلام الدولي وتولي قيادة «قوات المساعدة الأمنية الدولية» (إيساف) لحلف الناتو في أفغانستان في إبريل ٢٠٠٧، كما أن البحرية التركية تعد قوة إقليمية تهدف إلى تطوير قدراتها إلى خارج حدود مياهها الإقليمية، وتشارك بقوة في عمليات الناتو والعمليات الدولية المشتركة وفي عمليات الأمم المتحدة، ودورها يشتمل على السيطرة على المياه الإقليمية وأمن الخطوط البحرية للاتصال. كما تبنت القوات الجوية «مفهوم الدفاعي الجوي والصاروخي» عام ٢٠٠٢ وأطلقت مشروعًا يهدف إلى إنشاء نظام دفاع صاروخي متكامل، ومن ضمن أولويات سلاح الجو التركي الحفاظ على تحديثه وانتشاره وقدرته على البقاء[1].

(1) CIA Fact Book, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html.

تركيا	إسرائيل	مصر	مصدر القوة
32,808,029	2,936,041	36,031,464	عدد الأفراد في سن التجنيد
27,241,713	2,468,296	30,479,612	عدد الأفراد المتاحين للتجنيد
1,338,824	105,053	1,567,096	الأفراد المتاحون للتجنيد سنويًا
565	18	77	قوة البحرية التجارية
6	4	6	الموانئ والمطارات الكبرى
45,460 bbl/day	100 bbl/day	688,100 bbl/day	إنتاج النفط
660,800 bbl/day	249,500 bbl/day	635,000 bbl/day	استهلاك النفط
300,000 bbl	2,000 bbl	3,700,000 bbl	الاحتياطي النفطي المؤكد
426,906 Km	17,446 Km	92,370 Km	الطرق البرية
8,697 Km	853 Km	5,063 Km	خطوط السكة الحديدية
1,200 Km	0 Km	3,500 Km	المسارات المائية
780,580 Sq Km	20,770 Sq Km	1,001,450 Sq Km	إجمالي المساحة
117	53	88	المطارات
25,270,000	2,880,000	22,490,000	القوة العاملة
$853,900,000,000	$185,800,000,000	$405,400,000,000	القدرة الشرائية
$76,510,000,000	$28,520,000,000	$31,370,000,000	احتياطات الذهب

(جدول – ٨): مقارنة بين دول المنطقة من حيث مصادر القوة[1]

(1) www.globalfirepower.com

□ رابعًا: الهدف الإستراتيجي:

أما الهدف الإستراتيجي للدولة التركية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية فقد صاغه مهندس السياسة الخارجية التركية ووزير الخارجية الحالي أحمد داود أوغلو في كتابه «العمق الإستراتيجي»، وفي نظريته «صفر مشكلات». حيث يتركز مفهوم العمق الإستراتيجي التركي طبقًا لأوغلو في أن تركيا لا بد لكي تتمدد تمددها الطبيعي في جوارها يجب أن تتخلص من كافة المشكلات، حيث قال في كتابه: «الفرضية الأساسية لنظرية العمق الإستراتيجي هي أن قيمة الدولة في السياسات الدولية تعتمد على موقعها الجيوإستراتيجي وعمقها التاريخي، وتركيا تتمتع بكل من المكان الذي يعطيها نفوذًا على المناطق الجيوبوليتيكية عن طريق تحكمها في مضيق البسفور وتركتها التاريخية للإمبراطورية العثمانية»[1].

وبينما تعتمد المقاييس التقليدية للقوة القومية لتركيا على الروابط الثقافية التي تربطها بين الدول ذات التاريخ المشترك، إلا أن أحمد داود أوغلو يركز على علاقات تركيا بالبلقان والشرق الأوسط ووسط آسيا أيضًا. ويقول أوغلو أن تركيا هي الوريث الطبيعي لتركة الإمبراطورية العثمانية التي وحدت العالم الإسلامي من قبل

(1) Stratejik Derinlik, Turkiye'nin Uluslararasi Konumu (Strategic Depth, Turkey's International Position) Istanbul: Kure Yayinlari, 2001.

لذلك فإنها تمتلك الإمكانات بأن تصبح قوة إقليمية إسلامية[1].

ومما سبق يتضح أن لدى تركيا هدفًا إستراتيجيًا واضحًا وهو أنها تريد أن تمد نفوذها ليحقق لها تمددها في دائرتها التي تحتل المركز فيها بين الشام والعراق والقوقاز وإيران والبلقان توازنًا في علاقاتها مع الغرب الذي تعتمد عليه في الكثير من النواحي، العسكرية والاقتصادية.

□ خامسًا: الإرادة الوطنية:

أما العامل الخامس والأخير وهو الإرادة الوطنية فمن الواضح أن المشاعر الشعبية التركية تتماشى بصورة كبيرة مع إرادة حزب العدالة والتنمية بإيجاد مكان أكبر تحت الشمس للدولة التركية، وبانحيازها إلى الهوية الإسلامية، مما أثر في نظرتها إلى الاتحاد الأوروبي وللولايات المتحدة، ويظهر ذلك في استطلاعات الرأي المؤيدة لسياسة تركيا الخارجية والداخلية[2]، ونسب القبول الشعبي لحزب العدالة والتنمية، وكذلك انحياز وسائل الإعلام بمختلف مشاربها إلى جانب السياسة الخارجية التركية، وتعمل المنظومة

(1) Strategic Depth and Turkish Foreign Policy, Joshua W. Walker, Insight Turkey, Volume 9 / Number 3/ 2007, p. 3.

(2) Saban Kardas , " Will the AKP's Foreign and Economic Policies Help in Local Elections?" Jamestown Foundation, Eurasia Daily Monitor Volume: 6 Issue: 21.

الإعلامية التركية على نشر الأفكار التركية الخاصة بنظرية العمق الإستراتيجي، كما أشار التلفاز الرسمي التركي متمثلاً في محطة TRT إلى أن تركيا أصبحت «قوة عظمى»، والكتاب الأكثر تداولاً في وسائل الإعلام التركية اليوم هو كتاب جورج فريدمان: «المائة عام القادمة: تنبؤ للقرن الحادي والعشرين»، والذي يتوقع فيه صعود إمبراطورية تركية تهيمن من جديد على الأراضي السابقة للإمبراطورية العثمانية، ويحظى الكتاب بقبول شعبي كبير[١].

كما أصبح الشعب التركي أقل اهتمامًا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ويفضل التوجه شرقًا، حيث تظهر استطلاعات الرأي أن نسبة اهتمام الأتراك بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كانت ٦٥٪ عام ٢٠٠٢، لتتقلص إلى ٤٩٪ عام ٢٠٠٧[٢]، كما أصبح أكثر عداءً للولايات المتحدة بعد غزوها للعراق، حيث كانت نسبة تفضيل أمريكا ٣٠٪ عام ٢٠٠٢، لتصل إلى ٩٪ فقط في عام ٢٠٠٧[٣].

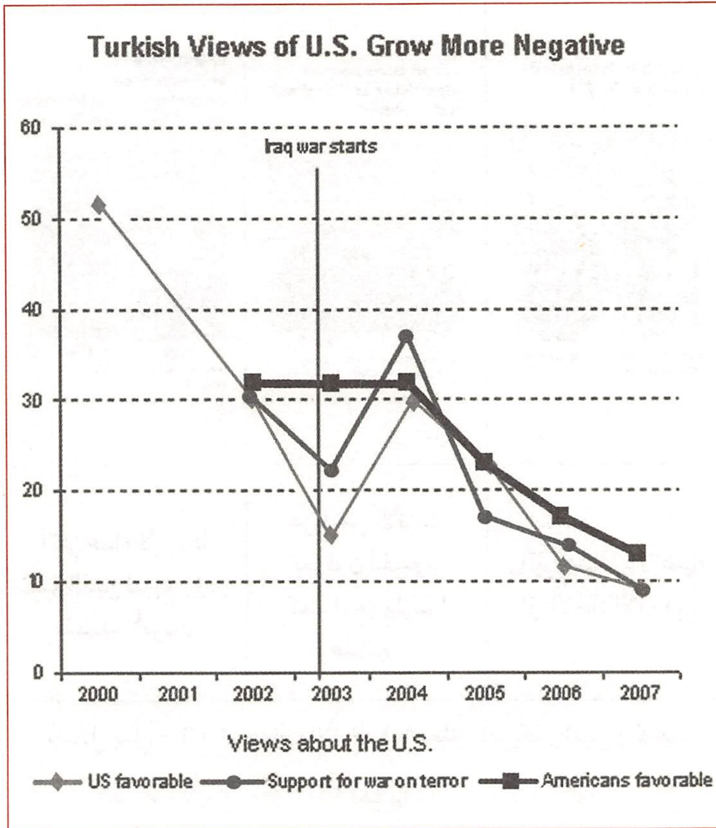
(1) Asli Aydintasbas, "A New Ottoman Empire?" Forbes.com, 6/2/2009.
(2) Eurobarometer Public Opinion Survey, 2008.
(٣) مشروع قياس اتجاهات الرأي العام العالمي، مركز بيو الأمريكي عام ٢٠٠٨.

... and less interested in joining the EU 65% 49% 2002 2007 *Source: Eurobarometer public opinion survey*	... and more people identifying as "Muslim," not "secular" 36% 45% 1999 2006 *Source: Turkish Economics and Social Studies Foundation*	... and more anti-American percentage with a favorable view of the United States 30% 9% 2002 2007 *Source: Pew Global Attitudes Project*
وأقل اهتمامًا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي	مزيد من الأتراك يعرفون أنفسهم كمسلمين وليسوا علمانيين	أكثر عداء لأمريكا نسبة الذين لديهم رؤى مفضلة لأمريكا

(شكل بياني - ٦): توجهات الأتراك فيما يتعلق بأمريكا والدين والاتحاد الأوروبي

كما ازدادت نسبة السكان التي بدأت تعرف نفسها بأنها مسلمة أكثر من كونها علمانية، وذلك في ظل حزب العدالة، ففي عام ١٩٩٩ كانت النسبة ٣٦٪، في حين قفزت إلى ٤٥٪ عام[1] ٢٠٠٦.

(١) مركز «بيو للأبحاث والنشر»، دراسة بعنوان: "Turkey and Its (Many) Discontents"، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧.



(شكل بياني - ٧): رؤية الأتراك للولايات المتحدة تزداد سلبية (اللون الرمادي الفاتح: تفضيل الولايات المتحدة، الرمادي الغامق: دعم الحرب على الإرهاب، الأسود: تفضيل الأمريكيين كشعب)

صعود النفوذ الإقليمي التركي:

بدأت تركيا في الفترة الأخيرة بكسر الحدود والقيود التي كانت تعيقها عن التمدد في محيطها الإقليمي في أقطارها الأربعة، وبدأت في الانتشار وترسيخ دورها كدولة مركز وقامت بكسر الطوق الذي كان يحد من قوة تركيا الإقليمية، فبدأت الدولة التركية في التوسع في مختلف الاتجاهات في محيطيها الإقليمي، وعقدت شراكات اقتصادية وسياسية مع مختلف دول إقليمها منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في عام ٢٠٠٢، وأخذ حزب العدالة يطبق سياسات داود أوغلو الخاصة بالعمق الإستراتيجي، منذ أن كان أوغلو مستشارًا لإردوجان وحتى أصبح وزيرًا لخارجيته في ٢٠٠٩.

أ. دول القوقاز والبحر الأسود:

ففي الشرق زادت تركيا من نفوذها في منطقة القوقاز ذات الغالبية المسلمة والتي تتحدث اللغة التركية، وذلك عن طريق عقد برامج التعاون والاستقرار في القوقاز (CSCP) والذي يتكون من تركيا وروسيا وأذربيجان وجورجيا وأرمينيا وهي الدول التي تطل على البحر الأسود وذلك برعاية تركية، وهو عبارة عن برنامج أمني للتقريب بين وجهات النظر بين التلك الدول وحل الخلافات البينية، وذلك من أجل الاستفادة من مصادر النفط والغاز في

المنطقة وتهدئة الصراعات فيها لكي تتمكن تلك الدول من التنقيب عن الثروات النفطية، ومن ثم نقلها إلى البحر الأبيض المتوسط عبر تركيا، التي تمثل بوابة عبور تلك المنتجات إلى العالم الخارجي»[1].

كما وقعت تركيا اتفاقًا مع أرمينيا لتطبيع العلاقات من شأنه القضاء على عقود من العداء بين الجارتين، بالإضافة إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية، فيما يراه المراقبون أنه خطوة تركية لتهدئة القوقاز ولبسط النفوذ التركي في تلك المنطقة التي كانت تمثل حاجزًا أمام التمدد الشرقي للأتراك، في الوقت الذي تقوم فيه بالضغط على أرمينيا من أجل تسوية نزاعها مع أذربيجان حول إقليمي «ناجورني قره باخ»، حيث وقع البلدان على اتفاقية تقضي بتطبيع العلاقات بين البلدين في العاشر من أكتوبر ٢٠٠٩ في مدينة زيورخ السويسرية»[2].

ب. العلاقات مع روسيا:

وفي الشمال عضدت تركيا علاقاتها بروسيا؛ حيث عقدت معها اتفاقات شراكة ووصل حجم التجارة بين البلدين إلى ٣٥ مليار

---

(١) حوار مع نائب مساعد وزير الخارجية التركي نال إيفيكز، نشر في النشرة الأمنية رقم ٨٨ - ٨٩ من النشرة الروسية للأمن الدولي، في عدد صيف/ خريف ٢٠٠٩.

(٢) موقع «أخبار العالم» التركي، على الرابط التالي:
http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=31056.

دولار، في حين تطمح تركيا أن يزيد حجم التجارة بين البلدين ليصل إلى مائة مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠[1]، وتصل إجمالي قيمة المشروعات التي قام بها المقاولون الأتراك في روسيا إلى ٣٠ مليار دولار. كما تخطت الاستثمارات التركية المباشرة في روسيا حاجز الستة مليارات دولار، في حين وصلت الاستثمارات الروسية المباشرة في تركيا إلى ٤ مليارات دولار، ووصلت حصة تركيا في التجارة الخارجية لروسيا إلى مستويات هامة، وتركيا هي الشريك التجاري الرابع لروسيا من حيث جهة التصدير، وهناك زيادة في عدد الاستثمارات الروسية في قطاع السياحة في تركيا. والتعاون في مجال الطاقة يعد ايضًا جانبًا هامًا من العلاقات الإجمالية التركية الروسية. فروسيا هي موفر أساسي للطاقة لتركيا، وأوصل مشروع خطط أنابيب الغاز الطبيعي «بلوستريم» التعاون التركي الروسي في مجالات الطاقة إلى «مستوى إستراتيجي»[2].

كما مثلت زيارة الرئيس التركي عبد الله جول لروسيا الزيارة

---

(1) Turkey seeks $100 billion trade volume with Russia by 2020, Today's Zaman, November 22, 2013, on: http://www.todayszaman.com/news-332172-turkey-seeks-100-billion-trade-volume-with-russia-by-2020.html

(٢) حوار مع نائب مساعد وزير الخارجية التركي نال إيفيكز، نشر في النشرة الأمنية رقم ٨٨ - ٨٩ من النشرة الروسية للأمن الدولي، في عدد صيف/ خريف ٢٠٠٩.

الأولى من نوعها على مستوى الرؤساء من تركيا إلى روسيا، كما أن لها أيضًا ميزة إيجابية إضافية لأنها الزيارة الأولى للرئيس التركي إلى جمهورية تتارستان التي تدخل ضمن الاتحاد الفيدرالي الروسي، وتم توقيع «الإعلان المشترك» بين البلدين، والذي يتعدى كونه إطارًا على الورق، ولكنه وثيقة سياسية تمثل خريطة طريق للتعاون المستقبلي في كافة القضايا الثنائية والإقليمية. وهذا الإعلان أكد أن الهدف الذي تم التوقيع عليه في الإعلان المشترك في أنقرة عام ٢٠٠٤ أثناء زيارة الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتن قد أوصل العلاقات التركية الروسية إلى مستوى «الشراكة المحسنة متعددة الأبعاد». ويعكس الإعلان الجديد الإرادة السياسية على أعلى مستوياتها «لتحريك العلاقات إلى مرحلة جديدة وإلى تعميقها»(١).

ج. العراق:

أما في الجنوب فيمثل العالم العربي عمقًا إستراتيجيًا للدولة التركية، فلدى تركيا حدود مباشرة مع العراق، وبصفة خاصة مع إقليم كردستان، حيث زار أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي إقليم كردستان في أكتوبر ٢٠٠٩، والتقى مسعود البرزاني رئيس الإقليم، والذي أعرب عن دعمه للانفتاح التركي على الأكراد في

(١) المصدر السابق.

تركيا. وقال خلال مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو عقب اجتماع في منتجع صلاح الدين: «من الممكن أن تجعل تركيا من إقليم كردستان جسرًا يربطها بالعراق لأن الأمن والاستقرار فيه مستتبان». وأضاف: «أود أن أشير بهذه المناسبة إلى أن السياسة التي تخطوها الحكومة التركية لحل القضية الكردية في تركيا هي سياسة صائبة ونحن ندعمها ومستعدون لتقديم كل ما يمكننا من المساعدة لإنجاحها»[١].

وطالما كان الجانب الكردي من العراق سوقًا رائجة للبضائع التركية، ففي عام ١٩٨٠ على سبيل المثال قام الأتراك بتصدير ما قيمته ١٣٥ مليون دولار (٦,٤٪ من إجمالي الصادرات). وبحلول عام ١٩٨٥ وصلوا إلى ٩٦١ مليون دولار (١٢٪)[٢]. ضاعفت أنقرة بعد الغزو الأمريكي جهودها تحت حكومة حزب العدالة والتنمية من أجل تقوية علاقتها مع الجار الجنوبي. وكانت النتيجة تجارة بمقدار ٥ بليون دولار سنويًا، وأصبح إقليم كردستان الفدرالي هو المستفيد الرئيسي من نمو العلاقات الاقتصادية، وذلك لأن ١,٥ بليون من هذه التجارة يذهب إلى مجالات الإنشاء وإلى الخدمات

(١) جريدة القبس الكويتية بتاريخ ١/ ١١/ ٢٠٠٩.

(٢) انظر هنري جي باركي، «محكوم بالظروف: تركيا والعراق منذ حرب الخليج»، السياسة الشرق أوسطية، رقم ٤ (٢٠٠٠)، ص ١١١.

في إقليم كردستان الفيدرالي، بالإضافة إلى ما يقارب ١ بليون دولار قيمة السلع التي يستهلكها الأكراد العراقيون(١).

كما أطلق حزب العدالة والتنمية مبادرة من المتوقع أن تمنح الأقلية الكردية التي يبلغ تعدادها ١٢ مليونًا في جنوب شرق تركيا المزيد من الحرية. وتتضمن هذه الإصلاحات تخفيف القيود المفروضة على اللغة والثقافة الكردية وتحظى بأهمية من أجل تحقيق تقدم في طلب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والذي يريد من أنقرة أن تحقق معايير الاتحاد فيما يتعلق بحقوق الإنسان(٢).

كما تهتم تركيا بالعراق بصورة خاصة لأنها تحتوي على أقلية تركمانية تعد جزءًا من مشكلة إقليم كركوك الغني بالنفط المتنازع عليه، لذا فإن من مصلحة تركيا بسط نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي في تلك المنطقة من أجل تدعيم الأقلية التركمانية التي تمثل عمقًا إستراتيجيًا لها في الداخل العراقي، بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية الأخرى؛ حيث إن إقليم كردستان إقليم محاط بدول معادية من جوانبه الأربعة، ووجود علاقات جيدة مع تركيا يسمح لها بأن تزيد من علاقاتها التجارية بالإقليم وبزيادة

(1) Crisis Group, Middle East Report N°81, 13 November 2008.

(٢) وكالة رويترز بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٩.

صادراتها إلى المنطقة الكردية التي تعد مستهلكًا خالصًا للبضائع والمنتجات التركية، فيما يرى المراقبون أن هناك تحولاً مهمًا حدث في الإستراتيجية التركية تجاه إقليم كردستان، حيث باتت أنقرة تدفع في اتجاه الاعتراف بالإقليم ككيان مستقل، في مقابل التعاون في القضاء على حزب العمال الكردستاني المناهض لتركيا، وعدم توفير المأوى والسلاح له من إقليم كردستان(١).

د. فلسطين:

كما عرضت تركيا روابطها الإقليمية أثناء الصراع الأخير في غزة، عندما زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قادة من مصر والأردن والسعودية وسوريا والسلطة الفلسطينية، وشارك المسؤولون الأتراك في محادثات وقف إطلاق النار في مصر، وامتدت علاقات تركيا بالمنطقة إلى ما وراء تلك الأزمة، كما عقدت تركيًا متحفًا لصور ضحايا مذبحة غزة في صيف ٢٠٠٨، كما استقبلت تركيا جرحى غزة وعالجتهم في مستشفياتها، وزارهم رئيس الوزراء التركي بنفسه، في لفتة تعبر عن اهتمامه بهم، وهي خطوة لم يشاركه فيها الكثير من الرؤساء. وفي عام ٢٠٠٦ استضاف حزب العدالة والتنمية الحاكم في

(١) تركيا والأكراد العراقيين: تنازع أم تعاون؟، تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات رقم ٨١- ١٣ نوفمبر ٢٠٠٨.

تركيا قائد حركة حماس خالد مشعل، كما تحافظ تركيا على علاقاتها مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس أيضًا، وأثناء الحرب على غزة دعا أردوغان المجتمع الدولي إلى احترام سلطة حماس[1].

هـ. لبنان:

وفي سبتمبر ٢٠٠٦ كانت تركيا البلد المسلم الأول الذي يتعهد بقوات ضمن قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل). وتركز تركيا بصورة كبيرة على مساعدة التدريبيات البحرية لقوات اليونيفيل، والتي تدعم البحرية اللبنانية في مراقبة الساحل وقمع عمليات تهريب السلاح. كما ساعدت القوات التركية أيضًا في تدريب الجيش اللبناني وكذلك في إعادة الإعمار. ويبدو أن تطبيع العلاقات التركية الأرمينية سوف يلقي بظلاله على الأقلية الأرمنية الموجودة في لبنان، التي يمثل الأرمن فيها ٤٪ من إجمالي سكان البلاد، بالرغم من تحفظ أرمن لبنان على الاتفاقية بزعم أن ذلك تغاضٍ عن المذابح التي تعرض لها الأرمن في ظل الدولة العثمانية، وأن الأقلية اللبنانية ذاتها نتاج لتلك المذابح حيث تفرقوا في الشتات، إلا أن الوقت كفيل بأن يزيل تلك المشكلات بعد أن تتطور العلاقات التركية الأرمنية في المستقبل[2].

---

(١) الجزيرة.نت بتاريخ ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٩.
(٢) موقع «أخبار العالم» التركي، في ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٩.

و. مركز النفوذ التركي:

صرح وزير خارجية تركيا الجديد أحمد داود أوغلو أنه يريد أن تقوم بلاده بدور أكبر في الشرق الأوسط والبلقان لكن علاقاتها مع الغرب ستستمر في كونها المحور الرئيسي للسياسة الخارجية. وقال داود أوغلو الذي تسلم منصبه من علي باباجان الذي عين نائبًا لرئيس الوزراء المسؤول عن الاقتصاد «إن تركيا لديها الآن رؤية سياسة خارجية قوية نحو الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز». وقال داود أوغلو:« يجب أن تتولى دور بلد يرسي النظام في كل تلك المناطق». وقال:« تركيا لم تعد البلد الذي تصدر عنه ردود أفعال إزاء الأزمات وإنما يتابع الأزمات قبل ظهورها ويتدخل في الأزمات بفاعلية ويعطي شكلاً لنظام المنطقة المحيطة به». وقال داود أوغلو الذي قام بدور نشط في جهود الوساطة التي قامت بها تركيا في الشرق الأوسط بين إسرائيل والدول العربية وفي حل صراعات في دول القوقاز المجاورة إن العلاقات مع الغرب ستبقى محور التركيز الرئيسي لتركيا.وقال إن «الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي هما أهم أعمدة سياسة التوازن بين الأمن والحرية»[1].

---

(١) الشرق الأوسط اللندنية، بعد يوم من تولي أوغلو منصب وزير الخارجية، في ٣/ ٥/ ٢٠٠٩، العدد: ١١١١٤.

من كل ما سبق يتضح لنا أن تركيا باتت تلعب دورًا إقليميًا متزايدًا في المنطقة بعد أن غيرت قناعاتها الإستراتيجية بغرض التمدد، فعقدت علاقات مصالحة مع كل من أرمينيا وإقليم كردستان، وتمددت في القوقاز وحسنت علاقاتها مع روسيا، في الوقت الذي ساءت فيه علاقاتها بإسرائيل بسبب أزمة أسطول الحرية، ولكن من غير المتوقع أن تتغير إستراتيجية تركيا تجاه إسرائيل بسبب أن تلك الإستراتيجية تقوم على تصفير المشكلات من أجل تواصل تمدد نفوذها الإقليمي في المنطقة[1].

(١) سلام الربضي، «التآكل في العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التغير الإستراتيجي»، المجلة العربية للعلوم السياسية، ربيع ٢٠١١، ص: ١١٩.

المبحث الثالث

السياسة الأمنية الأوروبية والعلاقات مع تركيا

بسبب ما تمليه الجغرافيا وموقعها الإستراتيجي، تحتل تركيا مكانة مركزية في البنية المستقبلية لسياسات الدفاع الصاروخي الباليستي الأوروبية، كما حرصت الولايات المتحدة على إدراج أنقرة في برنامج الدفاع الصاروخي داخل منظومة الناتو، في الوقت الذي تستمر فيه كل من روسيا وإيران على حث تركيا بأن تنأى بنفسها عن خطط الدفاع الصاروخية الأمريكية والأوروبية، وبصورة مستمرة يحرص القادة الأتراك على التوصل إلى علاقة متوازنة بين تلك القوى المتنافسة، في الوقت الذي تستغل أهميتها في تحقيق المصالح الأمنية الإقليمية للدولة التركية[1].

وقد حدثت تحولات كبرى في كل من السياسات الأمنية الأوروبية، وكذلك في بيئتها الأمنية في العقد الأخير، جعلت من الصعوبة بمكان التوصل إلى سياسة أمنية أوروبية موحدة، وذلك بسبب الاختلاف في التوجهات الأمنية للدول الأعضاء وعدم وجود تهديدات خارجية مشتركة تجمع فيما بينها؛ فتقسمت القارة الأوروبية إلى أربعة دوائر نفوذ أساسية كل منها تتشارك في تهديداتها

(1) TURKEY'S MISSILE DEFENSE CHALLENGES, Richard Weitz, Turkey Analyst, vol. 3 no. 5 ,15 March 2010,

الأمنية المشتركة[1]. وفي المنطقة محل الدراسة شرق المتوسط توجد دائرة مهمة هي دائرة أوروبا المتوسطية، أي تلك التي تطل على البحر المتوسط، والتي تمتد من اليونان شرقًا وحتى البرتغال غربًا، والتي تتكون من: إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، اليونان، قبرص، مالطا[2].

فقد تطورت أوروبا إلى عدة مجموعات أمنية إقليمية لديها أفكار مختلفة بشأن التصورات الاقتصادية والأمنية، والتي يمكن تقسيمها إلى أربعة مجموعات رئيسية:

١) دائرة النفوذ الألمانية: (ألمانيا، النمسا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورج، جمهورية التشيك، المجر، كرواتيا، سويسرا، سلوفينيا، سلوفاكيا، فنلندا): تلك هي لب اقتصاديات منطقة اليورو وليست مضارة من القدرة التنافسية الكبيرة للدولة الألمانية، كما أنها تعتمد على التجارة الألمانية لمصلحتها الاقتصادية، كما أنها ليست مهددة من العلاقة المتنامية لألمانيا مع روسيا. ولكن فنلندا بسبب عزلتها عن بقية أوروبا وبسبب قربها من روسيا، فإنها ليست

(1) Marko Papic, The Divided States of Europe, Stratfor, June 28, 2011, http://www.stratfor.com/weekly/20110627-divided-states-europe.

(٢) المرجع السابق.

سعيدة بشأن عودة الظهور الروسي على الساحة الأوروبية والدولية، ولكنها عادة ما تفضل التوجه الألماني التوافقي الحذر عن التوجه الحاسم لجارتيها السويد أو بولندا. والمجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا هي الأكثر قلقًا من العلاقة الروسية الألمانية، ولكن ليس إلى حد قلق بولندا أو دول البلطيق، وربما يقررون أن يظلوا في دائرة النفوذ الألمانية لأسباب اقتصادية[1].

٢) الكتلة الإقليمية الشمالية: (السويد، النرويج، فنلندا، الدنمارك، آيسلاند، إيستونيا، ليتوانيا ولاتفيا): تلك الدول في معظمها ليست في منطقة اليورو وترى عودة الظهور الروسي بصفة عامة على أنه مؤشر سلبي، ودول البلطيق ترى على أنها جزء من دائرة النفوذ الشمالية (وبخاصة دائرة السويد)، وهو ما يؤدي إلى مشكلات مع روسيا. وألمانيا تعد شريكًا تجاريًا مهمًا، ولكن دول المجموعة ترى أنها منافس ومتسلطة بصورة زائدة، أما فنلندا فتربط بين تلك المجموعة وبين دائرة النفوذ الألمانية، وتعتمد على ذلك.

---

(١) المرجع السابق.

٣) مجموعة فايسيجراد (بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، المجر، رومانيا وبلغاريا). في اللحظة الراهنة فإن رباعية فايسيجراد تنتمي إلى دوائر مختلفة من النفوذ، فجمهورية التشيك وسلوفاكيا والمجر لا تشعر أنها منكشفة أمام الصعود الروسي مثل بولندا ورومانيا، ولكنهم غير راضين تمامًا عن توجه ألمانيا تجاه روسيا، فبولندا ليست قوية بصورة كافية لقيادة تلك المجموعة اقتصاديًا بنفس الطريقة التي تهيمن بها السويد على الكتلة الشمالية، فخلاف التعاون الأمني، فإن دول فايسيجراد ليس لديها الكثير لكي تقدمه لبعضها البعض في اللحظة الراهنة. فبولندا تهدف إلى تغيير ذلك عن طريق التحالف والحشد لمزيد من التمويل للدول المنضمة للاتحاد الأوروبي حديثًا في الأشهر الستة القادمة من رئاستها للاتحاد الأوروبي. ولكن ذلك يظل لا يمثل قيادة اقتصادية.

٤) أوروبا المتوسطية: (إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، اليونان، قبرص، ومالطا): تلك هي دول أطراف أوروبا، اهتماماتها الأمنية متفردة بسبب تعرضها للهجرة غير الشرعية عبر مسارات تركيا وشمال إفريقيا، ومن الناحية الجغرافية فإن

تلك البلدان معزولة عن مسارات التجارة الرئيسية وتفتقد إلى مراكز الأموال في شمال أوروبا، فيما عدا وادي نهر بو الإيطالي (والذي لا يعد في كثير من الأحيان ينتمي إلى تلك المجموعة ولكن يمكن اعتباره كيانًا مستقلًا وجزءًا من دائرة النفوذ الألمانية). ولذلك فإن تلك الاقتصادات تواجه مشكلات مماثلة من الاستدانة الزائدة وافتقادها إلى التنافسية.

ثم بعد ذلك هناك فرنسا والمملكة المتحدة، فتلك البلدان لا تنتمي في الحقيقة إلى أية كتلة، فلندن تطل على القارة الأوروبية من غربها ولكنها بدأت مؤخرًا في إنشاء علاقة مع مجموعة أوروبا الشمالية ودول البلطيق، ولكن فرنسا في الوقت الراهن يمكن اعتبارها جزءًا من دائرة النفوذ الألمانية، فباريس تحاول أن تحافظ على دورها القيادي في منطقة اليورو وتعيد ترتيب القواعد المنظمة للعلاقة بين السوق والعمالة والمزايا الاجتماعية للحفاظ على اتصالها بكتلة العملة التي تهيمن عليها ألمانيا، وهي عملية مؤلمة للغاية كما يشير التقرير الذي نشرته مؤسسة ستراتفور. ولكن فرنسا أيضًا من الناحية التقليدية تعد دولة متوسطية وتنظر في التحالفات مع دول وسط أوروبا من أجل إحاطة ألمانيا. كما أنها دخلت مؤخرًا في علاقة

عسكرية ثنائية مع المملكة المتحدة، كنوع من السياج لعلاقتها الوثيقة مع ألمانيا. وإذا ما قررت فرنسا أن تخرج من شراكتها مع ألمانيا، فإنها تستطيع سريعًا أن تعيد السيطرة على دائرتها الطبيعية للنفوذ في البحر المتوسط، ربما بدعم من قوى أخرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وكان العرض الفرنسي لإنشاء اتحاد متوسطي كان بمثابة الحاجز السياسي وأداة سياسية لمثل هذا المستقبل[1].

وفي إطار تلك المنظومات الأمنية المتعددة تختلف الاهتمامات الأمنية لكل دولة/ مجموعة دول عن الأخرى، وما يهمنا في هذه الدراسة هو الدول التي تقع شرق المتوسط، والتي تأتي ضمن الكتلة الرابعة وهي الكتلة المتوسطية، وما يعنينا تحديدًا هو الدول الثلاثة الواقعة في تلك المنطقة وهي اليونان وقبرص ومالطا، والتي تقع شرق المتوسط وتتداخل مع دائرة النفوذ التركية ومجالها الحيوي.

أولاً: أهمية تركيا للسياسات الأمنية والخارجية الأوروبية:

فيما يتعلق بالقضايا الأمنية في العلاقات التركية الأوروبية هناك عدة نقاط يجب أن توضع في الحسبان بهذا الصدد:

1) أن المناطق المتاخمة لأوروبا والمناطق التي تحمل أهمية مباشرة

(1) المرجع السابق.

لأمن أوروبا مثل البلقان والشرق الأوسط والقوقاز تقع أيضًا ضمن دائرة اهتمام تركيا، بل إن تلك المناطق تقع أيضًا في بؤرة اهتمام الولايات المتحدة، وبالتالي لا يجب أن تنسى أوروبا أن أمنها يعتمد على التعاون مع اللاعبين الدوليين والإقليميين والتعاون بين الناتو والاتحاد الأوروبي وأن ذلك له أهمية قصوى لنجاح السياسة الخارجية والأمنية CFSP والسياسة الأمنية والدفاعية ESDP للاتحاد الأوروبي.

٢) أن نجاح كلٍ من CFSP وESDP يعتمد على التضامن بين أعضاء الاتحاد الأوروبي وعلى الترتيبات المرنة بين الأطراف. كما يجب على أعضاء الاتحاد الأوروبي أيضًا أن يستعدوا لتحمل عبء الالتزام المالي والسياسي الأكبر المتعلق بالسياسات الأمنية والدفاعية الأوروبية.

٣) أن حساسية القضايا الأمنية وعدم اتفاق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الأولويات الجيوإستراتيجية والأمنية يجعل من الصعب الوصول إلى إجماع، مثلما أظهرت حالة أزمة العراق. والتحديات التي واجهتها كل من CFSP / ESDP تؤكد أن السياسات الأمنية والدفاعية الأوروبية لا تزال في طور الطفولة ويجب بذل مزيد من الجهد لتطويرها.

٤) أن عملية دمج تركيا في الاتحاد الأوروبي تعد مهمة للغاية لنجاح CFSP /ESDP، فموقع تركيا في الجنوب الشرقي لأوروبا يجعل لها أهمية إستراتيجية بسبب تشابكها مع العديد من التهديدات الأمنية على كافة دول القارة الأوروبية، وضم تركيا لسياستي CFSP /ESDP اللتان لا تزالان في طور التشكل والتعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع تركيا داخل الناتو يعد مهماً للغاية للمتطلبات الأمنية وللوصول إلى دفاع فعال ضد التهديدات الجديدة. فبدون تركيا فإن أوروبا سوف تفقد شريكًا مهماً في تحقيق أهدافها فيما يتعلق بالسياسات الأمنية والخارجية[1].

□ ثانيًا: السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية وتركيا:

إن وضعية الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) من غير الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي داخل منظومة السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية ESDP تعد من أكبر المشاكل التي تواجه تطور تلك السياسة[2]، ففي هذا الصدد فإن فهم الموقف التركي وعلاقته بـESDP وكذلك قرارات المجلس الأوروبي

(1) Cigdem Nas, Marmara University,CFSP WATCH 2003, NATIONAL REPORT TURKEY, p. 1-2.
(2) Nathalie Tocci and Marc Houben, 'Accommodating Turkey in ESDP', CEPS Policy Briefs No 5, May 2001, p 1.

European Council في قمة كوبنهاجن (ديسمبر ٢٠٠٢) تعد مهمة للغاية لتحليل ديناميكات ESDP وعلاقتها بحلف الناتو. فقد اتبعت تركيا موقفًا متشددًا فيا يتعلق بتطوير ESDP، مما يعكس الملامح الأخرى للعلاقة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي، بالطريقة نفسها التي كان الاتحاد الأوروبي فيها متشددًا بل وغير مرن أيضًا في تعامله مع قضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي[1].

فقد أسست تركيا اعتراضها على ESDP على علاقاتها المميزة مع حلف الناتو (والولايات المتحدة) وعلى صراعها مع كل من اليونان وقبرص، فمن ناحيته كان الاتحاد الأوروبي متلكئًا ومترددًا في عرضه على تركيا لمكانة أكثر تحديدًا داخل ESDP لأسباب اعتبرها الاتحاد «مؤسساتية وسياسية»؛ فقد كان الاتحاد الأوروبي يعاني للوصول إلى إجماع بشأن سياسات أمنية ودفاعية مشتركة، وعلاقته مع الناتو لا تزال غير مؤكدة، وإضافة تركيا إلى ذلك الخليط يجعل الموقف أكثر تعقيدًا، ولكن هناك عدة أسئلة بهذا الشأن: هل مشاركة تركيا ستحسن أم ستضعف مشروع السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبي؟ هل تستطيع أوروبا أن تبني شراكة إستراتيجية فاعلة مع الناتو في ظل اعتراض تركيا؟

(1) Turkey and the ESDP: Anatomy of an Uncomfortable Relationship, Miguel Medina Abellan, PhD candidate, University of Cambridge, UK, CFSP Forum, vol. 6, no. 4, p. 9, July 2008.

فتركيا كعضو مهم في حلف الناتو؛ فهي الحليف الوحيد داخل الحلف من خارج الاتحاد الأوروبي وهي أيضًا مرشحة رسميًا لعضوية الاتحاد، فقد كانت المشكلة الأساسية هي مشاركة طرف ثالث داخل هيكلية صنع القرار داخل ESDP وفي عملياتها ومهامها، فتركيا دولة بقدرات عسكرية وبشرية هائلة ومن أهم المساهمين في ESDP من غير الدول الأوروبية، كما أنها تقع في منطقة مهمة للغاية من الناحية الجيوإستراتيجية، ولكن على الجانب الآخر فإن صراعها مع كل من اليونان وقبرص يؤثر بصورة حادة على تطور ESDP وعلاقتها بالناتو، فمشاركة تركيا في ESDP يضع مزيدًا من العقبات على الطاولة أكثر من الحلول بشأن ESDP على عكس المسار الرسمي التركي، فتركيا كانت قلقة من ESDP ولكنها أعلنت من البداية رغبتها في المشاركة(1).

وبالرغم من أن المسار الرسمي التركي يدعم ESDP، إلا أن رد الفعل الأولي لأنقرة على ESDP كان هجوميًا، وكان مدفوعًا بافتراض أن الاتحاد الأوروبي يريد أن يتحدى الناتو ومدفوعًا أيضًا بالخوف من أن تركيا سوف يتم إقصائها من أهم بنية أمنية ناشئة للاتحاد الأوروبي(2). فالثقافة الأمنية لأنقرة، وحساسيتها القومية والوطنية،

(1) Interview at the Turkish Ministry of Foreign Affairs, Ankara, May 2008.
(2) William Park, 'The Security Dimensions of EU Turkey Relations', in Michael Lake, ed., The EU and Turkey. A Glittering Prize or a Millstone? (London: The Federal Trust, 2005), pp 127 140.

وعدم ثقتها في الاتحاد الأوروبي قادها إلى القناعة بأن ESDP تمثل نية واضحة لتهميش دور الناتو وإقصاء الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من تلك السياسة[1].

والمشكلة الأساسية هي الصراع حول روابط الاتحاد الأوروبي بالناتو، بل الأكثر دقة هو مدى مساهمة الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في ESDP، وفي البنود التي تم وضعها في ختام قمة بروكسل في أكتوبر ٢٠٠٢، (فيما سمي وثيقة تطبيق نيس Nice Implementation Document' or NID)[2].

وبالإضافة إلى ذلك فإن تركيا تخشى من أن القوة الأوروبية الناشئة يمكن أن تعمل في مناطق اهتمامها، بدون أن يكون لتركيا الحق في إبداء الرأي أو التدخل، كما أن خشية تركيا من عدم انضمامها للاتحاد الأوروبي في أي وقت قريب جعل المفاوضات أكثر صعوبة، ومخاوف الإقصاء تلك دفعت تركيا عدة مرات إلى

(1) Ibid., p. 134.

(٢) (NID) هو اسم الوثيقة المتعلقة بمشاركة الدول الأخرى في ESDP، والتي صادق عليها المجلس الأوروبي في بروكسل في أكتوبر ٢٠٠٢، وتلك الوثيقة كانت تعتمد على توصيات المجلس الأوروبي الذي عقد في نيس في ديسمبر ٢٠٠٠، والمفاوضات اللاحقة بين تركيا والولايات المتحدة وبريطانيا، والتي أسفرت عن وثيقة أنقرة Ankara Document لعام ٢٠٠١. فوثيقة أنقرة مع تغييرين بسيطين، تم إدماجها في الإطار العام متعدد الأطراف للاتحاد الأوروبي وعرف باسم NID.

الاعتراض على أي اتفاقية يمكن أن تعطي الاتحاد الأوروبي القدرة على الوصول إلى الأصول العسكرية للناتو وقدراتها التخطيطية أيضًا. فقد منعت تركيا عقد ترتيبات بين الاتحاد الأوروبي والناتو، والمعروفة باسم برلين بلس Berlin Plus لعدة سنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٢.

ولكن موقفها ذلك كان مبنيًا على نقطة أساسية: وهي أنها ظنت أن كلاً من تركة الاتحاد الأوروبي الغربي WEU وقدراتها العسكرية الهائلة سوف تعطيها الحق في الحديث مع الاتحاد الأوروبي كند على قدم المساواة، ولكن ذلك أثبت أنه خطأ إستراتيجي، فأولاً: تركيا جادلت بأن ESDP يجب أن تعتمد على اتفاقية الاتحاد الأوروبي الغربي (فيما يتعلق بصنع القرارات والتخطيط الإستراتيجي والتنفيذ) والمكانة الخاصة التي تتمتع بها بالتبعية الدول الحليفة من الناتو من غير دول الاتحاد الأوروبي، فتركيا والأعضاء الاستشاريون الآخرون Associate Members لديهم مكانة مرموقة في WEU، وأن ذلك الموقف من المؤكد أنه أقوى من موقف الدول غير الأعضاء في حلف الناتو، والذين كانوا يحملون صفة مراقبين[1].

(١) الأعضاء الشركاء Associate Members يمكن أن يشاركوا بصورة كاملة في لقاءات المجلس الأوروبي، وفي مجموعات العمل الخاصة به وفي الجهات الفرعية، وبعضويتهم في الناتو يخول لهم أن يتم استشارتهم وإعلامهم

ولكن النقلة النوعية من WEU إلى ESDP لم تتخذها تركيا في الحسبان بصورة كاملة، وثانيًا فإن NID توضح بجلاء مجموعة شاملة من القواعد للمشاركة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في ESDP، ولكن تركيا اعتبرتها وثيقة غير مكتملة[1].

وثالثًا: أن تركيا اعتقدت أن عضويتها بالناتو تخول لها بعض الحقوق الطبيعية فيما يتعلق بمشاركتها في ESDP، وهذا أثبت أنه افتراض خاطئ مرة ثانية. فأثناء السنوات الثلاث الحاسمة بين ١٩٩٩ و٢٠٠٢، كانت تركيا هي الحليف الوحيد من غير الاتحاد الأوروبي التي شعرت بالغبن، فالتوقعات الأولى لتركيا من بروكسل كانت تبني أية بنود ضرورية تمكّن من مشاركة الحلفاء من غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عملياته (بما في ذلك الإعداد والتخطيط والسيطرة السياسية والتوجيه الإستراتيجي) إذا كانت تلك العمليات تستخدم أصول وقدرات الناتو، إذا ما عبرت تلك

بعمليات الاتحاد الأوروبي الغربي WEU المهتمون بها، وأن يشاركوا بصورة مباشرة في التخطيط والتحضير في عمليات الاتحاد الأوروبي الغربي التي يتم استخدام أصول وقدرات الناتو. ولكن بإلغاء تلك المنظمة WEU، فإن إمكانية حضور تركيا في اجتماعات مجلس الاتحاد الأوروبي لم تعد ممكنة، وقد حاولت تركيا أيضًا أن تتفاوض للحصول على مقعد على مائدة الاجتماعات الأمنية والدفاعية الأوروبية، والتي تعد بمثابة عضوية في PSC الجديدة.

(1) Interview with Turkish diplomats, Turkish mission to the EU, Brussels, April 2008.

الدول عن قلقها أن العمليات محل النظر تقع في نطاق اهتمامات أمنها القومي[1].

وكان رد الاتحاد الأوروبي هو أن تركيا يجب أن تشارك في تشكيل القرارات وإدارة العمليات فقط عندما تكون القوات التركية مشاركة، ولكن طالما أن تركيا ليست عضوًا في الاتحاد الأوروبي، فإنها لا يكون لها حق النقض Veto على إجراءات الاتحاد الأوروبي المستقلة والتي لا تتعلق بأنقرة[2].

وبالوضع في الاعتبار ذلك الموقف، فإن معارضة تركيا للقرارات المستقلة لـESDP جعلت من المستحيل التعاون بين الاتحاد الأوروبي والناتو، فقد استخدمت أنقرة عضويتها في الناتو من أجل حجب عملية برلين بلس Berlin Plus، ولكن ذلك كان سلاحًا ذا حدين لأن تركيا اوقفت خطط الاتحاد الأوروبي لشن عمليات عسكرية قبل أن يجهز الاتحاد الأوروبي لفعل ذلك بصفة مستقلة، كما أنها بذلك أعطت للاتحاد الأوروبي حافزًا لاتخاذ خطوة تجاه الاستقلالية التامة عن الناتو[3].

(1) Omur Oymen, 'The Place of Turkey in European Security and Defence Identity', in Çigdem Nas and Muzaffer Dartan, The European Union Enlargement Process and Turkey (Istanbul: Marmara University European Community Institute, 2002).
(2) Charles Grant, 'A European View of ESDP', IISS/CEPS European Security Forum, 10 September 2001, p 2.
(3) Jolyon Howorth, 'Saint Malo Plus Five: An Interim Assessment of the ESDP', Notre Europe Policy Papers, no. 7, November 2003, p. 9.

وهذا الرفض الرسمي من تركيا فعليًا أدى إلى تأخير انطلاق أية عمليات عسكرية أوروبية بدعم الناتو، بالرغم من أن ذلك لم يمنع الاتحاد الأوروبي من البدء في بناء هيكلية وقدرات ESDP. وجاءت الانطلاقة الأخيرة في نهاية عام ٢٠٠١ في سياق تحول مهم في العلاقة بين تركيا والمؤسسات الأوروبية، فقد تم أخيرًا العثور على حل، ولكن ليس قبل عرض وثيقة أمريكية بريطانية تركية مشتركة، عرفت باسم وثيقة أنقرة Ankara Document والتي وعدت بأن أي قوة تابعة لـESDP لن يتم نشرها مطلقًا في شرق المتوسط"[1].

فتلك الوثيقة أكدت على أنه وبصرف النظر عن نوع الأزمة، فإن ESDP لن يتم توجيهها مطلقًا ضد أي حليف وسوف تحترم دائمًا تعهدات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تجاه أعضاء الناتو"[2]. ولكن الوثيقة احتوت على بند عكسي (أي أنه إذا كانت أي دولة عضو بالاتحاد الأوروبي مهتمة بقضية ما، فإنه لا يمكن استخدام أصول الناتو أيضًا)، ويعتقد أنها وفرت لتركيا الضمانات التي طلبتها فيما يتعلق بـESDP ولتهدئة مخاوف أنقرة فيما يتعلق بعمليات القوات الأوروبية داخل المناطق الحيوية للمصالح القومية التركية"[3].

(1) Turkey and the ESDP: Anatomy of an Uncomfortable Relationship, Miguel Medina Abellan, PhD candidate, University of Cambridge, UK, CFSP Forum, vol. 6, no. 4, p. 9 - 13, July 2008.
(2) Jean Yves Haine, 'ESDP: An Overview', EU Institute for Security Studies, Paris, 2004, p 3.
(3) Harry Dinella, 'The Growing Influence of Brussels on Turkish Policy',

وطبقًا للترتيبات الجديدة، فإن قبرص ظلت خارج منطقة مسؤولية ESDP، بينما استخدمت تركيا الفيتو ضد وصول الاتحاد الأوروبي إلى أصول الناتو. وفي المجمل، بدت تلك الوثيقة أنها أساس فعال لحل نهائي بين الجانبين. ولكن ظلت بعض المناطق الرمادية، خاصة تفسير «القرب الجغرافي» والحدود بين السيطرة السياسية والعسكرية على عملية ما. وعملية التفاوض تلك التي استمرت لعامين أوضحت العلاقة بين خطط الاتحاد الأوروبي وبين حل مشكلة تقسيم قبرص والقضاء على العقبة الأخيرة لتطوير ESDP"[١].

فاتفاقية Berlin Plus لم تكن ممكنة إلا بعد اتخاذ تنازلات متبادلة لتركيا (قمة كوبنهاجن في ديسمبر ٢٠٠٢ فتحت الطريق لمفاوضات انضمام تركيا قبل ثلاثة أيام من الإعلان عن الشراكة الإستراتيجية بين الناتو والاتحاد الأوروبي) وفقط بعد أن تم التصديق على وثيقة أنقرة من الاتحاد الأوروبي في المجلس الأوروبي في بروكسل في أكتوبر ٢٠٠٢، عندما أدرجت بريطانيا النص في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي[٢].

Woodrow Wilson International Center, Documents and Papers, February 2002, p. 2.

(1) Thanos Dokos, ;'Turkey and ESDP. Seminar Report', SIPRI, International Conference, 20 September 2004, p. 5.

(2) Interview with a retired Turkish Admiral, who negotiated the Ankara Document on behalf of the Turkish Government, Ankara, May 2008.

وإنهاء تجميد اتفاقية برلين بلس فتح الطريق لإطلاق العمليات العسكرية لـESDP في عام ٢٠٠٣، وفي ٣١ مارس ٢٠٠٣ في عملية كونكورديا Concordia بقيادة الاتحاد الأوروبي والتي تقلدت فيها مهام قيادة عمليات الناتو، وعملية توافق الحلفاء Operation Allied Harmony في مقدونيا.

ثالثًا: مطالب تركيا فيما يتعلق بـ ESDP وموقف الاتحاد الأوروبي:

رغبت تركيا في مشاركة كاملة ومساوية في عملية صنع القرار في العمليات التي يقودها الاتحاد الأوروبي وفي استخدام أصول الناتو بصفة عامة[1]، فقد كانت تركيا قلقة من البداية بشأن سؤال مهم حول ESDP: كيف يمكن للأطراف من غير الاتحاد الأوروبي أن تشارك في مثل ذلك المشروع؟ فمن جانبه قدم الاتحاد الأوروبي لتركيا مشاركة كاملة في عملية تشكيل القرارات وفي التخطيط العملياتي، أي الإدارة اليومية للعمليات التي يقودها الاتحاد الأوروبي. فقد رغب الاتحاد الأوروبي أن يدخل في استشارات جدية مع تركيا بالتماشي مع اتفاقية برلين بلس. وبخاصة، فقد فرق الاتحاد الأوروبي بين العمليات التي تستخدم أصول الناتو،

(1) Elif Özkaragöz, 'Turkey's Role in the Foreign and Security Policy of the EU', in TURKSAM, Turkish Centre for International Relations & Strategic Analysis, 7 March 2005.

والتي يمكن للأعضاء من غير الاتحاد الأوروبي من حلف الناتو أن يشاركو بصفة تلقائية في عمليات النقاشات التحضيرية «إذا رغبوا في ذلك»، وبين عمليات الاتحاد الأوروبي وحده عندما تكون الدعوة إلى المشاركة يحددها مجلس الوزراء الأوروبي Council of Ministers في كل حالة على حدة.

كما أن الاتحاد الأوروبي كان راغبًا أيضًا في مشاركة تركيا في مرحلة التخطيط العملياتي، بشرط أن تخصص قواتها للاتحاد الأوروبي. ولكن تركيا بصفتها ليست عضوًا بالاتحاد الأوروبي، فلم يتم عرض المشاركة عليها في عملية صنع القرار. فلا تملك تركيا قولاً في العمليات المفصلية المهمة والتي يقرر فيها المجلس أين ومتى وكيف يتدخل[1].

وتوفر لجنة المساهمين The Committee of Contributors، من خلال لقاءاتها النصف شهرية، الوسيلة السياسية التي يتم إعلام الأطراف الثالثة من الدول المساهمة بشأن ESDP، وهنا تركيا يتم دعوتها وتخول بالمشاركة وأن يكون لها كلمتها كما تريد، ولكن تركيا لا تعتبر تلك اللجنة على أنها الإطار المناسب للمناقشات السياسية والإستراتيجية المتعلقة بـESDP، بسبب اختلافها في تفسير NID[2]،

(1) Tocci, op.cit., p. 5.
(2) Interview at the Turkish Ministry of Foreign Affairs, Ankara, June 2008.

وبالتبعية، لا تلعب دورًا نشطًا أثناء اللقاءات[1].

والمسار الرسمي لتركيا في علاقاتها بـESDP تعتمد على ثلاثة مبادئ أساسية:

1) تركة WEU (والمكانة التي تتمتع بها الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ولكن أعضاء في الناتو).

2) توصيات قمة واشنطن (فيما يتعلق بمشاركة طرف ثالث في ESDP).

3) قضية قبرص (والتي تعد على قائمة مخاوف تركيا فيما يتعلق بـ ESDP).

وهذا المسار يتم ترجمته سياسيًا في حجب أي تعاون بين الناتو والاتحاد الأوروبي، ولكن إلى حد ما يعد إجراءً تكتيكيًا لوضع تفضيلات سياساتها الخارجية الحقيقية على المائدة: فهي لا تعتبر ESDP مشروعًا ذا صلة وترغب في المشاركة فيه طالما أنه لا يؤثر على «القضايا الأمنية المهمة»[2].

ولكن على النقيض فإن الاتحاد الأوروبي يعترف بمشاركة تركيا

(1) Interview with a Council General Secretariat official, Brussels, April 2008.
(2) Interview with a Foreign Policy Adviser to Recep Erdogan, Turkish Prime Minister, Ankara, June 2008.

في ESDP لأسباب براجماتية وسياسية؛ من إحداها قدرات تركيا العسكرية ومساهمتها في مهام ESDP والتي تخدم بعض التحديات التي تواجه قدرات الاتحاد الأوروبي، كما كان الحال في مشاركة تركيا في جمهورية الكونجو الديموقراطية، حيث قامت طائرات C130 التركية وطاقمها بالمساعدة في التغلب على بعض مصاعب النقل الإستراتيجي لتلك المهمة؛ ولتحسين شرعية الاتحاد الأوروبي في بعض السيناريوهات الأخرى، مثل مشاركته في البلقان، بالوضع في الاعتبار العلاقات التاريخية لتركيا مع معظم دول تلك المنطقة. وعلى الجانب الآخر، فإن مشاركة تركيا في ESDP من المفترض أن يجعل أنقرة تشعر أنها «جزء من العائلة الأوروبية»، إلا أن ذلك لن يتحقق بصورة فعلية طالما استمر صد تركيا عن دخولها للاتحاد الأوروبي"[1].

رابعًا: الموقف الراهن للعلاقات الأمنية التركية الأوروبية:

بالرغم من أن إنهاء الفيتو التركي جعل من اتفاقية برلين بلس ممكنة، إلا أن مشكلة قبرص لا تزال مستمرة وذلك الصراع الثنائي لا يزال يؤثر على التعاون بين الناتو والاتحاد الأوروبي، على كل من المستوى السياسي – فلا تستطيع أي من المنظمتين الجلوس معًا"[2] –،

(1) Interview with a Commission official, Brussels, April 2008.

(٢) Interview with a NATO diplomat, Brussels, April 2008.

وعلى مسرح العمليات، كانت كوسوفو وأفغانستان المثالين الأبرز، فتركيا تدافع عما تراه مصالح شرعية لها، وتقول إن «الاتحاد الأوروبي خرق وعوده»[1] ويجب أن يتم مواجهة ذلك ليس فقط بوقف بعض العمليات، ولكن أيضًا فيما يتعلق بالشراكة الإستراتيجية برمتها بين الاتحاد الأوروبي والناتو.

والآن فإن تعاون الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلنطي مقصور على العمليات من نوع برلين بلس، بالوضع في الاعتبار أن تركيا لا تسمح سوى بتعاون الاتحاد الأوروبي والناتو في هذا الموضوع وترفض السماح للدول غير الأعضاء في الناتو والذين لم يعقدوا اتفاقات أمنية مع الناتو و/ أو ليسوا أعضاء في برنامج الشراكة من أجل السلام Partnership for Peace programme (بعبارة أخرى قبرص) للوصول إلى المعلومات السرية[2].

لذا فإن تعاون الاتحاد الأوروبي والناتو في سياسات مكافحة الإرهاب أو أسلحة الدمار الشامل بالتالي باتت مستحيلة. ولكن على الجانب الإيجابي، يجب أن نذكر أن واحدة من أهم أدوات إنشاء الثقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا كانت مشاركة أنقرة في مهام ESDP حتى الآن، وبخاصة في البلقان؛ فقد شاركت تركيا في ست

(1) Interview with a retired Turkish Diplomat, Istanbul, May 2008.
(2) Interview with an official at the Greek Mission to the EU, Brussels, April 2008.

عمليات قام بها الاتحاد الأوروبي، سواء تحت اتفاقية برلين بلس أو بصورة مستقلة. وفي الحقيقة ساهمت تركيا في العديد من العمليات بصورة أكبر من معظم شركائها من الاتحاد الأوروبي، فبالإضافة إلى عمليات ESDP، فإن تركيا أعلنت أنها سوف تقدم مساهمات مهمة لتحسين قدرات الاتحاد الأوروبي تحت الهدف الرئيسي لعام ٢٠١٠ Headline Goal ٢٠١٠، وهدفت إلى تقديم كل من القوات والقدرات إلى المجموعة القتالية التي تقودها إيطاليا والتي كلفت بمهام الاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام ٢٠١٠.

خامسًا: مستقبل العلاقات الأمنية التركية الأوروبية:

في إطار إعادة النظر في العلاقة بين الناتو والاتحاد الأوروبي، تبرز تركيا كلاعب حاسم في تلك القضية؛ فتركيا عضو بالتحالف الأطلنطي منذ عام ١٩٥٢، ومرشحة رسمية لعضوية الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٩، ودولة مشاركة فعليًا في ست من العمليات العسكرية لـESDP، وبأصول وقدرات عسكرية كبرى، إلا أن تركيا لا تزال تمثل تحديًا لـESDP[1]؛ فعملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ومشاركتها في ESDP تركت تركيا في ورطة بشأن كيفية

(1) Jolyon Howorth, Security and Defence Policy in the European Union (Houndmills: Palgrave Macmillan, 2007), p 161.

التوفيق ما بين التحديات السياسية الخارجية والداخلية[1]. فقد أظهرت تركيا رغبتها لفرض قيود على التعاون بين الناتو والاتحاد الأوروبي عندما تعتقد أن مصالحها في خطر[2].

من ذلك العرض الأخير للعلاقات الأمنية بين تركيا والاتحاد الأوروبي، يتضح أن الأمن الأوروبي تحول في العقدين الماضيين بعيدًا عن تركيا، ويهدف إلى صك سياسته الدفاعية والأمنية وفي سياسته الخارجية باستقلالية عن الناتو، والذي تركيا تعد عضوًا فاعلاً وأساسيًا به، لذلك فإن معضلة اليونان وقبرص ستظل ملازمة للقضايا الأمنية في العلاقات التركية الأوروبية، لاسيما مع الرفض الأوروبي المتكرر لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وميل أوروبا باتجاه القضيتين اليونانية والقبرصية على حساب ما تراه تركيا مصالحها القومية، كما أن تركيا تعتقد أن عضويتها بالناتو وقدراتها العسكرية الكبرى تعني تلقائيًا حقوقًا متساوية مع أعضاء الاتحاد الأوروبي، وهذا افتراض مبدئي خاطئ، بالوضع في الاعتبار أن الرؤى التركية والأوروبية متعارضتان بالأساس في أهم القضايا

(1) Gülnuer Aybet, 'Turkey and the EU After the First year of Negotiations: Reconciling Internal and External Policy Challenges', SecurityDialogue, 37, 2006, p. 529.
(2) Morton Abramowitz and Richard Burt (co chairs), 'Turkey on the threshold: Europe's Decision and US Interests', Atlantic Council of the United States, Policy Paper, August 2004, p. 18.

الأمنية في العلاقات التركية الأوروبية، وهما القضيتان القبرصية واليونانية، بالإضافة إلى المصالح المرتبطة بهما من حقول الغاز شرق المتوسط، وكذلك الرؤى المختلفة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والعلاقات مع إسرائيل، فـESDP في النهاية تعد جزءًا واحدًا فقط من الصورة الكاملة للعلاقات الأوروبية التركية، ولا نستطيع أن نفهم تلك العلاقة بدون النظر المتعمق للصراع الثنائي مع قبرص، وبين عملية تجميد المفاوضات، وبين المسار الذي سوف تسير فيه تركيا في سياستها الخارجية وفي نفوذها المتنامي وإلى الهوية القومية لتركيا، وبعض الأحداث الموازية أيضًا: مثل رئاسة فرنسا وقبرص للاتحاد الأوروبي وتداعيات ذلك على المصالح التركية.

الفصل الثالث:

أثر القضايا الأمنية بين تركيا وأوروبا على شرق المتوسط

تلك القضايا الأمنية التي سبق الإشارة لها من المؤكد أنها ستكون لها تداعيات على تشكيل البيئة الأمنية شرق المتوسط؛ فمع تصاعد وتيرة الصراع على اكتشافات الغاز وعلى ترسيم الحدود البحرية ومع الدور الذي تريد أوروبا لعبه بسياستها الخارجية في الإقليم وكذلك وجود محفزات للصراع في الشرق الأوسط مثل القضيتين الفلسطينية والقبرصية، فإن ذلك من المتوقع أن يكون له تداعيات كبرى على المنطقة محل الدراسة، ومن ثم على إقليم الشرق الأوسط بكامله.

وقد منح النمو الاقتصادي تركيا دورًا متميزًا في صدارة اقتصاديات العالم، فأصبحت في المرتبة السادسة عشرة وانضمت كذلك إلى مجموعة العشرين، وتهدف إلى أن تكون واحدة من أكبر عشرة اقتصادات في العالم في العقد القادم مع الاحتفال بمائة عام على الجمهورية في عام ٢٠٢٣، وهو ما صرح به رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في المؤتمر العام الرابع لحزب العدالة والتنمية الحاكم[1]، ولأول مرة منذ انهيار الخلافة العثمانية يصبح مستوى دخل المواطن التركي مشابهًا لمستوى دخل المواطنين في دول الاتحاد الأوروبي[2].

(1) Erdogan's Grand Vision: Rise and Decline, Hillel Fradkin and Lewis Libby, World Affairs Journal, MARCH/APRIL 2013, on this link: http://www.worldaffairsjournal.org/article/erdogan%E2%80%99s-grand-vision-rise-and-decline

(2) Turkey Rising? (Part 1), Soner Cagaptay, Washington Institute, March 4, 2013, on this link: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/turkey-rising

وعلى الجانب الآخر فإن الصد الأوروبي لتركيا وعدم قبولها للانضمام للاتحاد سيمثل محفزًا جديدًا للصراع في منطقة شرق المتوسط؛ حيث صرح أردوغان أن «الاتحاد الأوروبي سيخسر تركيا إذا لم يقبل بانضمامها قبل ٢٠٢٣»[1].

وفي هذا الفصل نحاول أن نرصد أثر القضايا الأمنية في شرق المتوسط على العلاقات التركية الأوروبية، وأثر الصعود التركي على العلاقة بين الجانبين في ظل وجود محفزات للصراع تتمثل في تلك القضايا الأمنية، وكذلك في ظل محاولة أوروبا صك سياسة خارجية ودفاعية خاصة بها خارج إطار الناتو وسنحاول رصد المستقبل الأمني والاقتصادي لأوروبا وكذلك محفزات الصراع في شرق المتوسط وتداعياته الإقليمية.

(1) "EU will lose Turkey if it hasn't joined by 2023, Erdogan Says", Reuters, Oct 30, 2012, on this link: http://uk.reuters.com/article/2012/10/30/uk-germany-turkey-idUKBRE89T1TE20121030

المبحث الأول:

أثر تنامي الدور التركي على منطقة شرق المتوسط

سبق أن أشرنا في المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذه الدراسة إلى الصعود التركي ومقوماته، وطموحات تركيا في أن تتحول إلى دولة مركز بحسب أدبيات مهندس سياستها الخارجية أحمد داود أوغلو في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، وكذلك تنبأ المحلل الإستراتيجي جورج فريدمان بأن تصبح تركيا إمبراطورية عظمى في عام ٢٠٥٠ مسيطرة على مناطق شاسعة من العالم الإسلامي[1]، إلا أنها تظل في المرحلة الراهنة تعرف بأنها من «القوى المتوسطة» Middle Powers على الساحة الدولية، فالقوى المتوسطة هي تلك الدول التي تستطيع أن تنتج سياسة خارجية نشطة وفعالة لا تكون فيها هدفًا للسياسات الدولية للقوى الكبرى، ولكنها في بعض الأحيان تنجح أيضًا في أن تصبح فاعلة في السياسات الدولية، فالسير على خطى القوى الدولية يجعل الدول جزءًا من الرؤية العالمية للقوى الكبرى، وليس لرؤيتها الخاصة، ولذلك فإن القوى المتوسطة لا تربط مصيرها بالقوى الدولية. ولكنها تصوغ

(1) George Friedman, The Next 100 Years: A Forecast for the 21st Century, Doubleday (January 27, 2009) p: 203.

إستراتيجياتها الخاصة والتي يمكن أن تفتح لها مجالًا المناورة(١).

والقوى المتوسطة هي تلك القوى التي تتمتع بالحجم والموارد المادية والرغبة والقدرة على تحمل المسؤولية، كما أن نفوذها واستقرارها يكونان قريبين من نظيرتها من القوى العظمى(٢)، بينما تميل نخبة منظري السياسة الخارجية التركية في حقبة العدالة والتنمية إلى تعريف تركيا على أنها دولة مركزية، بقدراتها ورغبتها في التحرك باستقلالية عن جيرانها وحتى عن اللاعبين الآخرين على الساحة الدولية(٣).

وهناك وجهتا نظر تتعلق بمستقبل الصعود التركي؛ إحداها أن الصعود التركي هو صعود «تجـاري»(٤) ولكنه سيتحول في يوم ما إلى استخدام القوة الصلبة وربما يؤدي ذلك إلى الاصطدام بالقوى الإقليمية لاسيما بإسرائيل، وأنها تريد تصفير مشكلاتها لكي تنفتح على الأسواق في مناطق نفوذها القديمة كمقدمة لأن تستعيد ذلك النفوذ وأن تصبح قائدة للعالم الإسلامي(٥)، وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن

(1) Larson, D. W. and Shevchenko, A., (2010). Status Seekers: Chinese and Russian Responses to U.S. Primacy. International Security, Spring, 34(4), 63-95.
(2) Robert O. Keohane, "After Hegemony: Cooperation and Discard in the World Political Economy", Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1984, p. 15.
(3) Davutoğlu, A., (2008). «Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007". Insight Turkey, 10(1), 77-96.
(4) Kemal Kirişci, "The transformation of Turkish foreign policy: The rise of the trading state", New Perspectives on Turkey, no. 40 (2009): 29-57.
(5) George Friedman, The Next 100 Years: A Forecast for the 21st Century, Doubleday (January 27, 2009) p: 203.

تركيا لن تستطيع التصرف بمفردها خارج إطار الناتو وستلتزم دومًا بإطار التحالف الجماعي لحلف شمال الأطلسي[1]، ولذلك ستظل دومًا دولة متوسطة قوة ولن ترتقي أبدًا إلى مرتبة الدول الكبرى.

لذلك فإن استمرار صعود المنحنى الإقليمي لتركيا ومحاولاتها لأن تصبح دولة مركز وصاحبة مبادرات وليس رد فعل، طبقًا لأحمد داود أوغلو[2]، وتصاعد التوتر بينها وبين إسرائيل بسبب محفزات للصراع مثل عدوان إسرائيلي على غزة أو الاستيلاء على غاز القبارصة الأتراك قد تؤدي مجتمعة إلى إعادة تشكيل منظومة التحالفات بمنطقة شرق المتوسط، بل إن الفكر الإستراتيجي الغربي بات يتشكك في نوايا تركيا بعد تقاربها مع إيران، والسودان في عهد البشير، والنظام المصري في عهد الدكتور مرسي، في مقابل مواجهته المتصاعدة مع إسرائيل[3].

وينطلق الدور التركي في محيطه بالأساس من عدم التصادم مع

(1) YUSUF IBRAHIM GAMAWA, "TURKEY ANDNATO: HARD POWER", YILDRIM BEYAZIT UNIVERSITY, INSTITUTE OF INTERNATIONAL RELATIONS, NOVEMBER 2012, p. 14.

(٢) محمد نور الدين، (حوار أحمد دواود أوغلو: الإستراتيجية التركية الجديدة)، شؤون الأوسط، عدد ١١٦، ٢٠٠٤، ص ص: ١٤٩ - ١٥١.

(3) EuroMeSCo Paper 3: What next in Turkish-Israeli Relations?, Written by Lucia Najslová, Gershon Baskin, July 2011, on: http://www.euromesco.net/index.php?option=com_content&view=article&id=1239%3Apapersiemed3-what-next-in-turkish-israeli-relations&catid=61%3Aeuromesco-papers&Itemid=48&lang=en

القوى الإقليمية والدولية، بل وتصفير المشكلات مع دول الجوار، بالإضافة إلى حرص حكومة العدالة والتنمية على نفي أي طابع استعلائي في تعاملها مع دول المنطقة؛ حيث إن «تركيا تتحدث من الداخل، كدولة من دول الشرق الأوسط، وليس كأخ أكبر مسؤول عنهم، ولا تتحدث بلهجة فوقية نابعة من النزعة العثمانية» على حد تعبير أحمد داود أوغلو، إلا أن ذلك لا ينفي أهمية دور تركيا، وهو ما يقتضي توسيع نطاق نفوذها بالمنطقة وزيادة استقلاليتها عن القوى الكبرى»[1].

ومع الطفرة الاقتصادية التي حققها حزب العدالة والتنمية في سنواته العشر التي تقلد فيها السلطة، بدأت تركيا تبحث عن دور أكبر في محيطها الإقليمي، وتتجسد نوايا الدور التركي في تصريحات وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، التي قال فيها فور تقلده لمنصبه إن «تركيا لديها الآن رؤية سياسة خارجية قوية نحو الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز». وأضاف أنه «يجب أن تتولى دور بلد يرسي النظام في كل تلك المناطق». وأن «تركيا لم تعد البلد الذي تصدر عنه ردود أفعال إزاء الأزمات وإنما يتابع الأزمات قبل

(١) محمد نور الدين، (حوار أحمد دواود أوغلو: الإستراتيجية التركية الجديدة)، شؤون الأوسط، عدد ١١٦، ٢٠٠٤، ص ص: ١٤٩ - ١٥١.

ظهورها ويتدخل في الأزمات بفاعلية ويعطي شكلاً لنظام المنطقة المحيطة به»[1]، مما يفيد بالرغبة التركية بأن تلعب دورًا محوريًا في سياسات المنطقة.

ولكن تلك الطموحات التركية اصطدمت بالتغيرات التي أفرزها الربيع العربي الذي اندلع في أواخر ٢٠١٠ وأوائل ٢٠١١، وأدى إلى تغير البيئة الأمنية التي كانت تفضلها تركيا بلا مشكلات (صفر مشكلات) من أجل التمدد في مناطق نفوذها الإقليمي السابقة، أو ما يوصف بأنه «الساحة الخلفية للإمبراطورية العثمانية» في القوقاز والبلقان والشام وآسيا الوسطى. ولكن تحولت المنطقة الممتدة من العراق وحتى ليبيا إلى قلاقل واضطرابات جعلت النفوذ التركي يتراجع بشدة، لاسيما بعد الإطاحة بنظام الدكتور محمد مرسي في مصر، والذي كان قد حقق تقاربًا ملحوظًا مع أنقرة فور تسلمه الحكم في البلاد، وعقد عدة صفقات تجارية ومناورات عسكرية مشتركة عرفت باسم «بحر الصداقة»[2].

بالإضافة إلى اندلاع حرب أهلية في الدولة السورية التي عقدت

(١) الشرق الأوسط اللندنية، بعد يوم من تولي أوغلو منصب وزير الخارجية، في ٣/ ٥/ ٢٠٠٩، العدد: ١١١١٤، على الرابط التالي:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=517589&issueno=11114

(٢) العلاقات المصرية التركية، الهيئة العامة للاستعلامات التابعة للمخابرات المصرية، على الرابط التالي: http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=2335.

معها اتفاقات موسعة وصلت إلى ٥١ اتفاقية ثنائية في مختلف المجالات من بينها اتفاقيات تعاون في مجالات البحث العلمي وإحداث برامج علمية مشتركة والاعتراف المتبادل بالشهادات العلمية بين جامعات البلدين وإحداث أقسام للغة العربية في الجامعات التركية وأقسام للغة التركية في الجامعات السورية[١]، ولكن تحول الساحة السورية إلى حلبة صراع إقليمية وحرب مذهبية بالوكالة أدى إلى تقويض النفوذ التركي في المنطقة، بل أدى إلى تداعيات سلبية على الداخل التركي ذاته بتصدير مشكلات لاجئين وتفجيرات في الداخل التركي مثل انفجار مدينة ريحانلي الذي راح ضحيته ٤١ تركيًا[٢].

أبعاد الدور التركي:

من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور واحد فى آن واحد، بل إن هذا هو الوضع الأكثر شيوعًا[٣]، وواقعيًا فإن الدور التركي تقلب مؤخرًا بين عدة أدوار؛ فبعض الأنظمة تتهم النوايا التركية بأنها تلعب دور «المتطلع إلى الهيمنة»، وإنتاج ما سمي بـ«العثمانية

---

(١) سيريا نيوز ٣/ ٢/ ٢٠٠٩.

(٢) بي بي سي العربية، ١١ مايو ٢٠١٣، على الرابط التالى:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/05/130511_turkey_explosions_border.shtml

(٣) د. محمد السيد سليم، «تحليل السياسة الخارجية»، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص: ٥٠.

الجديدة»، لذلك ترى الدور التركي تهديدًا لنفوذها وأنها تلعب في الوقت ذاته دور «النموذج» للإسلام السياسي، في حين أن الدور المعلن للدولة التركية هو «قائد التكامل الإقليمي» بكل ما تحمله أدبيات أحمد داود أوغلو، والتي يمكن وصفها كذلك بـ«صانع السلام» في مرحلة ما قبل العدوان على غزة في أواخر عام ٢٠٠٨، عندما كانت تركيا تقود المبادرات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني من جهة، والإسرائيلي والسوري من جهة أخرى؛ لكن ما وصفه أردوغان بالخيانة من الجانب الإسرائيلي بشن العدوان في أوج الوساطة التركية وعدم إبلاغ أنقرة بالنوايا الإسرائيلية، بالإضافة إلى الانفصام مع نظام الأسد، أنهى فعليًا دور صانع السلام.

كما أن دور «قائد التكامل الإقليمي» قد تعرض لضربة مع سقوط نظام الدكتور مرسي في مصر؛ فرهان العدالة والتنمية كان على صعود ما يسمى بـ«الإسلام السياسي»، وأن مصر وتركيا بحاجة إلى بعضهما البعض أكثر من أي وقت مضى، وذلك بسبب التحديات الإسرائيلية في المنطقة وقضايا كثيرة أخرى[1]، بالإضافة

(1) ABDULLAH BOZKURT, «Egypt and Turkey need each other more than ever", Today's Zaman, 12 July 2013, on this link: http://www.todayszaman.com/columnists/abdullah-bozkurt-320747-egypt-and-turkey-need-each-other-more-than-ever.html

إلى حاجة نظام العدالة والتنمية إلى ظهير سياسي مشابه لأيدلوجيته في المنطقة من أجل تدعيم نموذجه ونموذج الإسلام السياسي بصورة عامة.

فبالرغم من الترحيب الأولي من شعوب وحكومات المنطقة لعودة الاهتمام التركي بالشرق الأوسط، وعقد عدة اتفاقات أمنية واقتصادية وتجارية بين معظم الدول العربية تقريبًا (بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي)، إلا أن الهوة اتسعت بين الأنظمة العربية وكذلك الشعوب وبين تركيا لاسيما بعد الربيع العربي وتحديدًا بعد أحداث ميدان تقسيم[1]، ثم وقوف أردوجان ضد ما جرى في مصر في الثالث من يوليو ووصفه بأنه انقلاب، مما أزعج الدول العربية الداعمة لنظام الثالث من يوليو في مصر، وهو ما أنهى شهر العسل التركي الخليجي بصفة خاصة؛ وجمدت الإمارات صفقات تجارية مع الجانب التركي ومشروعات كهربائية بقيمة ١٢ مليار دولار، في حين أشارت مصادر إلى أن التوتر بين تركيا وبعض دول الخليج أحد الأسباب المحتملة التي قد تدفع إلى إلغاء المشروع، فقد ثارت حفيظة بعض الدول الخليجية بسبب انتقاد رئيس الوزراء التركي

(١) تراجع شعبية اردوغان في الشارع العربي بعد احتجاجات تقسيم، رويترز العربية في ١٣ يونيو ٢٠١٣، على الرابط التالي:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2T6B20130613

رجب طيب أردوغان للإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي.

ومن ضمن الأدوار التركية أيضًا لنظام حزب العدالة والتنمية هو دور «المدافع عن الأيدلوجية» والذي يمثله هنا الإسلام السياسي الذي يستقي منظومته القيمية من الخلفية الحضارية الإسلامية، وكتابات أوغلو مهندس السياسة الخارجية التركية ومنظّر الرؤية الإستراتيجية للحزب تعقد تصالحًا مع الإرث العثماني والدولة التركية القومية مع العالم الإسلامي؛ فنظام أردوغان ينتمي للحركة الإسلامية التي تقوم على محاور السياسة والعمل الخيري والتصوف، والتي أعمدتها نجم الدين أربكان وفتح الله جولن وسعيد النورسي على الترتيب، هذا مع تصالح النظام مع العلمانية والديموقراطية وقيم الليبرالية الحديثة، وهذا الدور أيضًا يزعج القوى الإقليمية خشية من تصدير هذا النموذج، والذي يصطدم مع القوى الإقليمية التقليدية في المنطقة بما في ذلك إيران التي ترى تركيا السنية تهديدًا لطموحاتها الإقليمية بتصدير مذهبها وثورتها اللذين ينطلقان من خلفية شيعية للحضارة الفارسية.

لذلك فإن البيئة الإستراتيجية لتركيا ومجالها الحيوي قد تحول نتيجة عدة متغيرات داخلية وإقليمية، أهمها:

١) إغلاق حدودها مع أرمينيا بعد أزمة إقليم ناجورنو كاراباخ

الأذربيجاني وخلفيات مذابح الأرمن التي أعيد إحياؤها على أيدي فرنسا والولايات المتحدة، وذلك مثل انحسارًا لمبدأ تصفير المشكلات مع الجيران بعدما مدت تركيا يدها لأرمينيا.

٢) اندلاع الثورة السورية وإحراق الأرض أمام النفوذ التركي ووضع عراقيل أمام انفتاحها على المنطقة وممارسة أدوارها النشطة المختلفة.

٣) الإطاحة بنظام د. مرسي في مصر، والذي أدى إلى تقويض النفوذ التركي الذي أراد الالتحام مع الدولة المصرية وتكوين محور تركي مصري قوي سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا.

٤) الأزمة التركية الخليجية، التي كانت تحت الرماد بسبب المخاوف من تصدير النموذج التركي إلى المنطقة، لتصل إلى حالة الاشتعال فور ما حدث في مصر في الثالث من يوليو ٢٠١٣، وتضارب الرؤى الخليجية التركية بشأنه.

٥) احتمالية دخول السعودية كلاعب نشط في سياسات المنطقة بسياسات تعتمد على المبادرة لا على رد الفعل، وذلك ردًا على التقارب الأمريكي الإيراني المحتمل، وتعالي الأصوات التي تنادي بأن تقود السعودية السياسات الإقليمية وكأن

واشنطن غير موجودة، وهو ما قد يزيد من وتيرة الصراع مع تركيا على النفوذ الإقليمي.

٦) التحديات الداخلية التي تمثلت في قيام تظاهرات كبيرة في مختلف المناطق التركية على خلفية بعض المشاريع التي كان أردوغان ينوي تنفيذها في ساحة «تقسيم» وسط إسطنبول وكذلك مسألة خلافة أردوجان في منصب رئاسة الوزراء أو تعديل الدستور لتقلده منصب الرئيس وهو ما يعني قيادته مدى الحياة لتركيا، مما أثار المعارضة ضده بحجة نيته للتحول إلى ديكتاتور.

٧) ازديـاد حجم التوتر بين أنقرة وبغداد وما كان له من انعكاسات سلبية على الاقتصاد التركي وتجارته الخارجية.

٨) تحرك أكراد سورية لإنشاء حكم ذاتي وما له من تأثير في مستقبل الأكراد في تركيا.

٩) علاقة حذرة بين تركيا من جهة وروسيا وإيران من جهة أخرى على خلفية الملف السوري[١].

كما أن ذلك الدور المتصاعد لتركيا إقليميًا أزعج القوى في المنطقة التي تتعارض مصالحها مع ذلك الدور الجديد للدولة التركية أو

---

(١) د. صالح بكر الطيار، «تركيا باتت في حاجة إلى رؤى جديدة»، جريدة «الاقتصادية» السعودية، ١٣ سبتمبر ٢٠١٣، على الرابط التالي:
http://www.aleqt.com/2013/09/13/article_785347.html

أدوارها، لاسيما بعد تقاربها مع إيران والنظام المصري في عهد مرسي، واتجاهها للترويج لأيدلوجيات الإسلام السياسي، بالإضافة إلى تورطها في الصراع السوري ودعم الفصائل الإسلامية المسلحة هناك، مما اعتبر أن سياسة تركيا الخارجية أصبحت أكثر ابتعادًا عن الولايات المتحدة وإسرائيل منذ وصول العدالة والتنمية إلى الحكم في البلاد، بالرغم من أنها لم تلق نجاحًا حتى الآن[1].

ونظرًا لكل تلك التحديات، فإن تركيا قد تقوم بإعادة ترتيب كاملة لسياساتها الخارجية في المنطقة، وتحول في طبيعة الدور التركي الذي أصبح في مفترق طرق: إما أن يستكمل ما بدأه من نفوذ إقليمي وهنا قد يتحتم عليه استخدام قوته الصلبة وممارسة نفوذ أكبر سواء في سوريا أو فلسطين أو النزاع القبرصي أو غيره من النزاعات، أو الانكفاء على ذاته ليتحول إلى إعادة ترتيب البيت الداخلي والنظر في الأولويات والاهتمام بتطوير القوة الشاملة للدولة التركية بالاتجاه إلى التصنيع العسكري ليصبح بمثابة منصة قفز لمرحلة قادمة، بالإضافة إلى إعادة النظر في خريطة تحالفاته الإقليمية مع كل من إيران وإسرائيل ومصر وغيرها من الدول في الإقليم.

(1) Turkey's foreign policy moves away from the US and Israel have not met with success, Kostas Ifantis, London School of Economics, August 1st, 2013, on: http://blogs.lse.ac.uk/europpblog/2013/08/01/turkey-foreign-policy-us-israel/

المبحث الثاني:

دوافع وأسباب الصراع شرق المتوسط

هناك العديد من محفزات الصراع في منطقة شرق المتوسط، تتعلق بصورة مباشرة بالقضايا الأمنية محل الدراسة، وهي القضية الفلسطينية والقضية القبرصية والنزاع حول اكتشافات الغاز شرق المتوسط، في ظل تغيرات مهمة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز الصراعات الكامنة والقضايا الأمنية في المنطقة.

كما أن هناك متغيرات أخرى ثانوية من شأنها أن تغير البيئة الأمنية لمنطقة شرق المتوسط، ومن ثم يمكن أن تحفز الصراعات الكامنة بين كل من تركيا وإسرائيل واليونان وقبرص، من ضمنها انهيار الاتحاد الأوروبي ذاته، والذي يعد بمثابة مظلة أمنية جامعة تدخل تحتها كلٌ من قبرص واليونان، بالإضافة إلى مناطق التماس الأخرى مع الدولة التركية مثل البلقان، والتي لا تزال تعج بمشكلات عرقية ودينية وثقافية تعود إلى حقبة الحروب الصليبية بين الجانبين التركي والأوروبي.

كما أن تنفيذ بعض التهديدات بطرد تركيا من الناتو، بحسب دعوات بعض الأطراف داخل الولايات المتحدة وأوروبا، قد يؤدي إلى تغير في التحالفات والتوجهات للدولة التركية واختيارها

للمزيد من الانحياز شرقًا حتى لو كان ذلك بعدم انفصام تام مع المعسكر الغربي لعدة اعتبارات تتعلق بمكانة تركيا وخلفياتها الثقافية والحضارية، ولكن ربما تتأزم العلاقات بين الجانبين لتصل إلى مرحلة شبيهة بالعلاقات الروسية الغربية حاليًا، لاسيما مع وجود إرادة تركية لخط مسار مستقل لها في السياسات الدولية.

فالأزمة الاقتصادية الأوروبية وأزمة منطقة اليورو بالإضافة إلى مشكلات توحيد سياسة خارجية ودفاعية للاتحاد، كلها تعد كوامن من الممكن أن تؤدي إلى مشكلات جمة للاتحاد الأوروبي ربما تؤدي إلى انهياره في النهاية - كما سيأتي لاحقًا -، وهذا من شأنه أن يعيد ترتيب البيئة الأمنية في المنطقة محل الدراسة، بعد زوال مظلة الاتحاد الأوروبي عن دول مثل اليونان وقبرص.

فبالنسبة للجانب التركي، فإن سعي الاتحاد الأوروبي للتوسع نحو أوروبا الشرقية وإصراره على عدم منح تركيا العضوية الكاملة يمثل نمطًا من أنماط الانكفاء على الذات[1]، وكان الاتحاد الأوروبي قد ناقش في نهاية عقد الثمانينات مسألة الانفتاح على المجتمعات ذات المرجعيات الحضارية المختلفة، مثل تركيا والشمال الإفريقي،

(١) العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، أحمد داود أوغلو، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية ٢٠١١، ص: ٥٧١.

وانتهى إلى تبني إستراتيجية توسعية تعطي الأولوية للموروثات الرومانية الجرمانية الأوروبية المقدسة، لذا يُنظر في تركيا إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره مشروعًا يهدف إلى توحيد الميراث الأوروبي بأدوات اقتصادية وسياسية بدلًا من الوسائل العسكرية[1].

ولذلك فإن الصراع التركي مع كل من اليونان وقبرص يتماس مباشرة مع الجانب الأوروبي الذي ضم الاثنتين إلى منظومته الأمنية والحضارية، كما أن إسرائيل تنتمي حضارياً إلى العالم الغربي بأنظمته وقيمه السياسية والاجتماعية[2]، فنشوب أي صراع في منطقة شرق المتوسط على حقول الغاز، أو بسبب تصعيد إسرائيلي ضد غزة على سبيل المثال، فإن ذلك من شأنه أن يعيد ترتيب البيئة الأمنية بصورة مغايرة تمامًا للمنظومة الحالية؛ فتصاعد الخلافات التركية الإسرائيلية، واستمرار رفض تركيا ضم إسرائيل إلى حلف شمال الأطلسي، مع الخلافات اليونانية القبرصية من جهة ضد تركيا من جهة أخرى، ربما تؤدي إلى محاولات لطرد تركيا من حلف الناتو، ومن ثم ضم إسرائيل، كما سيأتي الإشارة إليه.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) أسس العلاقات السياسية الإسرائيلية - الأمريكية، موسوعة مقاتل من الصحراء، على الرابط التالي:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Isar-Ameri/sec06.doc_cvt.htm

لذلك فإن أي تصعيد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بتداخل تركي فيه، مثلما يفيد سلوك أنقرة في عهد العدالة والتنمية ومواقفها المؤيدة للقضية الفلسطينية والرافضة للعداون على غزة، يمكن أن يؤدي إلى تحولات في البيئة الأمنية شرق المتوسط بتداعيات جمة ستصل مداها إلى الاتحاد الأوروبي ذاته، وربما يتماس ذلك مع الصراع القبرصي على حقول الغاز لاسيما بالوضع في الاعتبار التمركز العسكري التركي في شمال الجزيرة، والتي تعد كذلك ركنًا أساسيًا من أركان عدم ضم تركيا للاتحاد الأوروبي.

لذلك فإن الصراع في المنطقة قد يستدعي عداءات تاريخية وحضارية سابقة بين الجانبين التركي والأوروبي، مع الانحياز الواضح لأوروبا تجاه كل من اليونان والشق اليوناني من قبرص في صراعه مع تركيا، وهو ما أيدته بيانات وتصريحات أوروبية لا تعترف بجمهورية قبرص الشمالية التابعة للقبارصة الأتراك وتعتبرها تحت الاحتلال التركي ولا يتم تداول عملة اليورو هناك بصورة رسمية، كما أن اتفاقية الشنجن لا يتم تطبيقها على قبرص بسبب الأوضاع الأمنية، كما لا يتم تطبيق اتفاقات حرية تنقل البضاعة ورؤوس الأموال والخدمات والأشخاص حتى الآن[1].

(1) MEPs consider allowing EU trade with northern Cyprus, Euro Open Voice, By Toby Vogel 20.05.2010, on: http://www.europeanvoice.com/article/imported/meps-consider-allowing-eu-trade-with-northern-cyprus/67996.aspx

وسنعرض لبعض محفزات الصراع المحتملة في المنطقة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحولات أمنية كبرى في المنطقة قد لا يستبعد معها الوصول إلى حد نشوب حرب، بالوضع في الاعتبار أن المنطقة مشحونة بنزاعات حدودية وصراعات على مصادر الطاقة في ظل خلفيات صراع حضارية وثقافية.

أولاً: مشكلات ترسيم الحدود البحرية شرق المتوسط:

تصاعد التوتر اللبناني الإسرائيلي منذ اكتشافات الغاز الأخيرة وتواصل عمليات الاستكشاف قبالة السواحل الإسرائيلية في منطقتها يعتبرها لبنان جزءًا من مياهه الإقليمية، ويحكم الحدود بين لبنان وإسرائيل اتفاق وقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ١٧٠١ الذي صدر في أعقاب العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦، ولكن حتى الآن لا يوجد اتفاق نهائي على ترسيم الحدود البرية أو البحرية. وكان لبنان قد توجه إلى الأمم المتحدة بشكوى من أجل ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل، وبدأ الغرب يبحث في إمكان تشكيل لجنة تحكيم بين الطرفين. ولكن، بعدما أصبح الغاز حقيقة واقعة، لوحظ تغيير في مواقف الغرب، وتلقى لبنان نصيحة بأن يتنازل عن الشكوى ويتجه إلى محاولة تنقيب لاستخراج الغاز من المناطق اللبنانية المجاورة. وتلقى عروضاً من

٥٢ شركة أجنبية، غالبيتها من الغرب، للدخول في مناقصة على هذا المشروع[١].

وقد عقدت محادثات في بيروت بين الرئيس اللبناني آنذاك ميشال سليمان والرئيس القبرصي ديميتريس كريستوفياس بشأن النزاع الحدودي البحري الذي تسبب في توتر العلاقات بين البلدين طيلة سنوات عديدة، وتنبع المشكلة من اتفاقيتي الحدود البحرية الأخيرتين اللتين تفاوضت عليهما قبرص مع لبنان في عام ٢٠٠٧ ومع إسرائيل في عام ٢٠١٠. وتحدد هاتين الاتفاقيتين المناطق الاقتصادية الحصرية لتلك البلدان - وهي المناطق البحرية التي يمكن لتلك الدول أن تدّعي السيادة على احتياطياتها من النفط والغاز الطبيعي. ومن المتوقع أن تمد الاكتشافات الأخيرة في المياه - قبالة سواحل إسرائيل والساحل الجنوبي لقبرص - كلا البلدين بكميات كافية من الغاز لتلبية الطلب الداخلي على مدى عقود، فضلاً عن إتاحة فائض للتصدير. وسوف تسمح لبنان - المبتلاة باقتصاد ضعيف ونقص في الطاقة - بأعمال التنقيب قبالة سواحلها

(١) الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات بالمركز، سبتمبر ٢٠١٢، ص: ٢٥، على الرابط التالي:
http://www.dohainstitute.org/release/76a864d0-ef88-4935-a952-7d441d30f026

عما قريب، ولكن تقول لبنان إن الاتفاقية الثنائية الموقعة عام ٢٠١٠ بين قبرص وإسرائيل وتم التصديق عليها عام ٢٠١١ تتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتطالب لبنان بأن يتم تعديل الاتفاقية تماشيًا مع القوانين الدولية التي تحكم عملية ترسيم الحدود البحرية بين الدول[1].



(خريطة – ٩): حقول غاز قطاع غزة في شرق المتوسط

(1) Cyprus offers mediation between Lebanon, Israel on maritime border dispute, Alarabiya.net, 03 December 2012, on this link: http://english.alarabiya.net/articles/2012/12/03/253159.html

وتنص اتفاقية «الأمم المتحدة لقانون البحار» على السماح للدول بالمطالبة بالسيادة على مساحة تمتد ٢٠٠ ميل بحري من سواحلها وذلك لاستخدامها في أغراض اقتصادية. وعندما يكون هناك بلد آخر يقع على مسافة تقل عن ٤٠٠ ميلاً بحرياً (كما هو الحال في حالة قبرص بالنسبة إلى لبنان وإسرائيل)، يُتوقع من الحكومات أن تتفاوض على خط مقبول للطرفين. وينطبق ذلك أيضاً على البلدان ذات الخطوط الساحلية المتاخمة مثل إسرائيل ولبنان، برغم عدم إجراء أي محادثات بين البلدين في ضوء غياب العلاقات الدبلوماسية، في حين لم توقع إسرائيل على «اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار» ولكنها توافق على معظم مبادئها[١].

والتحدي الدبلوماسي الراهن هو أن قبرص ولبنان اتفقتا على حدود بحرية تمتد جنوباً إلى بقعة مصممة على أنها «النقطة ١»؛ ثم تفاوضت قبرص على خط مع إسرائيل يبدأ عند «النقطة ١» ويمتد بعيداً إلى الجنوب. بيد أن «اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار» تشير لمثل هذا الوضع إلى أن الحدود البحرية لقبرص مع إسرائيل ولبنان سوف تتقاطع في نقطة متساوية البعد من البلدان الثلاثة،

(١) سايمون هندرسون، (قبرص تساعد في النزاع البحري بين إسرائيل ولبنان)، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ١٠ يناير ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/cyprus-helping-with-israel-lebanon-maritime-dispute

والتي ستقع نحو أحد عشر ميلاً جنوب «النقطة ١». ومحصلة ذلك أن هناك مثلثاً بحرياً يمتد على مساحة ٣٠٠ ميل مربع هو محل نزاع، وحتى الآن لا يقع أي من اكتشافات الغاز الإسرائيلية في المنطقة المتنازع عليها أو بالقرب منها، لكن هذا الوضع قد يتغير مع استمرار أعمال التنقيب[١].



(خريطة - ١٠): خريطة توضح حقول الغاز في شرق المتوسط والمنطقة المتنازع عليها في ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل وكذلك مع قطاع غزة المحتل[٢]

---

(١) المصدر السابق.
(2) PFC Energy, «Memo Petroleum Risk Manager", June 2012: http://www.gmfus.org/wp-content/blogs.dir/1/files_mf/1339170753Leigh_SummaryDocument_Jun12_maps.pdf

كل تلك الصراعات والخلافات على الحدود البحرية أدت إلى زيادة التصعيد العسكري بين بلدان منطقة شرق المتوسط، فقد أقرت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية خطة حماية لحقول الغاز من عمليات معادية، بخاصة من لبنان، وتفجيرها عبر صواريخ أو سفن مفخخة. وفاقت كلفة الحراسة وحماية منصات التنقيب وحقلَي الغاز مائتي مليون دولار. ونشر سلاح البحرية الإسرائيلي وحدة خاصة لمراقبة منصات الغاز مستخدماً قوارب غير مأهولة وطائرات من دون طيار ووسائل أخرى متطورة[1].

وذلك الطلب على الطاقة لاسيما الغاز من الجانب التركي سيدفعها إلى التدخل بقوة في الصراعات الإقليمية في شرق المتوسط حول ترسيم الحدود البحرية وأحقية القبارصة الأتراك في حصة الغاز القبرصية، وكذلك في مشكلات تقسيم الحدود البحرية المتنازع عليها في المنطقة بين لبنان وقبرص وإسرائيل، وما يشير إلى ذلك أيضًا هو ذلك التنامي في العلاقات العسكرية التركية المصرية في الآونة الأخيرة، وعقد مناورات بحرية بين الجانبين وزيادة التبادل التجاري العسكري في مجال التسليح بين البلدين.

---

(١) «هل يعيد الغاز تموضع إسرائيل في خريطة الشرق الأوسط؟»، صحيفة الحياة اللندنية، ٢ إبريل ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://alhayat.com/Details/498777.

فبعد إلغاء مناورة نسر الأناضول بين تركيا وإسرائيل بعد حادثة أسطول الحرية، عقدت تركيا عدة مناورات مع الجانب المصري، حيث بدأت المناورة البحرية المشتركة بين القوات البحرية المصرية ونظريتها التركية «بحر الصداقة» فى الفترة ما بين ٧ إلى ١٤ أكتوبر ٢٠١٢ فى شرق البحر المتوسط، بالمياه الإقليمية المصرية، وقامت التدريبات المشتركة على «فرقاطتين»، سفن بحرية سريعة، وسفينة هجوم سريع، وناقلة للسفن واثنتين من سفن الهبوط، واحدة من المشاة البحرية، وطائرتى هليكوبتر وفريق من القوات الخاصة، وكانت أجريت في عام ٢٠١١ أيضًا فعاليات التدريب البحري بين الجانبين والذي نفذته القوات البحرية المصرية بالتعاون مع نظيرتها التركية واستمرت لعدة أيام داخل ميناء اكساز الحربي والمياه الإقليمية التركية، وفي عام ٢٠١٢ شارك في التدريب عشرات القطع البحرية من الجانبين المصري والتركي من طرز مختلفة بالإضافة إلي عناصر الصاعقة البحرية وطائرات إف ١٦ وطائرات «الهل» جي ٢ - إس إتش »، التي نفذت أكثر من ٢٣ نشاطاً وبياناً ومهمة قتالية تمثل مختلف مهام القوات البحرية سلما وحربا، وتنفيذ معركة تصادمية بين القوات بالإضافة إلي التدريب على تنظيم جميع أنواع الدفاعات بالبحر والتصدي للتشكيلات المعادية والرماية بالذخيرة

الحية تحت نشاط العدو الجوي والكيماوي والإلكتروني"[1].

وقد أبدت تل أبيب قلقها الشديد من المناورة المصرية التركية، ونشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية على موقعها الإلكترونى مقاطع فيديو للمناورات البحرية المشتركة بين مصر وتركيا، والتى تعتبر إحدى أكبر المناورات البحرية التى أجريت فى المنطقة. وأوضحت «يديعوت» أن تلك المناورة تأتي فى الفترة التى أجرت خلالها إيران مناورات مشابهة فى الخليج العربي. وأشارت الصحيفة الإسرائيلية إلى مشاركة عشرات من القطع البحرية المصرية والتركية خلال تلك المناورة، ومشاركة الطائرات إف ١٦، ووحدات القوات البحرية الخاصة، مشيرة إلى أن رئيس الوزراء التركى «رجب طيب أردوغان» كان قد نوه منذ عدة أشهر بأهمية القوات البحرية التركية، وقيامه بزيارة مصر بعدها خلال سبتمبر ٢٠١١"[2].

وقد اعترضت تركيا على الاتفاقيات الثنائية لترسيم الحدود البحرية التي توصلت إليها قبرص مؤخرًا مع إسرائيل لأنها لا

(١) العلاقات المصرية التركية، الهيئة العامة للاستعلامات التابعة للمخابرات المصرية، على الرابط التالي: http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=2335.

(٢) «قلق إسرائيلي من المناورة المصرية التركية»، صحيفة (المشهد)، ٨ يناير ٢٠١٢، على الرابط التالي: http://www.al-mashhad.com/Articles/47885.aspx.

تعترف بجمهورية قبرص ولأنها ترى ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية شاملة بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين قبل الشروع في استغلال ثروات الغاز المحتملة حتى لا يضيع حق القبارصة الأتراك في هذه الثروة، وقد هددت تركيا بوقف عمليات التنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية القبرصية اليونانية، وقامت بتصديق اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع جمهورية قبرص التركية التي تعترف بها تركيا فقط، وفي نوفمبر ٢٠١١ أبرمت اتفاقية مع شركة شل **Shell** البريطانية للتنقيب عن النفط والغاز في مياهها الإقليمية قبالة سواحلها في البحر الأبيض المتوسط[١].

وردت تركيا على لسان وزير الطاقة أنها لن تسمح بمرور الغاز الإسرائيلي عبر شبكة الأنابيب التي تمر على أراضيها من أجل الوصول إلى الأسواق الأوروبية وأنها رفضت طلبات شركات خاصة للسماح لها بعبور الغاز الطبيعي المنتج في إسرائيل عبر تركيا إلى أوروبا[٢].

(١) الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات بالمركز، سبتمبر ٢٠١٢، ص: ٢٨، على الرابط التالي:
http://www.dohainstitute.org/release/76a864d0-ef88-4935-a952-7d441d30f026

(2) Turkey Will Not Allow Transit of Israeli Gas to Europe, Natural Gas Asia website, 15/10/2011, on this link: http://www.naturalgasasia.com/turkey-will-not-allow-transit-of-israeli-gas-to-europe-3483

وقد دخلت الولايات المتحدة على الخط بشركاتها النفطية العملاقة مثل شركة «نوبل للطاقة» والتي نقلت منصاتها النفطية من السواحل الإسرائيلية إلى السواحل القبرصية اليونانية، ولكن تركيا لم تنفذ أية تهديدات تجاه الولايات المتحدة علمًا منها أن أي عملية عسكرية تركية تستهدف شركة أمريكية سوف تلقي بظلالها على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية شريكها في الحلف الأطلسي، لكنها في المقابل أرسلت سفينة استكشاف تابعة لها إلى المياه الإقليمية اليونانية على مقربة من حقول الغاز الإسرائيلية في سبتمبر ٢٠١١، لتستدر تلك الخطوة ردًا إسرائيليًا سريعًا؛ إذ حلقت طائرتان حربيتان إسرائيليتان فوق السفينة التركية وفي الأجواء القبرصية اليونانية، فردت تركيا بإرسال طيارتين حربيتين وراء الطائرات الإسرائيلية[١].

وفي هذا الصراع التركي القبرصي المتداخل مع إسرائيل، فإن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي قد وقف إلى جانب الحكومة القبرصية اليونانية، ليس بسبب تأثير اللوبي الصهيوني فحسب، ولكن لأن غاز شرق المتوسط قد يسهم في

(١) الآثار الجيوإستراتيجية لاكتشاف الغاز الإسرائيلية شرق المتوسط، مصدر سابق، ص: ٢٩.

تعزيز أمن الطاقة الأوروبية وخفض التبعية للغاز الروسي والشمال إفريقي. ولكن على الجانب الآخر حذرت الحكومة التركية أية شركات دولية من الاستثمار في تلك المنطقة المتنازع عليها بأنها سوف تحرمها من الاستثمار في تركيا أو أية فرص تجارية داخل البلاد، لذا فإن الوضع في تلك المنطقة يتصاعد إلى صراع مع زيادة احتمالات استخدام القوة إذا فشلت الأطراف في أن تصل إلى اتفاق مشترك حول حقول الغاز في المنطقة وكيفية استغلالها بصورة عادلة[1].

وبالرغم من الاكتشافات الغازية والأهمية الإستراتيجية لقبرص في آن واحد، إلا أن أزمتها الاقتصادية قد تدفع صناع القرار بالجزيرة إلى اتخاذ قرارات قد تؤدي إلى إشعال المنطقة، فالمسؤولون القبارصة اليونانيون يأملون في تسريع اكتشافات الغاز لمساعدة اقتصادهم المنهار وانتشاله من عثرته، ولكنهم بذلك ضاعفوا التوترات مع القبارصة الأتراك الذين يريدون حصتهم في العائدات الغازية، ومن ورائهم تركيا الداعم الرئيس لهم، فالأتراك واليونانيون والإسرائيليون وجيرانهم اكتشفوا جميعًا احتياطات غازية كامنة بين حدودهم البحرية المتنازع عليها والمختلف على ترسيمها، وهناك

(1) Michael Emerson, "Fishing for Gas and More in Cypriot Waters", Insight Turkey, Vol. 15 / No 1 /2013, pp. 171.

مخاوف بين القوى العالمية وفي واشنطن وبروكسل أن تصاعد التوتر يمكن أن يؤدي إلى مواجهة تركية يونانية، وصرح إيريك طومسون، مدير وحدة الدراسات الاستراتيجية لمركز التحليل البحري، وهو مركز يموله الجيش الأمريكي ويقدم له استشارات في تلك القضية، أن «قبرص ربما تضبط نغمة الصراع في كافة مناطق شرق المتوسط؛ حيث تتجمع فيها خيوط الأزمة المالية القبرصية مع قضايا الغاز، والمخاوف من عسكرة ذلك الصراع»(١).

ويقول رئيس القبارصة اليونانيين نيكوس أناستاسياديس أن انقسام الجزيرة والنزاع الإقليمي يمكن أن يُعقّدا تطوير الحقول الجديدة والتي تمتد حتى إسرائيل، كما أن تركيا التي تدعم انفصال القبارصة الأتراك تطالب بحصتهم قبالة سواحلهم بالجنوب والجنوب الشرقي الغنية بالاحتياطات الغازية، كما أنها دائمة إرسال سفنها الحربية للمنطقة، في حين تقول قبرص إن تلك المياه هي جزء من سواحلها، وأعطت امتياز البحث والتنقيب لشركة توتال الفرنسية وشركة نوبل الأمريكية للطاقة وشركة كوجاز الكورية الجنوبية. لذلك فإن هناك مطالبات بنزع سيطرة الجيش التركي

(1) "Insight: Desperate for bailout, Cyprus plays risky geopolitical game", Reuters, 20/3/2013, on this link: http://www.reuters.com/article/2013/03/20/us-eurozone-cyprus-geopolitics-insight-idUSBRE92J11N20130320

للمنطقة الساحلية التي تم إحاطتها بأسوار الآن بأحد المنتجعات التي هجرها القبارصة اليونانيون بعدما هربوا من المنطقة عام ١٩٧٤، وأن يعمل المرفأ التابع للقبارصة الأتراك تحت إشراف الاتحاد الأوروبي لتسهيل التصدير المباشر له»[1].

□ ثانيا: تصعيد إسرائيلي فلسطيني:

بعد سيطرة حماس على غزة منذ عام ٢٠٠٧ وما تلاه من انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب من القطاع عام ٢٠٠٨، اندلعت عدة مواجهات مسلحة بين الجانبين كان أبرزها عملية «الرصاص المصبوب» التي شنتها إسرائيل على القطاع في أواخر ٢٠٠٨، والتي خلفت ٦ آلاف قتيل وجريح، وأدت إلى تدهور العلاقات بشدة بين الجانبين التركي والإسرائيلي. لذلك فإن تكرار مثل تلك الحوادث من شأنها أن تؤدي إلى اشتعال الصراع مرة ثانية بتداعيات ربما تخرج عن نطاق السيطرة، ففي عام ٢٠١٢ شنت إسرائيل عدوانًا على القطاع أسمته «عامود السحاب»، أسفر عن ١٦٠ قتيلاً و١٢٠٠ جريح.

ولكن التدخل المصري لنظام ما بعد ثورة يناير أدى إلى وقف

(1) Cypriot President says gas find may help resolve island's division, By Michele Kambas, Reuters, Apr 10, 2014, http://af.reuters.com/article/worldNews/idAFBREA39O0620140410?sp=true

تزايد انتهاكات إسرائيل مقارنة بعداون عام ٢٠٠٨؛ فبعد انتخاب محمد مرسي رئيسًا لمصر، تفاعلت وجهتا نظر في دائرة متخذي القرار في إسرائيل بشأن تأثير ذلك في الحد من «حرية» إسرائيل في الاعتداء على قطاع غزة. شددت وجهة النظر الأولى على أنه من أجل الحفاظ على حدٍ أدنى من العلاقات مع مصر وعدم الوصول إلى قطيعة سياسية معها فإن إسرائيل مضطرةٌ إلى «ضبط النفس» والامتناع عن القيام بعملياتٍ عسكرية كبيرة ضد قطاع غزة، على منوال الحرب التي شنتها على القطاع في أواخر عام ٢٠٠٨. أما وجهة النظر الأخرى، فقد أقرت بالضرورة القصوى في الحفاظ على علاقات إيجابية مع مصر، ولكنها في الوقت ذاته دعت إلى محاولة تعويد النظام المصري الجديد على ميزان القوى على أرض الواقع، واختبار ردود فعله على العدوان على غزة، أو مدى تكيفه معه، والتعامل مع هذه الردود وفقًا لتطور الأحداث من دون الوصول إلى قطيعة مع مصر"[1].

فقد اختلف رد فعل نظام دكتور مرسي في مصر على العدوان اختلافًا جذريًا عن تعامل نظام مبارك. إذ رفضت مصر العدوان

(١) العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢، على الرابط التالي:
http://www.dohainstitute.org/release/f30774db-0c35-4e8d-a50a-259614fb0f8d

الإسرائيلي، ووقفت سياسيًا ومعنويًا إلى جانب المقاومة، ونشطت دبلوماسيًا وسياسيًا على المستويات العربية والإقليمية والدولية من أجل وقف العدوان الإسرائيلي، والتوصل إلى اتفاق تهدئة يضمن الشروط والمطالب الأساسية في غزة ويحققها، حيث صرح الرئيس المصري آنذاك، محمد مرسي، في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢: «إن مهزلة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ستنتهي اليوم»، وأكد أن الجهود الرامية إلى عقد «هدنة» بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ستسفر عن «نتائج إيجابية» خلال الساعات القليلة القادمة[١]، وهو ما اعتبر دورًا جديدًا للدولة المصرية لحقبة ما بعد الثورة.

ولكن في أعقاب الإطاحة بنظام مرسي وفي حالة تكرار العدوان على غزة، وإذا لم تتحرك الحكومات العربية كما هو متوقع بعد تصريحات رسمية تفيد بعدم الموافقة على الدور الذي تلعبه حماس في غزة، فإن المنطقة قد تسير إلى مزيد من الاشتعال في حال اتخاذ إسرائيل إجراءات تصعيدية ضد الفلسطينيين أو باحتلال مزيد من الأراضي. فقد صرح قائد الجيش الثاني الميداني آنذاك في القوات المسلحة المصرية اللواء أحمد وصفي، إن «عناصر جهادية» موجودة

(١) مرسي: «مهزلة العدوان على غزة ستنتهي اليوم»، سي إن إن العربية، الإثنين، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢، على الرابط التالي:
http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/11/20/egypt.gazaIsrael/

في قطاع غزة لا تضع اعتباراً لدور مصر، محذراً إياها من غضب الجيش المصري، وقال اللواء وصفي لصحيفة «الرأي» الكويتية: «هناك عناصر جهادية في قطاع غزة لا يضعون اعتباراً لدور مصر التي ضحت في سبيل قضيتهم بأكثر من ١٢٠ ألف شهيد على طول الحرب التي خاضتها من أجلها»، وأضاف: «أقول لهذه العناصر، لن نسمح لكم بتكرار أعمالكم الإجرامية في سيناء مرة أخرى، وسنقطع أي رأس تحاول تهديد أمن وسلامة مصر»، محذراً إياهم من «غضب الجيش المصري»، قائلاً «لقد نفد صبرنا»[1].

لذلك فإن تصعيدًا إسرائيليًا على القطاع ربما يؤدي إلى انتفاضات شعبية داخل الدول العربية كما حدث إبان عدوان ٢٠٠٨ عندما اندلعت تظاهرات حاشدة في عدد من البلدان، وفي ظل هشاشة الأوضاع في الدول المحيطة بإسرائيل فربما تحدث تداعيات شعبية تخرج عن نطاق السيطرة، لاسيما في الدولة المصرية التي لا تزال تعاني من آثار وتداعيات عملية الثالث من يوليو والإطاحة بالرئيس مرسي، بتظاهرات مستمرة من الحركات الشبابية والطلابية، والتي يغلب عليها في المجمل الطابع الإسلامي وما يعرف عنها بانحيازها إلى القضية الفلسطينية.

---

(١) قائد عسكري مصري يحذر (عناصر جهادية) بغزة من غضب الجيش وحماس تطالب القاهرة بموقف رسمي من التهديدات بضرب القطاع، القدس العربي، ٣ أكتوبر ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=90317.

كما أن القضية الفلسطينية لها أثر على الأمن الأوروبي، حيث أشارت المفوضية الأوروبية إلى أن استمرار النزاع الإسرائيلي الفلسطيني يشكل عاملاً معرقلاً لأي تعاون حقيقي في المنطقة بل تهديداً للأمن الأوروبي، لاسيما بعد حادثة أسطول الحرية في مايو ٢٠١٠ والتي مثلت منعطفًا حادًا للعلاقة بين تركيا وإسرائيل[1]، كما أن سياسة تركيا تجاه كل من قبرص وبحر إيجه مع اليونان أيضًا تدفع تركيا لأن تكون لها سياسة دفاعية وإستراتيجية مستقلة في المنطقة برغم كونها عضواً في الناتو[2].

(١) التعاون والتنافس في المتوسط، كريم صلوح، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص: ٦٠.
(٢) المصدر السابق، ص: ٢٩٩.

المبحث الثالث:

مستقبل «شرق المتوسط» في ضوء القضايا الأمنية

بالرغم من محفزات الصراع التي سبق الإشارة إليها في المبحث السابق، إلا أن هناك متغيرات كثيرة يمكن أن تؤدي إلى حرف مسار الصراعات في المنطقة، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، كما تتعلق كذلك بالبيئة الأمنية شرق المتوسط والتحالفات على المستوى الإقلمي، والتي يمكن عرضها في النقاط التالية:

أولاً: استقلالية السياسات الدفاعية التركية عن السياسات الغربية:

أبدت تركيا مؤخرًا شغفًا للحصول على التقنية العسكرية والـ Know How لصناعة الصواريخ الدفاعية مما جعلها تتعاقد مبدئيًا مع شركة صينية لتزويدها بأنظمة دفاع صاروخي متقدم، مما يمثل انفصامًا حادًا عن تاريخ تركيا الطويل في الاعتماد على الأسلحة الغربية منذ خطة مارشال، لكن اعتراض الناتو دفع تركيا إلى مد أمد فرصة تقديم العروض حتى الثلاثين من إبريل ٢٠١٤، في حين تقدمت شركات غربية لتزويد تركيا بالأنظمة الصاورخية مع توفير المعرفة التقنية أيضًا لتركيا بالإضافة إلى إمكانية الإنتاج المشترك،

وهو ما يعد انتصارًا جزئيًا لتركيا ومزيدًا من الاستقلالية العسكرية مستقبلاً، والتي تريد بالأساس نقل التقنية العسكرية إلى الداخل التركي وتطويرها إذا لزم الأمر[1].

كما أن التقدم في الصناعات العسكرية التركية يعد مؤشرًا جديدًا على تلك الرغبة في الاستقلالية؛ حيث إن تركيا استطاعت أن تصنع أول مروحية هجومية وهي الطائرة T129[2]، بالإضافة إلى وصول صادراتها من مبيعات الأسلحة إلى رقم قياسي بلغ ٤,١ مليار دولار في ٢٠١٣ بزيادة مقدارها ١٠٪ عن العام السابق، والتي كانت شهدت صعودًا بمقدار ٤٣٪ في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢[3]، كما تقدمت الصناعات الجوية والفضائية بصورة ملحوظة وقدمت تركيا أول طائرة مسيرة (بدون طيار) لها في تاريخها وهي الطائرة Anka، والتي تصنعها شركة الصناعات الفضائية التركية Turkish

(1) Anti-missile bidders offer co-production and technology transfer, Turkish Hurriyet Daily News, March/28/2014, on: http://www.hurriyetdailynews.com/anti-missile-bidders-offer-co-production-and-technology-transfer.aspx?pageID=238&nID=64209&NewsCatID=345
(2) Turkey Finally Lands Its Attack Helicopters, Defense Industry Daily, Feb 19, 2014 , on: http://www.defenseindustrydaily.com/turkey-shortlists-2-attack-helicopters-updated-02397/
(3) Turkish Defense Exports Hit $1.4B Record in 2013, Defense News,Jan. 13, 2014 , By BURAK EGE BEKDIL, on: http://www.defensenews.com/article/20140113/DEFREG01/301130025/Turkish-Defense-Exports-Hit-1-4B-Record-2013

Aerospace Industries (TAI)"[1]، كما تهدف الصناعات الدفاعية التركية أن تنافس عالميًا وأن تصبح الصناعات الدفاعية وسيلة لجلب العملة الأجنبية وليس مجرد إنفاقها على التسليح كما كان الوضع في السابق"[2].

وقالت تركيا إن منظمة التعاون الإسلامي لها الحق في الحضور في اجتماعات الناتو مثل الاتحاد الأوروبي، بسبب مركزية المنظمة في الشرق الأوسط، وبسبب تعاون المنظمة مع عمليات حلف الناتو في كل من ليبيا وأفغانستان، مما دعا الحكومة البريطانية للتصريح بأن تركيا تلعب دورًا مهمًا في المنطقة كثقل موازن لروسيا وإيران وطموحاتها في السيطرة على مصادر الطاقة في القوقاز وفي بحر قزوين، و«لكن ذلك لا يعني بأن تصبح مصدرًا لعدم الاستقرار في الناتو، وإلا فإن الحلف ربما يجد طريقة لإعادة النظر في عضوية تركيا في الحلف»[3].

كما تسعى تركيا لعقد صفقات نووية مع كل من روسيا واليابان من

---

(1) Ibid.

(2) Turkish defence industry struggles to go global, Turkey Defense, April 14, 2014, on: http://www.trdefence.com/?p=128819

(3) Turkey risks walking off the Nato tightrope, By Muddassar Ahmed, The Telegraph, 24 May 2012, on: http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/turkey/9287849/Turkey-risks-walking-off-the-Nato-tightrope.html

أجل تطوير مفاعلاتها النووية، فيما اعتبره مراقبون أنه سعي من أجل امتلاك أسلحة نووية واستقلالية عن المسار الغربي[1]، بعد توقيعها لاتفاقية نووية مع اليابان، ومن قبل طورت روسيا مفاعلات تركيا النووية، كما وقعت تركيا واليابان اتفاقية للطاقة النووية من أجل تصدير التقنية النووية إلى تركيا، وتلك الاتفاقية تسمح لأنقرة بأن تستخدم التقنية والمعدات والمواد الخام، كما تتضمن الاتفاقية بندًا يسمح لتركيا بتخصيب اليورانيوم واستخلاص البلوتونيوم، وهي مواد يمكن استخدامها لصناعة أسلحة نووية، وصرح مسؤول من الخارجية اليابانية أن تركيا هي التي أضافت تلك الشروط[2].

ثانيًا: مخاطر التفكك المحتمل للاتحاد الأوروبي:

ومن ناحية أخرى فإن الاتحاد الأوروبي يواجه مشكلات عميقة تتعلق بأزمة الدين الأوروبية التي تهدد النظام السياسي في الاتحاد، فحتى الآن لا يزال من المحتمل ألا تنجو العملة الأوروبية الموحدة من الأزمة المالية، حيث توقعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أنه إذا انهار اليورو فإن الاتحاد الأوروبي كله سينهار في أعقابه،

(1) Turkey's nuclear ambitions, Aaron SteinChen Kane, Bulleten of Atomic Scientist, 05/15/2013, on: http://thebulletin.org/turkeys-nuclear-ambitions

(2) Japan's energy pact with Turkey raises nuclear weapons concerns, THE ASAHI SHIMBUN, January 07, 2014, on: http://ajw.asahi.com/article/behind_news/politics/AJ201401070060

وتدمير الاتحاد الأوروبي بدوره يعني تدمير الاتحاد السياسي الذي يجمع شتات الدول الأوروبية، بل حتى لو نجا اليورو نفسه واستمر في البقاء، فإن أزمة الدين الأوروبية ربما تؤدي إلى أثمان اقتصادية وسياسية من شأنها أن تقوض الأسس والآمال التي قام عليها الاتحاد الأوروبي، فالآباء المؤسسون للاتحاد الأوروبي أمثال جين مونييه وروبرت شومان بنوا مشروعهم حول التوحيد السياسي بالأساس لأوروبا والتغلب على المشكلات التي ضربت القارة بعد الحرب العالمية الثانية وبسببها، وبالرغم من أن الهدف كان سياسيًا إلا أن الوسائل كانت اقتصادية بهدف بناء أوروبا جديدة بالتركيز على خطوات صغيرة ولكنها عملية تستطيع أن تحقق مزايا اقتصادية ملموسة، وكانت الفكرة أن التعاون الاقتصادي يمكن أن يحقق رخاء مشتركًا وينمي عادة التعاون بين البلدان، ويتم استبدال العداوات القومية القديمة بتعاون مثمر للجميع يُبنى على التكامل الاقتصادي[1].

ولكن استمرار أزمة الدين ودعم وإنقاذ الدول المتعثرة اقتصاديًا سيجعل التكلفة الاقتصادية عالية للغاية، مما سيجعلها بالضرورة

---

(1) Europe's Zero-Sum Dilemma, Gideon Rachman, The National Interest, April 25, 2012, on: http://nationalinterest.org/article/europes-zero-sum-dilemma-6800

تؤثر على المسار السياسي، الذي توجه له اتهامات بعدم وجود رؤية موحدة للسياسات الخارجية والدفاعية للاتحاد، بل تصل الاتهامات إلى حد أن الاتحاد يتبع أية مبادرات أو اقتراحات من أي دولة من أعضائه بلا تدبر، أو يمشي وراء الولايات المتحدة بدون تدقيق موسع بشأن مدى فاعلية تلك الاقتراحات ونجاعتها لصالح أوروبا. ويبدو أن سياسة أوروبا المستقلة الوحيدة هي رغبتها الدائمة في توسيع الاتحاد شرقًا، بدون اعتبار للشخصية الوطنية والنضج السياسي أو السياسات الحالية للدول التي يرغب الاتحاد في ضمها؛ فلماذا يرغب الاتحاد في ضم أوكرانيا ذات التاريخ الأرثوذوكسي المشرقي من العرق السلافي التي يتداخل تاريخها مع التاريخ الروسي، وإدماجها في أوروبا الشارلمانية وريثة الإمبراطورية الرومانية بما لذلك من تداعيات هائلة على الأمن الأوروبي للطاقة والعلاقات مع روسيا؟ [1].

لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يبدو اليوم أقل تماسكًا وأكثر عرضة للتفكك والانهيار، والواقع يقول أن الاتحاد الأوروبي صمم ليعمل بصورة فاعلة للغاية فقط في أوقات الرخاء الاقتصادي، وهو ما حدث له في العقدين الأولين منذ إنشائه، ولكنه لم يؤسس لكي

(1) The Worst Mess since the 1930's, William Pfaff, April 9, 2014, on: http://www.williampfaff.com/modules/news/article.php?storyid=673

يتعامل مع الأزمات، فلديه بنية صنع قرارات من الصعب إدارتها، كما أن السلطة الحقيقية في يد الدول القومية وليس في يد الاتحاد الأوروبي، ولذلك فإن تلك الدول تتخذ قراراتها بناء على مصالحها الخاصة، مصالح سياسييها وكذلك مصالح مواطنيها، ولذلك فإنه فعليًا «لا أحد مسؤول عن الاتحاد الأوروبي» ولذا تتسم قراراته بالفوضى في كثير من الأحيان[1].

لذا تبدو المشكلة في الاتحاد الأوروبي مشكلة بنيوية، حيث إنه أسس ثلاثة أنماط لا يمكن استمرارها، الأول هو العملة الموحدة التي صممت لإدارة كل من الاقتصادين الألماني واليوناني على سبيل المثال وكلاهما مختلف تمامًا، والثاني هو أن منطقة التجارة الحرة ينافس فيها ثاني أكبر مصدّر في العالم وهو ألمانيا ويستطيع أن ينقل بضائعه إلى أي دولة في الاتحاد، ولذا فإن المنافسة تبدو غير عادلة، والثالث أن الجهاز البيروقراطي للاتحاد في بروكسل والذي يحاول أن يسيطر ويدير بالتفاصيل كل الاقتصاد الأوروبي في حين أنه في الحقيقة ليست لديه القدرة على فعل ذلك[2].

وما يحاول الألمان فعله حاليًا هو محاولة إنقاذ كل هذا، والمشكلة

(1) Interview With George Friedman on Europe's Debt Crisis, Stratfor, SEPTEMBER 30, 2011, on: http://www.stratfor.com/analysis/20110929-agenda-george-friedman-europes-debt-crisis
(2) Ibid.

هي أنهم كلما حاولوا الإنقاذ كلما تورطوا أكثر وظهرت لهم المزيد من المشكلات، ولا يبدو أمامهم أي خيار آخر سوى نجدة وإنقاذ الاقتصادات المتعثرة، ولكن مبدأ الإنقاذ في حد ذاته يعني ربط جميع الدول بمصير واحد في حين أن كلاً منها لديه حقائق مختلفة، فحقائق الاقتصاد اليوناني والألماني لا علاقة لها ببعضها البعض، لذا فإن محاولة إدارة تلك الاقتصادات عن طريق مؤسسات الاتحاد الأوروبي وعبر الإجماع unanimity في اتخاذ القرارات أيضًا حيث تعتمد العلاقات الألمانية اليونانية مثلاً على تصويت سلوفاكيا على سبيل المثال هو نوع من الوصفة للكوارث، وهو ما نراه الآن في الاتحاد[1].

وعلى المستوى الشعبي والمحلي فإن سياسات الاتحاد الأوروبي لا تروق للكثيرين أيضًا، فقد صرحت ماري لوبان من حزب الجبهة الوطنية الفرنسي (أقصى يمين)، وثالث أكبر الأحزاب بالبلاد، بأن الاتحاد الأوروبي «سوف ينهار مثلما انهار الاتحاد السوفيتي»، وتعهدت بالتحالف مع الأحزاب الأوروبية اليمينية الأخرى في البرلمان الأوروبي، وقد انتقدت الاتحاد ووصفته بأنه حالة من «الشذوذ العالمي» وتعهدت بإعادة الاتحاد إلى «كتلة من الدول ذات

(1) Ibid.

سيادة»، وليس العمل في إطار مؤسسة فوق - قومية كما هي الحال الآن، وقالت إن الشعب الأوروبي ليس لديه سيطرة على اقتصاده أو عملته، ولا حتى على حركة البشر فوق أراضيه، وأضافت: «أعتقد أن الاتحاد الأوروبي الآن مثل الاتحاد السوفيتي: غير قابل للإصلاح؛ وسوف ينهار مثلما انهار»(١).

كما حذر وزير الخزانة البريطاني اللورد جورج أوزبورن الاتحاد الأوروبي قائلاً: «الإصلاح أو الانهيار»، وحذر أيضًا من أن بريطانيا ربما تغادر الاتحاد، وصرح في كلمته أمام مؤتمر مستقبل اليورو بأن الإجـراءات والتعديلات والتشريعات المفرطة والروتين من بروكسل يخنق الاقتصاد الأوروبي، وحذر أيضًا من ميزانيات الرفاهية المتضخمة لدول الاتحاد الأوروبي قائلاً: «لا يمكننا الاستمرار بهذا الوضع»، وقال إن الاتفاقات المؤسسة للاتحاد الأوروبي لم تعد تخدم الغرض الذي صممت من أجله والفشل في الإصلاح سوف يلقي بالقارة إلى مستقبل مليء بالأزمات الاقتصادية والانحدار، وأن الوقت قد حان لتغيير الاتحاد الأوروبي وتغيير علاقة بريطانيا به ثم بعد ذلك وضع

(1) Marine Le Pen: EU will collapse like the Soviet Union, The Telegraph By Martin Banks, Henry Samuel and Alex Spillius 16 Oct 2013, on: http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/eu/10383879/Marine-Le-Pen-EU-will-collapse-like-the-Soviet-Union.html

القرار في أيدي الشعب البريطاني، فإما أن نبقى في كيان فاعل قابل للإصلاح أو نغادره»[1].

ثالثًا: اتجاه السياسة الخارجية التركية شرقًا:

يعد الاتجاه التركي ناحية الصين لعقد تحالفات اقتصادية وسياسية معها وإنشاء «مجموعات عمل» جديدة ترقى إلى درجة «الشراكة الإستراتيجية»، وكذلك استيراد التقنية العسكرية مؤشرًا على محاولة أردوغان للاستقلالية عن المعسكر الغربي بسياسته الخارجية، وقد أعرب عدد من المحللين الأمريكيين وصناع سياسات سابقون بما فيهم فالي نصر، الذي عمل في الخارجية الأمريكية في فترة أوباما الأولى، عن قلقهم بشأن توسيع تركيا لعلاقاتها مع الصين بصفة خاصة، وفي كتابه «الأمة المستغنى عنها»[2] أشار نصر إلى أن هناك مؤشرات كثيرة تدل على ذلك، من بينها زيارة زي جينبينج إلى تركيا في فبراير ٢٠١٢ ورد أردوغان الزيارة له بعد ذلك بشهرين، وفي يناير ٢٠١٣ صرح أردوجان أنه «إذا انضمت تركيا إلى منظمة

(1) 'Reform or face collapse' George Osborne warns the EU that Britain could leave, Daily Express, By: Macer Hall and Owen Bennett, January 15, 2014, on: http://www.express.co.uk/news/uk/453989/Reform-or-face-collapse-George-Osborne-warns-the-EU-that-UK-could-leave
(2) Why Turkey's Buying Chinese Missile Systems, , by: By Zachary Keck, September 30, 2013, on: http://thediplomat.com/2013/09/why-turkeys-buying-chinese-missile-systems/

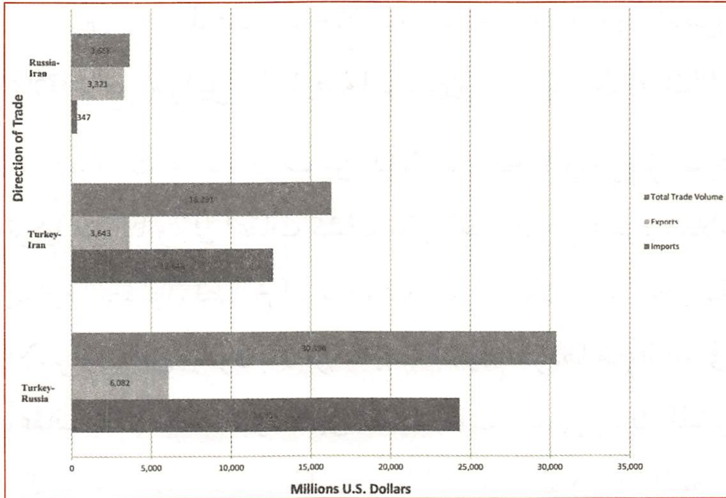
تعاون شنغهاي، فسوف نقول وداعًا للاتحاد الأوروبي، فالتجمع الخماسي لشنغهاي أفضل وأكثر قوة»[1].

كما عقد الجانبان التركي والصيني ثلاثة اجتماعات لمجموعات العمل المشتركة حتى ١٧ إبريل ٢٠١٤، بعد توقيع مذكرة تفاهم تتعلق بإنشاء لقاءات مجموعة عمل مشتركة في ٢٥ يونيو ٢٠٠٩، ويتم في تلك اللقاءات مناقشة أحدث التطورات الإقليمية والدولية والعلاقات الثنائية على مستوى الشراكة الإستراتيجية بين تركيا والصين[2].

كما تسعى تركيا إلى عقد شراكة من نوع خاص مع كل من إيران وروسيا، والتي تؤثر بصورة كبيرة على تشكيل ديناميكيات الحركة شرق المتوسط والقوقاز ووسط آسيا، حيث أدت الأحداث الجارية في المنطقة إلى مزيد من التقارب مؤخرًا بالرغم من العداوات التاريخية التي تجمع الثلاثة، كما تصاعدت المعاملات التجارية بين الثلاثة بصورة ملحوظة بعد وصول العدالة والتنمية إلى السلطة

(1) Turkey: Abandoning the EU for the SCO?, The Diplomat Magazine, February 17, 2013, on: http://thediplomat.com/2013/02/turkey-abandoning-the-eu-for-the-sco/
(2) Joint-Working Group Meeting between Turkey and China held in Ankara, Ministry of Foreign Affairs of Republic of Turkey, 16 April 2014, on: http://www.mfa.gov.tr/joint_working-group-meeting-between-turkey-and-china-held-in-ankara.en.mfa

عام ٢٠٠٢، كما يظهره الشكل التالي:



(شكل بياني – ٨): التبادل التجاري بين تركيا وإيران وروسيا[١]

رابعًا: مخاطر طرد تركيا من الناتو:

ناقش خبراء من الولايات المتحدة تلك الفرضية حيث قال بعضهم إن التزام تركيا بالناتو قد يكون محل شكوك، بل اقترح البعض أن تركيا ربما تغادر الناتو، أو أن الحلف يجب أن يخفض من توقعاته بشأن استمرار تركيا في الحلف[٢]، وقال سياسيون آخرون

(1) The Turkey, Russia, Iran Nexus: driving forces and strategies, By Bulent Aliriza, Jon B. Alterman and Andrew C. Kuchins, CSIS, March 2013, on: http://csis.org/files/publication/130318_Flanagan_TurkeyRussiaIran_web.pdf
(2) Would Turkey leave NATO?, CNN, June 26th, 2012, By Soner Cagaptay and Col. Richard Outzen, on: http://globalpublicsquare.blogs.cnn.com/2012/06/26/would-turkey-leave-nato/

من الولايات المتحدة ذاتها إن تركيا الآن تحت قيادة متطرفين إسلاميين وإن الوقت قد حان لطردها من الناتو وإن تدهور علاقاتها مع إسرائيل والقبارصة اليونانيين يعد سببًا كافيًا لذلك[1].

فقد كانت هناك دعوات من الولايات المتحدة وإسرائيل بطرد تركيا من الناتو، في أعقاب كشف تركيا لطهران عن عشرة عملاء إيرانيين يعملون لصالح الموساد، فقد صرح نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيالون بأن تركيا يجب أن يتم طردها من الناتو في أعقاب تلك الحادثة، ودعا إلى تقديم طلب رسمي بذلك للناتو لإلغاء عضوية أنقرة بالحلف، وطالب من الولايات المتحدة وإسرائيل بإعادة تقييم علاقاتهم مع تركيا، كما حث رئيس الموساد الأسبق داني ياتوم كلاً من واشنطن وتل أبيب بأن يحذرا الدول الصديقة من تبادل المعلومات الاستخباراتية مع تركيا[2].

وقد جاء في تقرير للكونجرس الأمريكي أن المجلس يعرب عن قلقه من عدد من القضايا في العلاقات مع تركيا، من بينها حجم

(1) Rick Perry Says Turkey Should Be Expelled from NATO, Calls Leaders 'Islamic Terrorists', Turkish Weekly, 17 January 2012, on: http://www.turkishweekly.net/news/130077/rick-perry-says-turkey-should-be-expelled-from-nato-calls-leaders-39-islamic-terrorists-39-.html
(2) Former Israeli official calls for Turkey to be expelled from NATO, Middle East Monitor, 22 October 2013, on: https://www.middleeastmonitor.com/news/europe/7903-former-israeli-official-calls-for-turkey-to-be-expelled-from-nato

التعاون الأمريكي التركي في الشرق الأوسط بشأن قضايا مهمة مثل الصراع في سوريا والعراق وإيران وأفغانستان، وصعوبة العلاقات التركية الإسرائيلية واحتمالات تأثيرها على العلاقات التركية الأمريكية، وكذلك مخاطر الصفقة التركية مع شركة تصنيع الأسلحة التابعة للحكومة الصينية للإنتاج المشترك لأنظمة صواريخ دفاعية يمكن أن يكون لها تداعيات على التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة ووجود تركيا السياسي والعسكري في الناتو[1].

كما أثارت تركيا أزمة في قمة الناتو في شيكاغو عندما طالبت بعدم حضور الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لتلك القمة ودعت إلى إضافة مقعد لمنظمة التعاون الإسلامي، مما أزعج الاتحاد الأوروبي وشكك في نوايا النظام الحاكم في البلاد تجاه الاتحاد، واعتبر مقعد تركيا داخل الناتو كأداة للمقايضة، وأن التوجه التركي ضد اليونان سيقوض الهدف العام للحلف والذي أسس على المصالح المشتركة[2]، وأن الموقف التركي من إسرائيل واعتراضها الدائم على ضمها للحلف يفهم على أنه ترويج للأجندة الخاصة لتركيا

(1) Turkey: Background and U.S. Relations, Jim Zanotti, Specialist in Middle Eastern Affairs, March 27, 2014, Congressional Research Service of the USA, on: https://www.fas.org/sgp/crs/mideast/R41368.pdf

(2) Turkey risks walking off the Nato tightrope, By Muddassar Ahmed, The Telegraph, 24 May 2012, on: http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/turkey/9287849/Turkey-risks-walking-off-the-Nato-tightrope.html

واستغلالها الناتو كوسيلة لذلك، بالإضافة إلى دورها في الأزمة السورية، بعدما طلبت ٦ بطاريات صواريخ باتريوت التابعة لحلف الناتو ليتم نشرها على أراضيها في الجنوب ضد أي هجوم سوري محتمل[1].

خامسًا: احتمالات تحول النظام العالمي في أعقاب أزمة أوكرانيا:

لم يعد مستبعدًا حدوث تغير في النظام الدولي عقب المواجهات الروسية الغربية في أوكرانيا، بعد أن ضمت موسكو شبه جزيرة القرم إلى أراضيها، ورد الغرب بعقوبات اقتصادية والنية لعزل روسيا دوليًا، مما ينذر بعودة القطبية مرة أخرى والحرب الباردة بين الجانبين إذا تأزمت الأوضاع في شرق أوروبا؛ حيث تصاعدت المواجهات في أوكرانيا إلى مناوشات مسلحة لأول مرة بين الجانبين الروسي والأوكراني في ١٣ إبريل ٢٠١٤ حيث أرسلت كييف قواتها شرقًا لمواجهة القوات الموالية لروسيا في مدينة سلوفيانيسك متحدية تحذيرات موسكو، واشتبكت قوات كوماندوز أوكرانية في معارك مسلحة مع عناصر كانت قد وضعت حواجز طرق في المنطقة، مما أسفر عن مصرع وجرح عدة جنود وضباط من الجانبين، بالإضافة

(1) NATO DEPLOYMENT OF PATRIOT MISSILES TO TURKEY, Nato official website, 13 Sep 2013, on: http://www.aco.nato.int/nato-deployment-of-patriot-missiles-to-turkey.aspx

إلى ٤ سكان محليين، ويعتبر تحول حكومة كييف إلى استخدام القوة تحولاً جوهريًا في الصراع في إطار سعيها لاستعادة سلطاتها في الشرق، بالرغم من التحذيرات المستمرة من الحكومة الروسية، ويخشى الغرب من أن تستغل روسيا قواتها المتمركزة في الشرق وتعدادها بالآلاف بمحاذاة الحدود الشرقية لأوكرانيا بالقرب من دونستيك لكي تشن غزوًا موسعًا للمناطق الناطقة بالروسية في شرق أوكرانيا ومن ثم ضمها إلى أراضيها، مما يهدد بانتقال الصراع إلى مستويات أعلى[1].

وبالوضع في الاعتبار العلاقة الإستراتيجية بين تركيا وروسيا، التي تستورد منها أنقرة الغاز عبر أوكرانيا، واحتمالات توتر العلاقات الروسية الغربية في أي وقت في المستقبل بسبب السياسة الخارجية الروسية في كل من القرم وأوكرانيا في المجمل وكذلك جورجيا وبقية نقاط التماس الأوروبية الروسية، مع تحفز الغرب لمعاقبة روسيا اقتصاديًا، فإن روسيا ربما تصبح بديلاً جيدًا لتركيا للشراكة معها في حالة طردها من حلف الأطلسي، وسيجد الاثنان أنفسهما مجبرَيْن على التلاقي مرة ثانية برغم التاريخ المليء بالحروب

(١) Ukraine Forces Storm a Town, Defying Russia, By ANDREW E. KRAMER and ANDREW HIGGINSAPRIL, The New York Times, 13, 2014, on: http://www.nytimes.com/2014/04/14/world/europe/ukraine-forces-and-pro-russian-militants-battle-over-local-police-station.html?_r=0

بين الجانبين، إلا أن السياسات الإسرائيلية تجاه الاثنين، والأنباء عن مساعدتها للثوار للإطاحة بالحكومة الموالية لروسيا[1]، وكذلك تحالفها مع جورجيا منذ عقد من أجل مساعدة جيشها في الاستعداد للحرب مع روسيا عبر صفقات سلاح وتدريب لوحدات المدفعية واستشارات أمنية[2]، ربما تحفز موسكو على اتخاذ إجراءات أكثر قسوة مع تل أبيب، وهو ما سيصب في مصلحة تركيا في حال اندلاع مواجهة تركية إسرائيلية سواء بسبب فلسطين أو بسبب النزاع على حقول الغاز مع قبرص الشمالية.

كما أن السياسة الأمريكية للارتكاز إلى آسيا والتي الهدف منها احتواء الصعود الصيني ربما تدفع التنين الأصفر إلى مزيد من التعاون مع روسيا التي تتطابق الكثير من رؤاها في السياسات الخارجية مع موسكو، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، وقال مسؤولون بإدارة أوباما إن الرئيس سوف يستخدم جزءًا كبيرًا من وقته في البيت الأبيض في رسم إستراتيجيته لتعزيز التواجد الأمريكي في منطقة آسيا المحيط الهادئ في العقود المقبلة، وذلك لأن الولايات المتحدة

(1) Ukraine Protests: Israeli Ex-Officer 'Leads Militant Group', Claims Iran, Ludovica IaccinoBy Ludovica Iaccino , International Business Times, February 18, 2014, on: http://www.ibtimes.co.uk/ukraine-protests-israeli-ex-officer-leads-militant-group-1436865
(2) War in Georgia: The Israeli connection, Israel News, Arie Egozi, 8.10.08, on: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3580136,00.html

ترى تحول آسيا لتصبح مركزًا للاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى رؤيتها للصعود الصيني وبنيتها العسكرية المتزايدة والتي صعدت من التوترات في تلك المنطقة، لذلك ومع انتهاء الحرب على العراق وخفوت وتيرة الصراع في أفغانستان فإن الولايات المتحدة أدركت أنها بحاجة إلى زيادة اهتمامها بآسيا إذا ما أرادت أن تحافظ على نفوذها في المنطقة، وكجزء من تمركزها في المنطقة أعلن البنتاجون أنه سوف يخصص ٦٠٪ من أسطوله وقواته الجوية لمنطقة آسيا الباسيفيك وبدأ البنتاجون في تدريب قواته البحرية في شمال أستراليا لأول مرة من أجل هذا الهدف(١)، وتهدف الإستراتيجية الأمريكية إلى التركيز على شمال شرق آسيا لاحتواء التهديدات هناك ولتدعيم أواصر التعاون مع الدول الحليفة في المنطقة(٢).

فالطرفان الروسي والصيني يسعيان للنفوذ، وزيادة الحشد العسكري الروسي في شرق أوروبا في أوكرانيا على خطوط التماس السابقة للحرب الباردة يمكن أن تسفر عن حالات عدم استقرار موسعة في منطقة شرق أوروبا بكاملها، وربما تؤدي أيضًا إلى كارثة اقتصادية وتداعيات الفيض **spillover implications** على كافة

(1) US 'pivot' to Asia has yet to reassure allies, By Geoff Dyer, Financial Times, February 10, 2014, on: http://www.ft.com/intl/cms/s/2/1e75fa4e-8504-11e3-8968-00144feab7de.html#axzz2zXliycKi
(2) Ibid.

أوروبا، كما يقول مارك ماكفارلاند كبير الاقتصاديين ببنك كوتس الخاص في تصريح للفاينانشال تايمز البريطانية[1].

وتقول تقارير روسية إن الخبراء يشيرون إلى أن الأسعار إذا انخفضت بمقدار ١٢ دولارًا فقط فإن الاتحاد الروسي سيخسر ٤٠ مليار دولار من عائداته النفطية، وأنه كان هناك سابقة لذلك حيث أدى إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، فقبل زيارة أوباما إلى السعودية ناقشت وسائل الإعلام الأمريكية خيارات «معاقبة» روسيا بسبب موقفها من القرم، وكان الاقتراح الأول من الملياردير الأمريكي جورج سوروس، الذي قال إنه يجب على الولايات المتحدة أن تعلن أنها سوف تبيع من احتياطيها النفطي البالغ ٧٠٠ مليون برميل، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض أسعار النفط بمقدار ما بين ١٠ إلى ١٢ دولارًا للبرميل، وتشير الكاتبة إلى أنه فور إعلان روسيا ضمها القرم أعطت إدارة أوباما أوامر ببيع ٥ مليون برميل من احتياطيها النفطي[2].

ويأتي ذلك في إطار رغبة أوروبية في تنويع مصادرها للطاقة ومحاولة الاستغناء عن واردات الطاقة الروسية بعد المواجهة

(1) Ukraine: A rude awakening to a new world order, By Yuri Bender, Financial Times, April 6, 2014, on: http://www.ft.com/intl/cms/s/0/86d07e5c-bb28-11e3-b2b7-00144feabdc0.html#axzz2zigFb1yQ
(2) Obama wants Saudi Arabia to destroy Russian economy,Lyuba Lyulko, Pravda.Ru, 03.04.2014, on: http://english.pravda.ru/world/asia/03-04-2014/127254-saudi_arabia_russia_obama-0/

الأخيرة في أوكرانيا، ولذلك فإن للاتحاد الأوروبي اهتمامًا أساسيًا في اكتشافات غاز شرق المتوسط، لأن الغاز الطبيعي سيستمر في لعب دور مهم ومتزايد في توليفة الطاقة الأوروبية في العقود القادمة، وقد صرحت المفوضية الأوروبية مؤخرًا في تقرير «خريطة طريق الطاقة لعام ٢٠٥٠» Energy Roadmap ٢٠٥٠ أن الغاز الطبيعي سيلعب دورًا حاسمًا في تحولات أنظمة الطاقة للاتحاد، وتنبأ التقرير أن الطلب الأوروبي على الغاز سيظل مرتفعًا، لاسيما في قطاع توليد الطاقة، وفي عام ٢٠١٠ كانت ٨٠٪ من واردات الاتحاد من الغاز تأتي من ثلاثة موردين فقط: الاتحاد الروسي، النرويج والجزائر، وهذا الاعتماد المفرط على عدد صغير من الموردين للطاقة دعا الاتحاد إلى تنويع سياسته للطاقة، سواء ما يتعلق بالإمدادات أو بمسارات الأنابيب أو بالدول التي تمر بها، بسبب القضايا الجيوسياسية والأمنية المتعلقة ببنية تصدير الغاز للاتحاد، لذلك فإن إنشاء ممر للطاقة في منطقة شرق المتوسط سيكون من الأهمية القصوى للاتحاد الأوروبي وتوجهه في مجال الطاقة(1).

(1) Ibid, p.23.

الخاتمة والخلاصة

تموج منطقة شرق المتوسط بالعديد من التحولات والتغيرات الجيوإستراتيجية، ويعتمد مستقبلها بصورة كبيرة على مدى عقلانية اللاعبين الإقليميين والدوليين في تلك المنطقة، وكيفية السيطرة على النزاعات البينية بين البلدان ومحاولة الوصول إلى حلول توافقية للصراعات التاريخية والحدودية والطاقوية في المنطقة. كما أن مستقبل المنطقة يعتمد كذلك على المظلات الجماعية التي تظلل تلك المنطقة، سواء المظلة الأكبر بتماسك النظام الدولي بشكله الحالي واستمرار الولايات المتحدة كقطب مهيمن أو أحد أهم الأقطاب الفاعلة فيه، أو مظلة حلف شمال الأطلسي، أو مظلة الاتحاد الأوروبي، بدون أن تتعرض تلك المنظومات إلى تحولات عميقة تهدد الأمن والسلم الإقليميين في منطقة شرق المتوسط.

كما تواجه الولايات المتحدة تحديًا يتعلق بقدرتها على الاستمرار في ضبط إيقاع الصراعات البينية بين الدول، وتواجدها المكثف في مناطق النزاعات سواء في حفظ السلام المصري الإسرائيلي في سيناء، أو بتواجد أسطولها السادس في منطقة البحر المتوسط بقاعدة نابولي جنوب إيطاليا، وقدرتها على احتواء التهديدات والتحولات في السلوك الروسي في شرق أوروبا، بالتزامن مع رغبتها في احتواء الصعود الصيني في شرق آسيا في مناطق بحر الصين والبحر

الأصفر، والتي تشهد هي الأخرى نزاعات بحرية على حقول الغاز بين كل من الصين واليابان، وتتعرض هي الأخرى لتصعيد في الأزمات مع تعاظم قوة الأسطول الصيني هناك.

كما يبرز الإسلام السياسي كأحد أهم محفزات تغير شكل المنظومة الأمنية في المنطقة؛ سواء بتصاعد دور حزب العدالة والتنمية في تركيا وما يعتبره البعض نوايا إعادة إحياء العثمانية وامتداده في مناطق نفوذه السابقة، وتداعيات ذلك على التحولات في محددات العلاقة بين الدول في الإقليم، أو بصعود الإسلام السياسي في شمال إفريقيا في كل من مصر وليبيا وتونس وكذلك سوريا المرشحة لأن يكون النظام خليفة بشار الأسد إسلاميًا أو بمشاركة إسلامية على الأقل، وتداعيات ذلك على إسرائيل وعلى نواياها في المنطقة، التي لا تزال تحتل أراضي عربية وتجري استكشافات في مناطق بحرية متنازع عليها بل بدأت بالفعل في استخراج الغاز من تلك المناطق.

كما أن هناك متغيرًا أساسيًا ربما يؤثر بصورة كبيرة على شكل النزاعات في المنطقة أيضًا، وهو اكتشافات الغاز الصخرية الأمريكية واحتياطياتها الضخمة التي ربما تؤهلها لأن تصبح أكبر مصدر للنفط والغاز في العالم، بحسب تصريحات وكالة الطاقة الدولية، حيث من المتوقع أن تتخطى روسيا والسعودية بحلول عام ٢٠١٧،

وقد يكون لذلك تداعيات سياسية كبيرة إذا شعرت واشنطن أن مصالحها الإستراتيجية لم تعد مرتبطة بالشرق الأوسط أو غيره من المناطق المنتجة للنفط التي تشهد تقلبات أمنية مثل منطقة شرق المتوسط، ويتساءل محللون عما إذا كانت الولايات المتحدة ستظل مستعدة لحماية طرق التجارة الرئيسية في أنحاء العالم مثل شرق المتوسط ومضيق هرمز في الشرق الأوسط إذا حققت الاكتفاء الذاتي من الطاقة.[1]

وفي حال استغناء واشنطن عن نفط الشرق الأوسط فإن ذلك ربما يدفع الأطراف الإقليميين إلى التحرك لتحقيق مصالحهم الوطنية مما يزيد من احتمالات استخدام القوة في الصراعات البينية في حالة زوال ما يضبط إيقاع الصراعات الإقليمية بعد الانسحاب الأمريكي المحتمل من الشرق الأوسط لاحتواء الصعود الصيني؛ فبالرغم من أن الصعود التركي كان يرجع بالأساس لقوتها الناعمة في العقد الأخير، بسبب الطفرة الاقتصادية والإصلاحات الديموقراطية والتي بدت أنها توليفة من الإسلام ورأسمالية السوق الحر والليبرالية السياسية، إلا أن كثيرًا من المحللين داخل تركيا

(١) وكالة: أمريكا ستصبح أكبر منتج للنفط في العالم بحلول ٢٠١٧، رويترز العربية، ١٢ نوفمبر ٢٠١٢، على الرابط التالي:
http://ara.reuters.com/article/businessNewsidARACAE8AB09O20121112?sp=true

بدؤوا ينظرون في خيارات استخدام تركيا لقوتها الصلبة، لاسيما بعد حادث إسقاط طائرة تركية بواسطة الدفاعات الجوية السورية في يونيو ٢٠١٢، حيث إنه بدون استخدام تركيا لقوتها الصلبة فستبدو غير فاعلة في محيطها، لاسيما بعد الاعتداء الإسرائيلي على قافلة «أسطول الحرية» ومصرع مواطنين أتراك[1].

لذلك فإنه على المدى القريب فربما تستمر المنظومة الأمنية الحالية في العمل في منطقة شرق المتوسط حتى تقرر الولايات المتحدة في لحظة ما الاستغناء التام عن غاز ونفط الشرق الأوسط والالتفات نحو احتواء الصين، وحتى تتبلور أبعاد العلاقات الروسية الغربية، وربما تساهم اكتشافات الغاز في شرق المتوسط إلى حلول توافقية مؤقتة، ربما ترتبط بصورة مباشرة ببدء اعتلاء أمريكا لعرش الطاقة على العالم بحلول ٢٠١٧ كما تشير بعض التقارير.

كما أن مخرجات الثورة المصرية التي اندلعت في يناير ٢٠١١ ستؤثر بشكل كبير على مسار القضايا الأمنية شرق المتوسط في حال تغير خريطة التحالفات في المنطقة والتي تتميز الآن بتوتر العلاقة مع الجانب التركي بعد تبادل سحب السفراء والتصعيد الكلامي

(1) Is Turkey moving toward 'hard power' over Syria?, CNN, By Mustafa Akyol, June 28, 2012, on: http://www.cnn.com/2012/06/27/opinion/akyol-turkey-syria/

والدبلوماسي، وتحول مصر إلى العداء مع حركة حماس في غزة، فتغير هذا النمط وعكس اتجاهه نتيجة أية تحولات سياسية داخلية في حال عودة الإسلاميين إلى السلطة أو مشاركتهم فيها بصورة أو بأخرى ربما تعيد التحالف مع تركيا، ومن ثم المطالبة بحصة مصر في حقول شرق المتوسط التي يُزعم أن إسرائيل استولت عليها، وربما ذلك يعيد التعاون مرة ثانية مع تركيا التي نجا حزبها ذو التوجه الإسلامي من الإقصاء من السلطة بعد الانتخابات البلدية التي أجريت في مارس ٢٠١٤ وحظي الحزب فيها بنتيجة ٤٦,٧٪، وهو ما أعاد شرعيته مرة ثانية إلى الواجهة بعد قلاقل واضطرابات داخلية واسعة.

لذلك فإن المنطقة كلها تمر بحالة من التحولات السياسية ومن المتوقع أن تضغط الولايات المتحدة على تركيا من أجل تغيير سلوكها فيما يتعلق بالمواجهة مع إسرائيل تحديدًا لكي لا يتطور الصراع إلى مواجهة شاملة في المنطقة، ويتماشى ذلك مع مواجهة صعود الإسلام السياسي في مصر؛ حيث أفادت تصريحات مؤخرًا أن مصر تواجه حربًا ضد الإسلام المتطرف ويجب على الغرب أن يقف في صفها[1]، فمزيد من الصعود التركي والتحامه بمحاور

(1) Tony Blair to say battle against Islamic extremism is paramount, Patrick Wintour, The Guardian, 23 April 2014, on: http://www.theguardian.com/politics/2014/apr/23/tony-blair-battle-islamic-extremism-political-agenda

الإسلام السياسي في المنطقة من شأنه أن يحدث تحولات جذرية قد تؤدي إلى مواجهة حتمية حول القضايا التاريخية والحضارية والدينية في المنطقة.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

☐ أولاً: المراجع باللغة العربية:

موسوعات ومعاجم:

١) موسوعة مقاتل من الصحراء، أسس العلاقات السياسية الإسرائيلية – الأمريكية.

٢) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية المصري، ١٩٩٤، ص٢٥.

الكتب:

١) جمال زهران، «منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص: ٣٨.

٢) د. كمال المنوفي، «مقدمة في طرق ومنهاج البحث في علم السياسة»، نشر جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص: ٦٨.

٣) د. محمد السيد سليم، «تحليل السياسة الخارجية»، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص: ٥٠.

٤) د. أحمد داود أوغلو، «العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية»، الدار العربية للعلوم ناشرون، ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية، ٢٠١١، ص: ١٩٥.

٥) كريم صلوح، «التعاون والتنافس في المتوسط»، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص: ٦٠.

الدوريات:

١) «الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات بالمركز، سبتمبر ٢٠١٢، ص: ٢٥، على الرابط التالي: http://www.dohainstitute.org/release/76a864d0-ef88-4935-a952-7d441d30f026

٢) بول سالم، «الغاز في شرق المتوسط: تأثيرات متصاعدة»، مركز كارنيجي الشرق الأوسط، ٢٢ مارس ٢٠١٢، على الرابط التالي: http://bit.ly/11zOaiZ

٣) د. باكينام الشرقاوي، «الانطلاقة الإقليمية لتركيا: لماذا وكيف؟» جزء من دراسة نشرت على موقع إسلام أونلاين. نت بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩.

٤) د. محمد السيد سليم، «الاتحاد الأوروبي والصراع العربي الإسرائيلي.. فاعلية غائبة، السياسة الدولية»، العدد ١٨٢ أكتوبر ٢٠١٠، المجلد ٤٥.

٥) سايمون هندرسون، «قبرص تساعد في النزاع البحري بين إسرائيل ولبنان»، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ١٠ يناير ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/cyprus-helping-with-israel-lebanon-maritime-dispute

٦) «العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه»، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٢ نوفمبر، ٢٠١٢، على الرابط التالي: http://www.dohainstitute.org/release/f30774db-0c35-4e8d-a50a-259614fb0f8d

٧) فريدريك ويري، «ما تفسير إفراط السعودية في التعبير عن ضيقها»، كارنيجي الشرق الأوسط، ١٥ أكتوبر ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=53372.

الصحف والمجلات:

١) «هـل يعيد الغاز تموضع إسرائيل في خريطة الشرق الأوسط؟»، صحيفة الحياة اللندنية، ٢ إبريل ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://alhayat.com/Details/498777

٢) «أردوغان في جامعة القاهرة: لا أقبل العدوان على غزة.. وأحيي مـرسي على سحب السفير»، المـصري اليوم، ١٧ نوفمبر ٢٠١٢، على الرابط التالي: http://www.almasryalyoum.com/node/1247806#.UaQ0R0DimgQ.

٣) انظر هنري جي باركي، «محكوم بالظروف: تركيا والعراق منذ حرب الخليج»، السياسة الشرق أوسطية، رقم ٤ (٢٠٠٠)، ص: ١١١.

٤) الإيكونوميست البريطانية، عدد ٦ يناير ٢٠٠٩، وحدة المعلومات الاقتصادية.

٥) جريدة القبس الكويتية.

٦) د. صالح بكر الطيار، «تركيا باتت في حاجة إلى رؤى جديدة»، جريدة «الاقتصادية» السعودية، ١٣ سبتمبر ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://www.aleqt.com/2013/09/13/article_785347.html

٧) سلام الربضي، «التآكل في العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التغير الإستراتيجي»، المجلة العربية للعلوم السياسية، ربيع ٢٠١١، ص: ١١٩.

٨) الشرق الأوسط اللندنية.

٩) صندوق النقد الدولي، في ١ أكتوبر ٢٠٠٩.

١٠) «قائد عسكري مصري يحذّر، عناصر جهادية بغزة من غضب الجيش وحماس تطالب القاهرة بموقف رسمي من التهديدات بضرب القطاع، القدس العربي»، ٣ أكتوبر ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=90317.

١١) قلق إسرائيلي من المناورة المصرية التركية، صحيفة «المشهد»، ٨ يناير ٢٠١٢، على الرابط التالي: http://www.al-mashhad.com/Articles/47885.aspx

١٢) لبنان وترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل، رندة تقي الدين، جريدة الحياة اللندنية، ١٨ فبراير ٢٠١٤، على الرابط التالي: http://alhayat.com/OpinionsDetails/604903

١٣) محمد نور الدين، «حوار أحمد دواود أوغلو: الإستراتيجية

التركية الجديدة»، شؤون الأوسط، عدد ١١٦، ٢٠٠٤، ص ص: ١٤٩ - ١٥١.

١٤) مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٨.

المواقع الإليكترونية:

١) «اتفاقية سايكس بيكو، الفلسطينيون وإسرائيل: الصراع بالخرائط»، بي بي سي، على الرابط التالي: http://www.bbc.co.uk/arabic/specials/meast_maps/9.shtml

٢) «المشكلة القبرصية.. تفاعلات الجغرافيا والتاريخ»، الجزيرة.نت، على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/51335d95-395e-4be1-95b3-d5235f6e85b1

٣) عبد الجليل زيد المدهون، «تركيا والمسألة القبرصية»، موقع الجزيرة.نت، ٨ مارس ٢٠١٢، على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/opinions/pages/e4097910-db7d-4763-a5be-f9c30db2fc4c

٤) ديديم أكيل كولينسورث، «جمود القضية القبرصية والعضوية الأوروبية»، مجموعة الأزمات الدولية، ٢١ فبراير ٢٠١٢، على

الرابط التالي: http://www.crisisgroup.org/en/regions/europe/turkey-cyprus/op-eds/akyel-rigidity-of-the-cyprus-issue-and-eu-membership.aspx

٥) «تركيا تقترح خطة جديدة لتسوية القضية القبرصية»، روسيا اليوم، ٢٨ مارس ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://arabic.rt.com/news/611454

٦) «سرقة إسرائيل لغاز شرق المتوسط يهدد بنشوب حرب»، أشرف عبد العزيز، العربي الجديد، ٨ إبريل ٢٠١٤، على الرابط التالي: http://www.alaraby.co.uk/economy/f932cd84-9f64-4793-9deb-380da234b042#sthash.AYtWGU6t.dpuf - See more at:

٧) «الغاز بشرق المتوسط.. بؤرة صراع جديدة»، ٠١ أبريل، ٢٠١٣، عمرو عبد الحميد، سكاي نيوز عربية، على الرابط التالي: http://bit.ly/RF5K2N

٨) «دعوى قضائية قد تجدد حرب الغاز بين مصر وإسرائيل»، سي إن إن عربية،، ٠٧ شباط/ فبراير ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/11/12/egyptGas.israel/

٩) مرتضى بـدر، «نظرية العمق الإستراتيجي لأحمد داود أوغـلـو»، شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط التالي: http://www.annabaa.org/nbanews/2009/07/161.htm

١٠) النشرة الروسية للأمن الدولي.

١١) موقع «أخبار العالم» التركي.

١٢) موقع مجموعة الأزمات الدولية.

١٣) العلاقات المصرية التركية، «الهيئة العامة للاستعلامات التابعة للمخابرات المصرية»، على الرابط التالي: http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=2335

١٤) «مرسي: مهزلة العدوان على غزة ستنتهي اليوم»، سي إن إن العربية، الإثنين، ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، على الرابط التالي: http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/11/20/egypt.gazaIsrael/

١٥) «اتفاق تعويضات وشيك بين تركيا وإسرائيل»، الجزيرة. نت، ١٠/ ٥/ ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/news/pages/a78106f7-407a-4849-b0d1-7bb71675a76d

١٦) بي بي سي العربي، ١١ مايو ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/05/130511_turkey_explosions_border.shtml

١٧) تصريحات لموقع «روسيا اليوم» في ٢٧ مايو ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://arabic.rt.com/prg/telecast/658274/

١٨) «حقل تمار يبدأ في ضخ الغاز الطبيعي ليصبح كيان إسرائيل دولة مصدرة للغاز الطبيعي»، آرابيان بيزينيس نقلاً عن رويترز في ٣٠ مارس ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://arabic.arabianbusiness.com/business/energy/2013/mar/30/327536/#.UbVl1PnimgQ

١٩) «تراجع شعبية اردوغان في الشارع العربي بعد احتجاجات تقسيم»، رويترز العربية في ١٣ يونيو ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2T6B20130613

٢٠) رويترز في ٢٦ أغسطس ٢٠١٣ بعنوان: « مصادر: طاقة الإماراتية تسعى لإلغاء مشروع كهرباء في تركيا بقيمة ١٢ مليار دولار»، على الرابط التالي: http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE9B2M7U20130826

٢١) مسؤولون فلسطينيون يؤكدون أن الانحياز الأميركي لإسرائيل «لم يعد يحتمل»، تصريحات لصائب عريقات لوكالة فرانس برس، في ٢٢ سبتمبر ٢٠١١ من الأمم المتحدة.

٢٢) وكالة أنباء «سوريا نيوز».

٢٣) وكالة رويترز بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٩.

٢٤) وكالة: أمريكا ستصبح أكبر منتج للنفط في العالم بحلول ٢٠١٧، رويترز العربية، ١٢ نوفمبر ٢٠١٢، على الرابط التالي: http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE8AB09O20121112?sp=true

مراكز إحصاء واستطلاعات:

١) مركز «بيو للأبحاث والنشر»، دراسة بعنوان "Turkey and Its (Many) Discontents"، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧.

٢) مشروع قياس اتجاهات الرأي العام العالمي، مركز بيو الأمريكي عام ٢٠٠٨.

٣) معهد الإحصاءات التركي، العدد ٢١٠، ٤ ديسمبر ٢٠٠٩، على الرابط التالي: http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=4156.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Lexicons and Encyclopedias:

1. Dictionary of Princeton University, on: http://wordnetweb.princeton.edu/perl/webwn?s=security

Books:

1. George Friedman, The Next 100 Years: A Forecast for the 21st Century, Doubleday (January 27, 2009) p: 203.
2. George H.W. Bush and Brent Scowcroft. A World Transformed, ISBN 0-679-75259-5, pp. 42-43.
3. Ginsberg, Roy H., 2001. The European Union in International Politics. Baptism by Fire. Lanham: Rowman & Littlefield, p.109-110.
4. Orfalea, Gregory , The Arab Americans: A History. Olive Branch Press. Northampton, MA, 2006. Page 249.
5. Robert O. Keohane, «After Hegemony: Cooperation and Discard in the World Political Economy", Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1984, p. 15.
6. Shafagh Elhami, European Political Cooperation The Development of a Common Stance in the Middle East, Lund University Department of Political Science , Spring 2010, p.9.

Newspapers and Magazines:

1. ABDULLAH BOZKURT, «Egypt and Turkey need each other more than ever", Today's Zaman, 12 July 2013, on this link: http://www.todayszaman.com/columnists/abdullah-bozkurt-320747-egypt-and-turkey-need-each-other-more-than-ever.html

2. ABDULLAH BOZKURT, G-14 versus G-20 and Turkey's position, Today's Zaman, 19 September 2009.

3. Amr Hamzawy, Regional Diplomacy Filling the Vacuum, AL AHRAM WEEKLY, ISSUE NO. 902, 19 - 25 JUNE 2008.

4. Anti-missile bidders offer co-production and technology transfer, Turkish Hurriyet Daily News, March/28/2014, on: http://www.hurriyetdailynews.com/anti-missile-bidders-offer-co-production-and-technology-transfer.aspx?pageID=238&nID=64209&NewsCatID=345

5. EU becoming 'Christian club,' Turkish minister says at Davos forum, DAVOS, Switzerland — Agence France-Presse, 1/29/2011, Hurriyet Daily News, on: http://www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=turkey-says-eu-becoming-christian-club-2011-01-29

6. Hurriyet Daily News, 10th of May 2013, on: http://www.hurriyetdailynews.com/energy-resources-to-maintain-peace-in-eastern-mediterranean-turkish-president-.aspx?pageID=238&nid=46617

7. «Gas in the eastern Mediterranean: Drill, or quarrel?", The Economist, Jan 12th 2013, on: http://econ.st/Soa31l

8. Marine Le Pen: EU will collapse like the Soviet Union, The Telegraph By Martin Banks, Henry Samuel and Alex Spillius 16 Oct 2013, on: http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/eu/10383879/Marine-Le-Pen-EU-will-collapse-like-the-Soviet-Union.html

9. Mohamed A. El-Erian, «Don't Forget the Geopolitics of Cyprus", Huffingtonpost, 22 nd march, 2013, on this link: http://www.huffingtonpost.com/mohamed-a-elerian/cyprus-eurozone-geopolitics_b_2932353.html

10. Netanyahu makes final push to foil Swedish plan to divide Jerusalem, Haaretz, Dec.06, 2009 on this link: http://www.haaretz.com/print-edition/news/netanyahu-makes-final-push-to-foil-swedish-plan-to-divide-jerusalem-1.2732

11. Obama wants Saudi Arabia to destroy Russian economy,Lyuba Lyulko, Pravda.Ru, 03.04.2014, on: http://english.pravda.ru/world/asia/03-04-2014/127254-saudi_arabia_russia_obama-0/

12. ‹Reform or face collapse' George Osborne warns the EU that Britain could leave, Daily Express, By: Macer Hall and Owen Bennett, January 15, 2014, on: http://www.express.co.uk/news/uk/453989/Reform-or-face-collapse-George-Osborne-warns-the-EU-that-UK-could-leave

13. STANLEY REED, «For Cyprus, Gaslight at the End of Tunnel?", The New York Times, April 5, 2013, on this links: http://www.nytimes.com/2013/04/06/business/global/for-cyprus-gaslight-at-the-end-of-tunnel.html?pagewanted=all&_r=0

14. The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance, By Richard N. Haass, Foreign Affairs, May/June 2008 Edition, on: http://www.foreignaffairs.com/articles/63397/richard-n-haass/the-age-of-nonpolarity

15. The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance, By Richard N. Haass, Foreign Affairs, on: http://www.foreignaffairs.com/articles/63397/richard-n-haass/the-age-of-nonpolarity

16. Time Turk Magazine, on: http://en.timeturk.com/turkish-soldiers-not-to-engage-in-afghan-clashes-defense-minister-27240-haberi.html

17. Today's Zaman, on: ttp://www.todayszaman.com/tz-web/detaylar.do?load=detay&link=173725

18. Tony Blair to say battle against Islamic extremism is paramount, Patrick Wintour, The Guardian, 23 April 2014, on: http://www.theguardian.com/politics/2014/apr/23/tony-blair-battle-islamic-extremism-political-agenda

19. Turkey loses ground in the Middle East and East Mediterranean, MURAT YETKIN, Hurriyet Daily News, November/26/2013, on: http://www.hurriyetdailynews.com/

turkey-loses-ground-in-the-middle-east-and-east-mediterranean.aspx?PageID=238&NID=58507&NewsCatID=409

20. Turkey risks walking off the Nato tightrope, By Muddassar Ahmed, The Telegraph, 24 May 2012, on: http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/turkey/9287849/Turkey-risks-walking-off-the-Nato-tightrope.html

21. Turkey risks walking off the Nato tightrope, By Muddassar Ahmed, The Telegraph, 24 May 2012, on: http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/turkey/9287849/Turkey-risks-walking-off-the-Nato-tightrope.html

22. Turkey: Abandoning the EU for the SCO?, The Diplomat Magazine, February 17, 2013, on: http://thediplomat.com/2013/02/turkey-abandoning-the-eu-for-the-sco/

23. Ukraine Forces Storm a Town, Defying Russia, By ANDREW E. KRAMER and ANDREW HIGGINSAPRIL, The New York Times, 13, 2014, on: http://www.nytimes.com/2014/04/14/world/europe/ukraine-forces-and-pro-russian-militants-battle-over-local-police-station.html?_r=0

24. Ukraine Protests: Israeli Ex-Officer 'Leads Militant Group', Claims Iran, Ludovica IaccinoBy Ludovica Iaccino , International Business Times, February 18, 2014, on: http://www.ibtimes.co.uk/ukraine-protests-israeli-ex-officer-leads-militant-group-1436865

25. Ukraine: A rude awakening to a new world order, By Yuri

Bender, Financial Times, April 6, 2014, on: http://www.ft.com/intl/cms/s/0/86d07e5c-bb28-11e3-b2b7-00144feabdc0.html#axzz2zigFb1yQ

26. US 'pivot' to Asia has yet to reassure allies, By Geoff Dyer, Financial Times, February 10, 2014, on: http://www.ft.com/intl/cms/s/2/1e75fa4e-8504-11e3-8968-00144feab7de.html#axzz2zXIiycKi
27. US 'pivot' to Asia has yet to reassure allies, By Geoff Dyer, Financial Times, February 10, 2014, on: http://www.ft.com/intl/cms/s/2/1e75fa4e-8504-11e3-8968-00144feab7de.html#axzz2zXIiycKi
28. War in Georgia: The Israeli connection, Israel News, Arie Egozi, 8.10.08, on: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3580136,00.html
29. Why Turkey's Buying Chinese Missile Systems, , by: By Zachary Keck, September 30, 2013, on: http://thediplomat.com/2013/09/why-turkeys-buying-chinese-missile-systems/

<u>Websites:</u>

1. A GEOPOLITICS OF CYPRUS, BY JAMES LEIGH AND PREDRAG VUKOVIC, DECEMBER 22, 2011, on this links: http://www.gloria-center.org/2011/12/a-geopolitics-of-cyprus/

2. Asli Aydintasbas, «A New Ottoman Empire?" Forbes.com, 6/2/209.

3. CIA - The World Factbook - Turkey, https://www.cia.gov/

library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html

4. CIA Fact Book, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html.

5. Cyprus offers mediation between Lebanon, Israel on maritime border dispute, Alarabiya.net, 03 December 2012, on this link: http://english.alarabiya.net/articles/2012/12/03/253159.html

6. Decision and Information Sciences, Argona, on this link: http://www.dis.anl.gov/news/Turkey.html

7. Europe's Zero-Sum Dilemma, Gideon Rachman, The National Interest, April 25, 2012, on: http://nationalinterest.org/article/europes-zero-sum-dilemma-6800

8. Former Israeli official calls for Turkey to be expelled from NATO, Middle East Monitor, 22 October 2013, on: https://www.middleeastmonitor.com/news/europe/7903-former-israeli-official-calls-for-turkey-to-be-expelled-from-nato

9. http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=MEMO/07/121&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en

10. http://www.tariff-tr.com/MkGtip/UlkeGrubu.aspx?grup=STA.

11. IMF, World Economic Outlook Database, October 2009.

12. Interview With George Friedman on Europe's Debt Crisis, Stratfor, SEPTEMBER 30, 2011, on: http://www.stratfor.

com/analysis/20110929-agenda-george-friedman-europes-debt-crisis

13. Is Turkey moving toward 'hard power' over Syria?, CNN, By Mustafa Akyol, June 28, 2012, on: http://www.cnn.com/2012/06/27/opinion/akyol-turkey-syria/

14. Japan's energy pact with Turkey raises nuclear weapons concerns, THE ASAHI SHIMBUN, January 07, 2014, on: http://ajw.asahi.com/article/behind_news/politics/AJ201401070060

15. Joint-Working Group Meeting between Turkey and China held in Ankara, Ministry of Foreign Affairs of Republic of Turkey, 16 April 2014, on: http://www.mfa.gov.tr/joint_working-group-meeting-between-turkey-and-china-held-in-ankara.en.mfa

16. Joshua W. Walker , Learning strategic depth: implications of Turkey's new foreign policy doctrine, on this link: http://findarticles.com/p/articles/mi_7057/is_3_9/ai_n28498505/.

17. Library of Congress - Federal Research Division, Country Profile: Turkey, August 2008.

18. Library of Congress, Country Studies: Turkey, Armed Forces - Army, January 1995

19. Marko Papic, The Divided States of Europe, Stratfor, June 28, 2011, http://www.stratfor.com/weekly/20110627-divided-states-europe.

20. MEES (2012), «Political Agenda Emerges as Cyprus Kicks Off Gas Block Talks", November 16, p. 18.

21. MEPs consider allowing EU trade with northern Cyprus, Euro Open Voice, By Toby Vogel 20.05.2010, on: http://www.europeanvoice.com/article/imported/meps-consider-allowing-eu-trade-with-northern-cyprus/67996.aspx

22. NATO DEPLOYMENT OF PATRIOT MISSILES TO TURKEY, Nato official website, 13 Sep 2013, on: http://www.aco.nato.int/nato-deployment-of-patriot-missiles-to-turkey.aspx

23. NATO formal website, on: http://www.nato.int/turkey/turkey2.htm

24. Report: Apology won't change Turkey, 'weakens Israel's deterrence', World Tribune, April 7th, 2013, on this link: http://www.worldtribune.com/2013/04/07/report-apology-wont-change-turkey-weakens-israels-deterrence/

25. Rick Perry Says Turkey Should Be Expelled from NATO, Calls Leaders 'Islamic Terrorists', Turkish Weekly, 17 January 2012, on: http://www.turkishweekly.net/news/130077/rick-perry-says-turkey-should-be-expelled-from-nato-calls-leaders-39-islamic-terrorists-39-.html

26. SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). 2005. SIPRI Arms Transfers. Database. February. Stockholm.

27. Stratejik Derinlik, Turkiye'nin Uluslararasi Konumu (Strategic Depth, Turkey's International Position) Istanbul: Kure Yayinlari, 2001.

28. Summary note on the joint report by Javier SOLANA, EU High Representative for the CFSP and Olli REHN, EU Commissioner for Enlargement, on the state of preparations of the future EU and international presence in Kosovo, European Commission - MEMO/07/121 29/03/2007, on: http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-07-121_en.htm?locale=en

29. The Worst Mess since the 1930's, William Pfaff, April 9, 2014, on: http://www.williampfaff.com/modules/news/article.php?storyid=673

30. Towards a New Eastern Mediterranean Energy Corridor? Natural Gas Developments Between Market Opportunities and Geopolitical Risks, by Simone Tagliapietra, Fondazione Eni Enrico Mattei, on: http://www.feem.it/getpage.aspx?id=5321&sez=Publications&padre=73

31. Turkey Finally Lands Its Attack Helicopters, Defense Industry Daily, Feb 19, 2014 , on: http://www.defenseindustrydaily.com/turkey-shortlists-2-attack-helicopters-updated-02397/

32. Turkey Will Not Allow Transit of Israeli Gas to Europe, Natural Gas Asia website, 15/10/2011, on this link: http://

www.naturalgasasia.com/turkey-will-not-allow-transit-of-israeli-gas-to-europe-3483

33. Turkey: Background and U.S. Relations, Jim Zanotti, Specialist in Middle Eastern Affairs, March 27, 2014, Congressional Research Service of the USA, on: https://www.fas.org/sgp/crs/mideast/R41368.pdf
34. Turkey's nuclear ambitions, Aaron SteinChen Kane, Bulleten of Atomic Scientist, 05/15/2013, on: http://thebulletin.org/turkeys-nuclear-ambitions
35. Turkish defence industry struggles to go global, Turkey Defense, April 14, 2014, on: http://www.trdefence.com/?p=128819
36. Turkish Defense Exports Hit $1.4B Record in 2013, Defense News,Jan. 13, 2014 , By BURAK EGE BEKDIL, on: http://www.defensenews.com/article/20140113/DEFREG01/301130025/Turkish-Defense-Exports-Hit-1-4B-Record-2013
37. Venice Declaration, on: http://eeas.europa.eu/mepp/docs/venice_declaration_1980_en.pdf
38. Would Turkey leave NATO?, CNN, June 26th, 2012, By Soner Cagaptay and Col. Richard Outzen, on: http://globalpublicsquare.blogs.cnn.com/2012/06/26/would-turkey-leave-nato/
39. www.globalfirepower.com

40. أحمد داود أوغلو، خطبة مقدمة في المراسم الافتتاحية لمؤتمر السفراء، بعنوان: "Visionary Diplomacy: Global and Regional Order from Turkey's Perspective, Ankara"، 3 يناير 2011، على الرابط التالي: http://www.mfa.gov.tr/disisleri-bakani-sayin-ahmet-davutoglu_nun-3_- buyukelciler-konferansi_nin-acilisin-da-yaptigi-konusma_-03-ocak-2011.tr.mfa..

41. «EU will lose Turkey if it hasn't joined by 2023, Erdogan Says", Reuters, Oct 30, 2012, on this link: http://uk.reuters.com/article/2012/10/30/uk-germany-turkey-idUKBRE89T1TE20121030

42. «Insight: Desperate for bailout, Cyprus plays risky geopolitical game", Reuters, 20/3/2013, on this link: http://www.reuters.com/article/2013/03/20/us-eurozone-cyprus-geopolitics-insight-idUSBRE92J11N20130320

43. CypriotPresidentsaysgasfindmayhelpresolveisland'sdivision, By Michele Kambas, Reuters, Apr 10, 2014, http://af.reuters.com/article/worldNews/idAFBREA390O620140410?sp=true

Journals and Think Tanks:

1. Alexander Murinson, Turkish Foreign Policy in the Twenty-First Century, THE BEGIN-SADAT CENTER FOR STRATEGIC STUDIES BAR-ILAN UNIVERSITY, Mideast Security and Policy Studies No. 97, P.25.

2. Ali Carkoglu, Barry Rubin, Turkey and the European Union: Domestic Politics, Economic Integration and International Dynamics, Frank Cass Press, London, 2003.

3. Andrews, Peter A. Ethnic groups in the Republic of Turkey, Reichert Publications, 1989.

4. Bülent Aras, «Turkey and the Palestinian Question since al-Aqsa Intifada", Alternatives, Turkish Journal of International Relations, Volume 1, Number 3< fall 2002, p. 49.

5. Bülent Aras, TURKEY AND THE PALESTINIAN QUESTION, SETA Policy Brief No: 27, January, 2009, p.4.

6. Burhanettin Duran, Understanding the AK Party's Identity Politics: A Civilizational Discourse and its Limitations, Insight Turkey, Vol. 15 / No 1 /2013, P.104.

7. Ceyhun Emre Dogru, Security Aspect of Turkey - EU Relations, Instut Europeen Des Hautes Etudes Internationales, Nice, May 2009.

8. Charles Grant, 'A European View of ESDP', IISS/CEPS European Security Forum, 10 September 2001, p 2.

9. Cigdem Nas, Marmara University,CFSP WATCH 2003, NATIONAL REPORT TURKEY, p. 1-2.

10. Conventional Armed Forces in Europe (CFE): A Review and Update of Key Treaty Elements (US Department of State: Washington, DC, Jan. 2002.

11. Davutoğlu. A., (2008). «Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007". Insight Turkey, 10(1), 77-96.

12. Department of Economic and Social Affairs Population Division (2009), World Population Prospects, Table A.1. 2008

revision. United Nations, (http://www.un.org/esa/population/publications/wpp2008/wpp2008_text_tables.pdf. Retrieved 2009-03-12).

13. Elif Özkaragöz, 'Turkey's Role in the Foreign and Security Policy of the EU', in TURKSAM, Turkish Centre for International Relations & Strategic Analysis, 7 March 2005.

14. Erdogan's Grand Vision: Rise and Decline, Hillel Fradkin and Lewis Libby, World Affairs Journal, MARCH/APRIL 2013, on this link: http://www.worldaffairsjournal.org/article/erdogan%E2%80%99s-grand-vision-rise-and-decline

15. Eurobarometer Public Opinion Survey, 2008.

16. EuroMeSCo Paper 3: What next in Turkish-Israeli Relations?, Written by Lucia Najslová, Gershon Baskin, July 2011, on: http://www.euromesco.net/index.php?option=com_content&view=article&id=1239%3Apapersiemed3-what-next-in-turkish-israeli-relations&catid=61%3Aeuromesco-papers&Itemid=48&lang=en

17. EUROPEAN UNION COMMON SECURITY AND DEFENCE POLICY, EU Border Assistance Mission at Rafah Crossing Point (EUBAM RAFAH), May 2010, on this link: http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/missionPress/files/100518%20FACTSHEET%20EUBAM%20Rafah%20-%20version%2013_EN.pdf

18. Fred Halliday, The Middle East in International Relations:

Power, Politics and Ideology, Cambridge University Press, 2005.

19. Gülnuer Aybet, 'Turkey and the EU After the First year of Negotiations: Reconciling Internal and External Policy Challenges', SecurityDialogue, 37, 2006, p. 529.

20. Harry Dinella, 'The Growing Influence of Brussels on Turkish Policy', Woodrow Wilson International Center, Documents and Papers, February 2002, p. 2.

21. Harun Arikan, Turkey and the EU: An awkward Candidate for EU Memepership?, Kahramanmaras Sutcu Imam University, 2003.

22. Holstie, K. J. 1970. «National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy." International Studies Quarterely 14 (3), p.245.

23. http://ec.europa.eu/europeaid/how/evaluation/evaluation_reports/reports/med/951403_en.pdf

24. Implementing the Palestinian Reform and Development Agenda, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, World Bank, May 2nd, 2008, p.10.

25. Interview with a retired Turkish Admiral, who negotiated the Ankara Document on behalf of the Turkish Government, Ankara, May 2008.

26. Jean Yves Haine, 'ESDP: An Overview', EU Institute for Security Studies, Paris, 2004, p 3.

27. Jolyon Howorth, 'Saint Malo Plus Five: An Interim Assessment of the ESDP', Notre Europe Policy Papers, no. 7, November 2003, p. 9.

28. Jolyon Howorth, Security and Defence Policy in the European Union (Houndmills: Palgrave Macmillan, 2007), p 161.

29. Kemal Kirişci, «The transformation of Turkish foreign policy: The rise of the trading state", New Perspectives on Turkey, no. 40 (2009): 29-57.

30. KONDA Research and Consultancy - Religion, Secularism and the veil in daily life, September 2007.

31. Larson, D. W. and Shevchenko, A., (2010). Status Seekers: Chinese and Russian Responses to U.S. Primacy. International Security, Spring, 34(4), 63-95.

32. Lenore G. Martin and Dimitris Keridis, Editors, Future of Turkish Foreign Policy, the MIT Press, 2004.

33. Library of Congress, Federal Research Division, Country Profile: Turkey, August 2008, p. 14.

34. Lorenzo Fioramonti, Maxi Schoeman and Gerrit Olivier, The EU and Multilateral Crisis Management: Assessing Cooperation and Coordination with the UN, MERCURY E-paper No.19, April 2012, P.9.

35. Mankoff J. (2012), «Resource rivalry in the Eastern Mediterranean: the view from Washington",

36. Marie-Claude Smouts, The New International Relations: Theory and Practice, Hurst & Company, London, 1998.

37. Mediterranean Policy Program, The German Marshall Fund of the United States, Washington D.C., p. 5.

38. Michael Emerson, «Fishing for Gas and More in Cypriot Waters", Insight Turkey, Vol. 15 / No 1 /2013, pp. 171.

39. Miller, Tracy, ed. (October 2009) , Mapping the Global Muslim Population: A Report on the Size and Distribution of the World's Muslim Population, Pew Research Center, retrieved 2009-10-08.

40. Morton Abramowitz and Richard Burt (co chairs), 'Turkey on the threshold: Europe's Decision and US Interests', Atlantic Council of the United States, Policy Paper, August 2004, p. 18.

41. Nathalie Tocci and Marc Houben, 'Accommodating Turkey in ESDP', CEPS Policy Briefs No 5, May 2001, p 1.

42. Nathalie Tocci, The EU, the Middle East Quartet and (In) effective Multilateralism, MERCURY E-paper No.9 June 2011, P.8.

43. Omur Oymen, 'The Place of Turkey in European Security and Defence Identity', in Çigdem Nas and Muzaffer Dartan, The European Union Enlargement Process and Turkey (Istanbul: Marmara University European Community Institute, 2002).

44. PFC Energy, «Memo Petroleum Risk Manager", June 2012: http://www.gmfus.org/wp-content/blogs.dir/1/files_mf/1339170753Leigh_SummaryDocument_Jun12_maps.pdf

45. Ray S. Cline, World Power Trends and U.S. Foreign Policy for the 1980's, Boulder CO: Westview Press, 1980.

46. Saban Kardas , « Will the AKP's Foreign and Economic Policies Help in Local Elections?" Jamestown Foundation, Eurasia Daily Monitor Volume: 6 Issue: 21.

47. Simon Serfaty, «Moving into a post western world", the Washington Quarterly, spring 2011, p:15 , on: http://csis.org/files/publication/twq11springserfaty.pdf

48. Speech by Jacques Santer, President of the European Commission: «The EU in the 21st century: political dwarf or world actor ?", The Bologna Centre of the Johns Hopkins University, Bologna, 23 April 1998, on this link: http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-98-80_en.pdf

49. Strategic Depth and Turkish Foreign Policy, Joshua W. Walker, Insight Turkey, Volume 9 / Number 3/ 2007, p. 3.

50. Stratejik Derinlik, Turkiye'nin Uluslararasi Konumu (Strategic Depth, Turkey's International Position) Istanbul: Kure Yayinlari, 2001.

51. Thanos Dokos, ;'Turkey and ESDP. Seminar Report', SIPRI, International Conference, 20 September 2004, p. 5.

52. The Obama Presidency: A View from Turkey, SETA Foundation Brief, January, 2009.

53. The Turkey, Russia, Iran Nexus: driving forces and strategies, By Bulent Aliriza, Jon B. Alterman and Andrew C. Kuchins, CSIS, March 2013, on: http://csis.org/files/publication/130318_Flanagan_TurkeyRussiaIran_web.pdf

54. Towards a New Eastern Mediterranean Energy Corridor? Natural Gas Developments Between Market Opportunities and Geopolitical Risks, by Simone Tagliapietra, Fondazione Eni Enrico Mattei, on: http://www.feem.it/getpage.aspx?id=5321&sez=Publications&padre=73

55. Towards a New Eastern Mediterranean Energy Corridor? Natural Gas Developments Between Market Opportunities and Geopolitical Risks, by Simone Tagliapietra, Fondazione Eni Enrico Mattei, on: http://www.feem.it/getpage.aspx?id=5321&sez=Publications&padre=73, p:24.

56. Turkey and the ESDP: Anatomy of an Uncomfortable Relationship, Miguel Medina Abellan, PhD candidate, University of Cambridge, UK, CFSP Forum, vol. 6, no. 4, p. 9, July 2008.

57. Turkey and the ESDP: Anatomy of an Uncomfortable Relationship, Miguel Medina Abellan, PhD candidate, University of Cambridge, UK, CFSP Forum, vol. 6, no. 4, p. 9 - 13, July 2008.

58. Turkey Rising? (Part 1), Soner Cagaptay, Washington Institute, March 4, 2013, on this link: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/turkey-rising

59. Turkey's foreign policy moves away from the US and Israel have not met with success, Kostas Ifantis, London School of Economics, August 1st, 2013, on: http://blogs.lse.ac.uk/europpblog/2013/08/01/turkey-foreign-policy-us-israel/

60. TURKEY'S MISSILE DEFENSE CHALLENGES, Richard Weitz, Turkey Analyst, vol. 3 no. 5 ,15 March 2010,

61. Turkish Statistical Institute, Prime Ministry, Republic of Turkey, General Directorate of Population and Citizenship Affairs, No. 14, 26/1/2009.

62. Turkish Statistical Institute: Address-based Population Register System (December 31, 2008 census.) Results announced on January 26, 2009, (http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=3992).

63. William Park, 'The Security Dimensions of EU Turkey Relations', in Michael Lake, ed., The EU and Turkey. A Glittering Prize or a Millstone? (London: The Federal Trust, 2005), pp 127 140.

64. Wish, National Bailin. 1980. «Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions.", International Studies Quarterely 24 (4): P. 532 - 554.

65. YUSUF IBRAHIM GAMAWA, «TURKEY ANDNATO:

HARD POWER", YILDRIM BEYAZIT UNIVERSITY, INSTITUTE OF INTERNATIONAL RELATIONS, NOVEMBER 2012, p. 14.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات